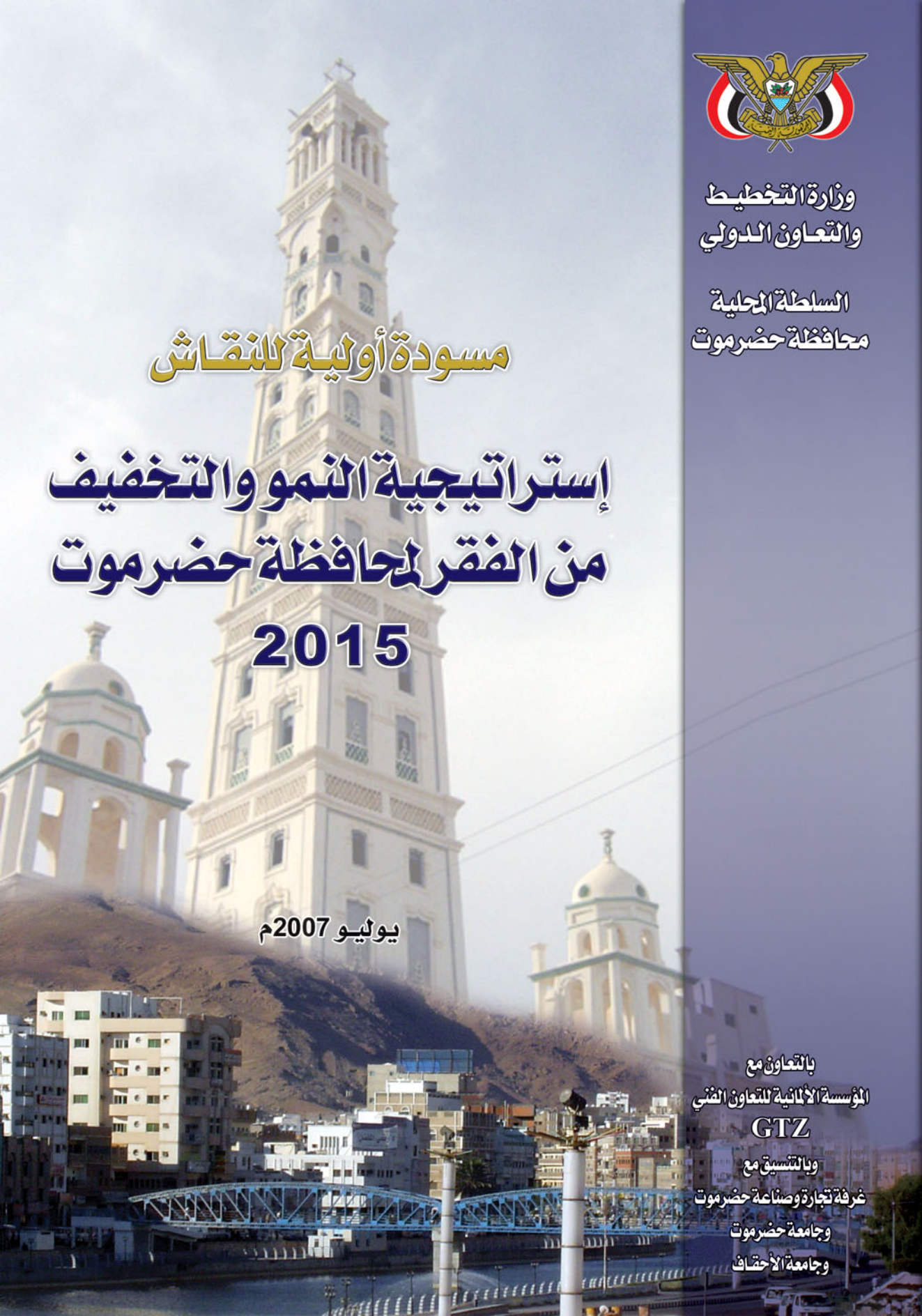

وزارة التخطيط
والتعاون الدولي

السلطة المحلية
محافظة حضرموت

مسودة أولية للنقاش

إستراتيجية النمو والتخفيف من الفقر لمحافظة حضرموت 2015

يوليو 2007م

بالتعاون مع
المؤسسة الألمانية للتعاون الفني
GTZ
وبالتنسيق مع
غرفة تجارة وصناعة حضرموت
وجامعة حضرموت
وجامعة الأحقاف

الفهـــــرس

	الموضـــــــــوع	الصفحـة
	تقديم	
	مقدمة	
1	الفصل الأول :	5
1-1	خلفية	5
2-1	مراحل إعداد الإستراتيجية	6
3-1	المنهجية	6
2	الفصل الثاني : الخصائص العامة لمحافظة حضرموت	7
1-2	الموقع و المساحة	7
2-2	التقسيم الإداري	8
3-2	المناخ	8
4-2	السكان و الموارد البشرية	8
5-2	الموارد الطبيعية	9
6-2	الخصائص الاقتصادية	11
7-2	الخصائص الاجتماعية	11
8-2	الموروث التاريخي و الثقافي	12
3	الفصل الثالث : تحليل الوضع الراهن	13
1-3	القطاعات الإنتاجية	13
1-1-3	الزراعة	13
2-1-3	الصيد البحري	18
3-1-3	الصناعة	23
4-1-3	السياحة	27
5-1-3	النقل	30
2-3	قطاعات البنية التحتية	35
1-2-3	الكهرباء	35
2-2-3	المياه	38
3-2-3	الطرق	42
4-2-3	الإتصالات	43
3-3	قطاعات التنمية البشرية	45

الفهـــــرس

	الموضـــــــــوع	الصفحـة
1-3-3	التعليم العام	45
2-3-3	الصحة العامة	50
3-3-3	التعليم الفني و التدريب المهني	53
4-3-3	المرأة و التنمية	56
5-3-3	الشباب و الرياضة	59
6-3-3	الفقر	61
7-3-3	المجتمع المدني	61
8-3-3	المجتمعات المحلية	64
9-3-3	السلطة المحلية	66
4	الفصل الرابع : المشكلات المحورية	69
1-4	الخصائص العامة للواقع الراهن	72
2-4	المشكلات المحورية : أسبابها و نتائجها	72
3-4	المشكلة المحورية العامة	74
5	الفصل الخامس : الاستراتيجية التنموية	82
1-5	الرؤية الإستراتيجية	83
2-5	الأهداف الإستراتيجية	83
3-5	محاور الإستراتيجية وأهدافها	83
6	الفصل السادس : الغايات والأهداف	94
7	الفصل السابع : آليات و وسائل التنفيذ و المراقبة و المتابعة	112
	الملاحـــــق	115
	ملحق رقم (1) : مصفوفة إستراتيجية النمو و التخفيف من الفقر لمحافظة حضرموت	116
	ملحق رقم (2) : قاعدة بيانات مديريات محافظة حضرموت	224

الفصـــل الأول

1-1 خليفيـــة

يأتي الإعداد لهذه الإستراتيجية في إطار التوجهات التنموية للدولة، و على خلفية التطورات السياسية في انتهاج الديموقراطية والتعددية السياسية و اللامركزية الإدارية و المالية و توسيع المشاركة الشعبية في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

و مثلت الخطة الخمسية الثانية (2001-2005م) نقطة الانطلاق للتوجهات التنموية . فمن خلال تقييم الوضع الراهن للتنمية قامت وزارة التخطيط و التعاون الدولي بإعادة صياغة المفاهيم و الأساليب التخطيطية للتنمية لتستوعبها التحضيرات للخطة الخمسية الثالثة. وقد أكدت إعادة الصياغة على أهمية البدء بالتخطيط الإستراتيجي بعيد المدى كضرورة لملامسة التحديات و الصعوبات الأساسية و كذلك الإمكانيات المتاحة و المحتملة لاستشراف المستقبل. وعلى ضوء هذه المقاربة أعدت الرؤية الاستراتيجية لليمن حتى العام 2025م.و قد غطت الرؤية الإستراتيجية كمسار للتطور الاقتصادي و الاجتماعي كافة قطاعات و فئات المجتمع و التنظيمات السياسية و المجتمعات المحلية و جوانب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية، مستهدفة بذلك نماء المجتمع و أفراده.

و توافقا مع هذه التوجهات جاء قانون السلطة المحلية رقم 2 لعام 2000م لترسيخ الديموقراطية و تعزيز المشاركة الشعبية و توسيعها في عملية التنمية . و جاءت ترجمة ذلك بالتوجه إلى تكوين المجالس المحلية المنتخبة في المحافظات و المديريات كأجهزة سلطة محلية ضمن محورين أساسيين : الأول ذو طابع سياسي إداري و يتناول تنمية الإدارة المحلية و أجهزتها المالية والإدارية و الرقابية، و الثاني يتعلق بضرورات تفعيل العمل التخطيطي و الإنمائي المحلي.

و من هذه التوجهات اكتسبت التنمية المحلية الغايات التالية :

- العمل على تحقيق التنمية المتوازنة بين المحافظات من جهة وبين مديريات كل محافظة من جهة أخرى.
- إيلاء اهتمام خاص بالمناطق المحرومة و النائية بتوفير الخدمات الأساسية و الضرورية.
- مشاركة المواطنين في كافة أنشطة و فعاليات التنمية على المستوى المحلي.
- تعزيز مبدأ مشاركة السلطة المحلية في التخطيط و التنفيذ للمشاريع الخدمية .
- التأكيد على الدور الحيوي للسلطات المحلية و هيئات المجتمع المدني و المجتمعات المحلية في تعبئة الموارد المالية و البشرية المتوفرة، و زيادة مشاركة المواطنين في جهود التنمية.

و انسجاما مع هذه التوجهات تركز الاستراتيجية بشكل مترابط على المجالات التالية :

(أ) خصوصيات التنمية المحلية من حيث إشراك السلطة المحلية والمجتمعات المحلية في عمليات التخطيط والتنفيذ والإدارة في المجالات الأكثر ارتباطاً بالمجتمع المحلي، بما يشكل تجاوز لعمليات التهميش السابقة، وتحفيزاً لأن تكون الإستراتيجية المحلية السند الرئيسي لحركة التنمية من خلال المزايا والفوائد التي تحققها المشاركة المحلية في دعم المقومات الأساسية لتنمية مستدامة، وضمان مشاركة السكان في تحديد احتياجاتهم التنموية المختلفة، والاستفادة من الموارد المتاحة، وتنمية وتطوير القدرات البشرية المحلية وتنمية القدرات والطاقات لاستيعاب مصادر العون والدعم وتنفيذ مشروعات و أنشطة التنمية في المديريات، والحد من التفاوت في التنمية في النطاق المحلي والإقليمي والوطني.

(ب) التكامل مع الأهداف الوطنية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق التنمية البشرية ودعم تنفيذ

أهداف التنمية الألفية، والمتمثلة في تحسين مستوى المعيشة وسد الاحتياجات الأساسية للسكان واستئصال الفقر والجوع الحادين، وتوفير التعليم الأساسي للجميع، وتحسين المساواة بين الجنسين، وخفض معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة، وتحسين صحة الأمومة والصحة العامة، ووقف انتشار الأمراض المعدية والمنقولة... الخ.

(ج) مكافحة الفقر بالتركيز على تنفيذ أهداف إستراتيجية التخفيف من الفقر على مستوى المحافظة و مختلف مديرياتها، وبما يؤدي إلى الحد من اتساع نطاق الفقر. وأن يكون ذلك بشكل تكاملي مع توجهات و أهداف الاستراتيجية المحلية.

2-1 مراحل إعداد الإستراتيجية :

في سياق هذه التوجهات بادرت السلطة المحلية في محافظة حضرموت منذ بداية عام 2006م إلى إعداد "إستراتيجية النمو و التخفيف من الفقر للأعوام 2007 - 2015م" بإشراف من وزارة التخطيط والتعاون الدولي، و بدعم من المؤسسة الألمانية للتعاون الفني GTZ. و قد أخذت عملية الإعداد الخطوات التالية :

أولا، مرحلة تنظيم الجهود. ومنها تشكيل اللجان وتحديد شركاء التنمية في المحافظة ودعوتهم للمشاركة في عملية إعداد الإستراتيجية، وتجميع البيانات الإحصائية على مستوى المديرية والمحافظة وقد شكلت اللجنة التنظيمية والإشرافية برئاسة محافظ المحافظة. وإلى جانبها اللجنة الفنية ولجان الإستراتيجيات القطاعية.

ثانيا، المرحلة التمهيدية. و اشتملت على وضع منهجية العمل لإعداد الإستراتيجية و تنظيم ورش العمل في مديريات المحافظة بغرض تحديد الاحتياجات و الأولويات التنموية و الأهداف الإستراتيجية. و قد عقدت ورش العمل في الفترة من 29 أبريل -17 مايو 2006م، في كل من المكلا و سيئون.

ثالثا، مرحلة التقييم، و قد تضمنت تقييم واقع التنمية في المديريات، الاقتصادي و البشري و البنية التحتية. و التقييم الاقتصادي للقطاعات الإنتاجية. و قد تم ذلك التقييم بمشاركة واسعة من كوادر المحافظة الإدارية / الفنية و الأكاديمية و من القطاع الخاص. و قد نوقشت نتائج هذه المرحلة في اللقاء التشاوري المنعقد في عاصمة المحافظة في الفترة 18-20 ديسمبر 2006م.

رابعا، مرحلة صياغة الإستراتيجية. و قد تضمنت مراجعة نتائج المرحلة التقييمية باعتبارها المدخلات الأساسية لوضع الإستراتيجية في ضوء توجهات التنمية العامة للجمهورية اليمنية. و إعداد قاعدة البيانات لتشكل الأساس لمتابعة و مراقبة تنفيذ الغايات و الأهداف الإستراتيجية.

3-1 المنهجيـة :

تستند عملية إعداد إستراتيجية النمو والتخفيف من الفقر لمحافظة حضرموت على مبدأ التخطيط بالمشاركة ومنهجية التخطيط الإستراتيجي في عملية مترابطة.تبدأ هذه العملية أولا بدراسة وتحليل الواقع الراهن، وتحديد مكامن القوة والضعف، والفرص والتهديدات. ثم على ضوء النتائج تحدد المشكلات الماثلة والتوجهات الإستراتيجية لمواجهتها بكافة غاياتها وأهدافها العامة والقطاعية والكمية (المستهدفة) وسياساتها وأنشطتها وبرامجها التنفيذية. وتنتهي هذه العملية بوضع آليات التنفيذ والمراقبة و المتابعة والتقييم.

وشارك في تطبيق هذا المنهج شركاء التنمية في المحافظة من السلطة المحلية والمنظمات الأهلية والقطاع الخاص بممثلين عن غرفة الصناعة والتجارة بالمحافظة، والجمعيات التعاونية، وعدد من الأكاديميين وذوي الاختصاص والباحثين من الكليات الجامعية بالمحافظة. وقد أسهمت كل هذه الأطراف من خلال اللجان الفنية والقطاعية بإعداد أوراق العمل التي نوقشت في ورش العمل الخاصة بإعداد هذه الإستراتيجية.

الفصـــل الثـاني

الخصائص العامة لمحافظة حضرموت

1-2 الموقع و المساحة

تقع محافظة حضرموت فلكياً بين خطي عرض 14 درجة شمالاً تقريباً في حدودها الجنوبية التي تطل على بحر العرب و 19 درجة شمالاً تقريباً في حدودها الشمالية مع المملكة العربية السعودية. بينما تقع بين خطي طول 48 درجة شرقاً تقريباً من جهة الغرب المحاذية لمحافظة شبوة و 51 درجة شرقاً من جهة الشرق المحاذية لمحافظة المهرة.

تنقسم المحافظة إلى أربع مناطق جغرافية متميزة هي السهل الساحلي، والجبال والهضاب، ووادي حضرموت، والسهل الصحراوي :

السهل الساحلي و هو امتداد للسواحل الجنوبية من الجمهورية اليمنية المطلة على شواطئ سواحل خليج عدن وبحر العرب ويمتد على طول ست مديريات ابتداءً من قرية (بئر علي) في محافظة شبوة غرباً حتى قرية (حضاتهم) بمديرية الريدة وقصيعر شرقاً. ويتدرج ارتفاع السهل الساحلي عن مستوى سطح البحر حتى يصل إلى (500) قدم قرب النطاق الجبلي الداخلي. ويقطع السهل الساحلي عدد من الوديان الواسعة التي تنبع من الجبال والمسيلات وتصب في البحر وأهمها من جهة الغرب وادي حجر، وادي الخربه، وادي بويش، وادي حويرة، ومن الشرق وديان سمعون، وعرف، وخرد، وذنبات. ويغلب على سكان هذه المنطقة مزاولة النشاط السمكي نظراً لما تتميز به من سواحل بحرية طويلة وغنية بالثروة السمكية. وهي تشتهر بجودتها العالية كما يعمل ساكنوها بالنشاط التجاري والبعض منهم يمتهن الرعي وهم فئة البدو القاطنين على سفوح المنطقة الجبلية الداخلية وبواطن الأودية الشرقية. ومن أهم مراكز الاصطياد فيها الشحر، والحامي، والمكلا، والديس الشرقية، والريدة، وقصيعر، والمصينعة.

الجبال والهضاب: وتمثل هذه المنطقة الجبال الساحلية وهضبة حضرموت الجنوبية والشمالية التي يبلغ ارتفاعها (200) متر فوق سطح البحر، وتعرف أعلى القمم الجبلية بـ (كورسيبان) حيث يبلغ إرتفاعها عن سطح البحر حوالي (6690) متراً وتشمل هذه المنطقة غيل بن يمين، والضليعه، ويبعث، ودوعن وغيرها وتتميز هذه المنطقة بتربية الثروة الحيوانية وإنتاج العسل وبعض المنتجات الزراعية المحدودة.

وادي حضرموت يعد من أكبر أودية اليمن ويشكل ظاهرة طبوغرافية متميزة واضحة المعالم ويجري موازياً للساحل الجنوبي من شبه الجزيرة العربية وعلى بعد (200) كيلو متر منه ثم ينحرف نحو الجنوب الشرقي مخترقاً المرتفعات الساحلية عبر وادي المسيلة لتصب مياهه الموسمية عند مدينة سيحوت بمحافظة المهرة في بحر العرب. وتجري في وادي حضرموت أوديه فرعية تخترق هضبته الجنوبية وهي أوديه (دهر، ورخيه، وعمد، وبن علي، وعينات، وسنا). ومن هضبته الشمالية تجري أوديه (هينن، ونعام، وجعيمه، وثبي وغيرها). وتشتهر هذه المنطقة بالزراعة حيث يتم إنتاج التمور، والقطن، والخضروات، والفواكه كما تتميز هذه المنطقة بفن العمارة الطينية الشاهقة والجميلة ومن روائعها مباني مدينة شبام وقصور سيئون وتريم.

السهل الصحراوي ويقع عند حواف الهضبة الشمالية لوادي حضرموت وشمالها الربع الخالي وتمتد

غرباً حتى رملة السبعتين، وتشكل هذه السهول الأراضي التي تقع فوقها مديريات الصحراء ثمود، والعبر، ورماه والقف، وزمخ ومنوخ وغيرها. وتشتهر المنطقة الشمالية بالرعي وتربية الثروة الحيوانية وتلتقي أطرافها مع حدود عدد من بلدان الخليج العربي كالسعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وتربطها منافذ برية دولية كمنفذ العبر/الوديعه/البديع.

تعتبر محافظة حضرموت أكبر محافظات الجمهورية اليمنية مساحة حيث تقدر مساحتها بـ (161.749) كلم مربع وتشكل بذلك نحو (29%) من إجمالي مساحة الجمهورية البالغة (555.000) كلم مربع.

2-2 التقسيم الإداري

تنقسم المحافظة إدارياً إلى جزئين الأول يتكون من المديريات الواقعة على الشريط الساحلي والمرتفعات ويضم هذا الجزء (14) مديرية بما فيها جزيرة سقطرى، ويتكون الجزء الآخر من المديريات الممتدة على طول الوادي والصحراء ويضم (16) مديرية ليكون إجمالي مديريات المحافظة (30) مديرية.

3-2 المنـــاخ

مناخ محافظة حضرموت حار صيفاً في المنطقة الساحلية ومعتدل في الهضاب كما تؤثر الرياح الموسمية الصيفية في تلطيف درجة حرارة المناطق الساحلية حيث تصل درجة حرارة مدينة المكلا في شهر يوليو 29.6 درجة مئوية. أما في فصل الشتاء فإن درجات الحرارة تميل إلى الدفء حيث تتراوح بين 20-23 درجة مئوية.

أما مناخ وادي حضرموت فهومناخ قاري وينسب إلى المناطق الجافة الصحراوية، تبلغ متوسط درجات الحرارة العظمى خلال أشهر الصيف نحو 40.5 درجة مئوية (أبريل - سبتمبر) في حين يبلغ متوسطها للفترة ما بين أكتوبر - مارس نحو32.0 درجة مئوية، أما الأمطار فتهطل خلال شهري مارس وأبريل بمعدل سنوي قدره 66.5 ملم وقد يصل الى 100 ملم في بعض السنوات، وبالرغم من أن سرعة الرياح لا تزيد عن 1 م/ثانية إلا أنه يعتبر عاملا مهما في إحداث حالة الجفاف. أما التبخر فيزيد عن 10 ملم في الأشهر الحارة وينخفض الى حوالي 6 ملم خلال الفترة الدافئة.

4-2 السكان و الموارد البشرية

يقدر إجمالي سكان المحافظة وفقا لتعداد عام 2004م بحوالي (1.028.548) نسمة، منهم 496.178 من الذكور وبنسبة 48%، و 501.653 من الإناث وبنسبة 52%. ويشكل سكان الحضر 43% وسكان الريف 57% من مجموع السكان. ويتزايد السكان بمعدل (3.09%) سنوياً. وتشكل قوة العمل (23.1%) منهم ومعدل البطالة (12.2%).

5-2 الموارد الطبيعية

الموارد الأرضية

تبلغ الرقعة الأرضية الفيزيقية لوادي حضرموت حوالي 131 ألف كيلو متر مربع (13.1 مليون هكتار) تمثل حوالي 24.7% من إجمالي الرقعة الأرضية للجمهورية اليمنية وحوالي 78.3% من إجمالي الرقعة الأرضية لمحافظة حضرموت، كما تبلغ الرقعة الأرضية الزراعية للوادي حوالي 205 ألف هكتار منها حوالي 133.6 ألف هكتار غير صالحة للزراعة لارتفاع نسبة الأملاح فيها وهي عبارة عن أراضي رملية - ورمال متحركة، وحوالي 71.4 ألف هكتار صالحة للزراعة يستغل منها وبشكل متفاوت خلال العام حوالي 43 ألف هكتار تمثل حوالي 60.2% من إجمالي الرقعة الأرضية الصالحة للزراعة في الوادي تتوزع هذه الرقعة الى حوالي 18 ألف هكتار تحت نظام الري بالمياه الجوفية وحوالي 25 ألف هكتار تحت نظام الري بمياه السيول ويعود السبب في انخفاض مساحة الرقعة الأرضية المستغلة من إجمالي الرقعة الصالحة للزراعة الى انخفاض كفاءة استغلال مصادر المياه والتربة.

الموارد المائيــة :

تعتبر المياه السطحية والجوفية والعيون مصادر المياه الرئيسية في الوادي وتأتي المياه السطحية من الهضبة الشمالية والجنوبية أو من خلال الوديان الفرعية حيث تقدر بنحو 144 مليون متر مكعب ويستفاد من معظمها في منطقة دوعن، شبام، القطن، ووادي عدم.

أما المياه الجوفية فهناك 3 خزانات تتواجد في أعماق مختلفة وتقدر كميات المياه بها بنحو 10 بليون م3 من الماء. وتشير الدراسات الأخيرة الى أن كمية السحب السنوي من المياه الجوفية يقدر بحوالي 575 مليون م3 في حين تبلغ كميات التغذية السنوية للخزان الجوفي بحوالي 500 مليون م3 أي أن هناك عجز سنوي يبلغ حوالي75 مليون م3.

وأخيرا الينابيع فيقدر عددها ب 53 ينبوع أهمها ينابيع وادي العين ووادي عدم حيث يقدر ضخ الأول بحوالي 200 لتر/ ثانية والثاني بحوالي 50 لتر/ ثانية أما الأمطار فيتراوح المعدل السنوي بحوالي 70 - 80 ملم.

تشكل مياه السيول والمياه الجوفية والعيون والمعاين مصادر رئيسية بساحل حضرموت. أما مياه الامطار فهي صيفية. و عموما تتوزع الموارد المائية على النحو التالي :

1 - مياه السيول :

تعتبر السيول هي المورد الرئيسي لوادي حجر الزراعي والذي يعد من اخصب الوديان في الجمهورية واكثرها جريانا دون انقطاع او توقف للمياه فيه. ويبلغ طول الوادي (150 كم) وتصل كمية المياه المتدفقة فيه سنويا إلى (470 مليون) متر مكعب حسب دراسات شركة فزترف المجرية (عام 84م) وتتوزع هذه الكمية على النحو التالي :

40% تدفق سنوي بالسيول.

30% تدفق مياه قاعدية (دائم).

30% تدفق مياه تحت سطحية (شبه دائم).

كما تتدفق السيول وبدرجات متفاوته في بعض الاودية كوادي المحمديين ووادي الخربة ووادي بويش ووادي شحير وهو امتداد لوادي راس حويره.

2 - مياه الامطار :

تسقط الامطار في فصل الصيف في (المرتفعات الجبلية) ويؤدي ذلك إلى جريان السيول في الاودية إلى السهل الساحلي حيث يتم زراعة الارض فتختلف المحاصيل الزراعية. اما الامطار التي تسقط على السهل الساحلي فهي نادرة وقليلة ونادرا ماتهطل في فصل الشتاء وبكميات قليلة ويتراوح معدل سقوط الامطار في المنطقة مابين (40 - 60 ملم) في السنة ويزداد معدل تساقطها في مارس وابريل وعموما ينحصر الاستفادة من الامطار في مناطق ساحل حضرموت في تغذية الخزان الجوفي عبر الاودية الصغيرة المنتشرة.

3 - مياه العيون والمعايين :

توجد في ساحل حضرموت عدد من العيون والمعايين الموزعة على مختلف مديريات الساحل ويقدر عددها بحوالي (118) معيان يقع 58 منها في منطقة غيل باوزير (52) في مديرية الشحر و (8) في مديرية المكلا إلا ان بعض المصادر اشارت إلى ان عدد المعايين في غيل باوزير في فترة من الفترات بلغ (360) معيان ولكن لم يبقى سوى العدد المشار إلية سابقا.

ومع تعرض هذه المناطق لموجات من الجفاف في عام 1976م وعام 1985م جفت اكثر من 60% من هذه المعايين وشارفت البقية على الجفاف من خلال انخفاض منسوب المياه لهذه المعايين بشكل اكبر في الفترات الاخيرة.

4 - مياه الآبار الجوفية :

تعتبر هذه المياه اهم مصادر الري التي تعتمد عليها مختلف المناطق الزراعية في ساحل حضرموت ويمكن القول ان (95%) من الارض الزراعية تروى بهذا النظام. ويقدر اجمالي المخزون الجوفي للطبقات الواقعة غرب المكلا بـ 70000 مليون متر مكعب إلا ان كمية السحب من هذه المياه ازدادت في السنوات الاخيرة ودون تغذية لهذه الطبقة.

النفـــط :

يمتلك اليمن ثروة من النفط والغاز تقدر بحوالي 507 مليار برميل من احتياطات النفط وحوالي 14 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي وعليه يجب التوسع في استكشافات هذا القطاع لاسيما في المناطق البحرية، وحضرموت على وجه الخصوص حيث يعتبر إنتاجها من النفط كبير جدا مقارنة ببقية محافظات الجمهورية، كما يجب الاستثمار في الغاز بوضع خطط طويلة الأجل قادرة على استخدامه محليا والتصدير للعالم الخارجي.

المعـــــادن

يوجد في محافظة حضرموت عدد من المواقع الإحتياطي لخامات المعادن الفلزية كمنطقة وادي مدن التي تعد في الوقت الراهن من المناطق المفتوحة للاستثمار المحلي والأجنبي حيث يقدر احتياطي الخام ((962.619طن (ممكن) بدرجة تركيز 12.55 جرام/طن ذهب، 7.82 جرام/طن فضه)) علاوة على وجود احتياطي خامات المعادن اللا فلزية وأبرزها خام الفلورايت في المكلا غير المستغل حالياً والذي يدخل في صناعة إنتاج حمض الفلورايك المستخدم في تنظيف الفولاذ وإزالة الطلاء وعملية معالجة اليورانيوم وصناعة السيراميك والزجاج إلى جانب المعادن اللافلزية الأخرى كالحجر الجيري والدولوميت والجبس والرمال السوداء.

6-2 الخصائص الاقتصادية :

تتميز المحافظة بتنوع أنشطتها الاقتصادية اعتماداً على اختلاف مناطقها، حيث يتوزع النشاط الاقتصادي بحسب المناطق الجغرافية. فمنطقة السهل الساحلي يغلب على سكانها مزاولة النشاط السمكي نظراً لما تتميز به من سواحل بحرية طويلة وغنية بالثرة السمكية. وهي تشتهر بجودتها العالية، كما يعمل ساكنوا هذه المنطقة بالنشاط التجاري والبعض منهم يزاول مهنة الرعي وهم فئة البدو القاطنين على سفوح المنطقة الجبلية الداخلية وبواطن الأودية.

و تشتهر المناطق الوسطى والغربية بالزراعة حيث يتم إنتاج التمور، والقطن، والخضروات، والفواكه كما تتميز هذه المنطقة بفن العمارة الطينية الشاهقة والجميلة ومن روائعها مباني مدينة شبام وقصور سيئون وتريم.

وتتميز مناطق الجبال والهضاب بتربية الثروة الحيوانية وإنتاج العسل وبعض المنتجات الزراعية المحدودة. كما تشتهر المنطقة الصحراوية الشمالية بالرعي وتربية الثروة الحيوانية وتلتقي أطرافها مع حدود عدد من بلدان الخليج العربي كالسعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وتربطها منافذ برية دولية كمنفذ العبر/الوديعه/البديع يتركز النشاط التجاري في ساحل حضرموت (مدينة المكلا) وفي وادي حضرموت (مدينة سيئون) وذلك بشكل رئيسي ولكن هناك نشاط تجارى محدود في المدن والنواحي الأخرى لإشباع حاجات السكان من السلع أما النشاط الصناعي و الحرفي فيتواجدا بشكل متفاوت، لتلبية حاجة المنطقة فقط من المنتجات، وأيضاً للتصنيع والتسويق، ويتركز النشاط الصناعي الحرفي بشكله التجاري في مدن ساحل حضرموت وفي مدينة سيئون بالوادي. أما الصناعات المتوسطة والكبيرة فهي متواجد في الغالب في مديريات ساحل حضرموت الغربية (من الشحر إلي بروم ميفعه).

و النشاط السياحي هومن الأنشطة الحديثة على المحافظة ويتركز هذا النشاط على ساحل محافظة حضرموت وعلى المناطق الأثرية والثقافية في الوادي وفي جزيرة سقطرى.وقد كان من نتيجة تطور هذا النشاط انتعاش قطاعات الفندقة والخدمات السياحية في مدينتي المكلا وسيئون..

7-2 الخصائص الاجتماعية :

شهدت محافظة حضرموت تطورا ملحوظا في شتى مجالات التنمية الاجتماعية كالتعليم، الصحة، الرعاية الاجتماعية، الطرق الاتصالات وكذلك الخدمات الاساسيه كالكهرباء والمياه غير أنه نتيجة لاتساع

المحافظة وتباعد مناطقها إضافة إلى ضعف هذه البنية الاساسية في السابق وشح الموارد فإن هذه الخدمات لازالت غير كافية ولم تصل إلى كثير من المناطق كما توضحها نسب التغطية التالية :

1) قطاع الكهرباء :

نسبة التغطية تصل إلى 76.6% من المحافظة وتوجد مصاعب في تجديد الآليات والشبكات القديمة

2) قطاع المياه :

نسبة التغطية بمياه الشرب 79% من المحافظة وهي تعاني من مشاكل نضوب المياه الجوفية وعدم جودة المياه المستخدمة في بعض المناطق .

3) قطاع الصرف الصحي :

نسبة التغطية 65.5% فقط من المحافظة ويعاني كذلك من عدم توفر وسائل المعالجة في المناطق المغطاه.

4) الطرقات :

بالرغم من التطور الكبير في هذا القطاع، غير أن العمل لازال مستمرا لتغطية الشبكه الرئيسية التي تربط المحافظة بالمحافظات الأخرى أو لربط عاصمة المحافظة بعواصم المديريات وهناك قصور في الطرق الداخلية.

5) قطاع التعليم :

هناك نقص واضح في القدرة الاستيعابية على مستوى جميع مناطق المحافظة بالنسبة لجميع أنواع التعليم (الأساسي، الثانوي، الجامعي) والملفت للنظر. لغرض القطاع الصناعي هو النقص الواضح في التعليم الفني والتقني.

6) الأميـــــة :

يبلغ المعدل العام للأمية في المحافظة 38.5% من إجمالي السكان البالغين فوق سن 15 سنة. و لاتزال نسبة أمية النساء عالية (43.7%) نو تفوق المعدل المذكور. و تبلغ فجوة النوع في التعليم 69.6% أي ان حوالي 70 إمرأه فقط مقابل 100 من الرجال يجيدن القراءة و الكتابة.

8-2 الموروث التاريخي و الثقافي :

يتمثل الموروث الثقافي لمحافظة حضرموت في الفن المعماري البديع في المدن التاريخية والمواقع الأثرية والمعالم التاريخية المنتشرة في معظم مديرياتها. ولا يقتصر ذلك على مناطق وادي حضرموت وروافده الرئيسة ومناطق الساحل المعروفة تاريخياً بل أن منطقة الهضبتين لا تقل أهمية من الناحية التاريخية عنهما و التي كانتا مركز اهتمام الباحثين منذ عقود من الزمن، بينما لم تدخل منطقة الهضبة (الجول) مجال اهتمام الباحثين إلا منذ عقد و نصف من السنين ففي منطقة الهضبتين هذه و التي تمثل أغلب مساحة المحافظة تنتشر المواقع و المعالم الأثرية و التاريخية. و تاريخيا كشفت الحفريات و الدراسات لعصور ما قبل التاريخ عن مجموعات من المباني التي تعود إلى ما قبل التاريخ من مقابر و مغارات عليها رسومات، و مساكن و منشآت ري بدائية يعتقد أنها الجذور الأولى للنشاط الزراعي و أنظمة الري في العالم القديم تعود إلى أكثر من (8000) سنة قبل الميلاد.

الفصـــل الثـالث

تحليل الوضع الراهن

3-1 القطاعات الإنتاجية

3-1-1 الزراعة

الخصائص و الموارد

يكتسب القطاع الزراعي أهميته الاقتصادية كأحد أهم القطاعات الإنتاجية، ويعتبر المصدر الرئيس في إنتاج الغذاء، وبمساهمته الملحوظة في خلق الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل، حيث يعمل فيه قرابة نصف إجمالي القوى العاملة في الجمهورية اليمنية، و 75% من سكان الريف. ويمثل أحد عوامل الاستقرار السكاني وبمساهمته في التنمية الريفية المتكاملة، وفي تنويع وتوسيع التشابكات القطاعية والإقليمية.

تبلغ المساحة الصالحة في محافظة حضرموت (64.984) هكتار، منها 15.246 هكتار في مديريات الساحل، و 64.984 هكتار في مديريات الوادي و الصحراء، و 4.754 هكتار في جزيرة سقطرى.

و تشكل الأراضي المزروعة و البالغة 38.396 هكتار ما نسبته (59%) من الأراضي الصالحة للزراعة في المحافظة، منها 11.769 هكتار في مديريات الساحل و بنسبة 30.7% ، و 21.927 هكتار في مديريات الوادي و الصحراء (57.1%)، و 4700 هكتار في جزيرة سقطرى (12.2%).

تتركز المناطق الزراعية للمحافظة في الأودية الرئيسة وأشهرها وادي حضرموت ووادي حجر ووادي دوعن، وفي العديد من الأودية الأخرى وروافدها المنتشرة في كافة مديريات المحافظة. وأيضا في المرتفعات الجبلية في مديريات حجر ودوعن، وفي المناطق السهلية المنبسطة والصحراوية في منطقة غيل بن يمين والمناطق المحيطة بها، وفي الشريط الساحلي الممتد من مديرية بروم في الجزء الجنوبي الغربي حتى مديرية الريدة و قصيعر شرقا.

تعتبر مياه السيول والعيون والمياه السطحية والجوفية مصادر المياه الرئيسة في وادي حضرموت. وتصل المياه السطحية المتدفقة في وادي حضرموت من الهضبة الشمالية والجنوبية ومن خلال الوديان الفرعية وتقدر ب 144 مليون متر مكعب. وفي وادي حجر تصل المياه المتدفقة فيه سنويا إلى 470 مليون متر مكعبا منها 30% تدفق مياه قاعدية، و 30% أخرى مياه تحت سطحية شبه دائمة. أما المياه الجوفية تقدر كمياتها بـ 10 بليون مترمكعب في وادي حضرموت، و70 ألف مليون متر مكعب في منطقة غرب المكلا بمنطقة الساحل. وتعاني المياه الجوفية من عجز سنوي مستديم نتيجة السحب المتزايد وعدم كفاية التغذية السنوية للمخزون المائي.

ويقدر عدد الينابيع والعيون المائية ب171، منها 58 في منطقة غيل باوزير في المنطقة الساحلية، و53 في منطقة وادي العين ووادي عدم في منطقة وادي حضرموت. و هذه المصادر معرضة كذلك لحالات الجفاف.

نمط الإنتاج :

يتوقف نمط الإنتاج الزراعي في المحافظة على أنظمة الري و على حجم و شكل الحيازات الزراعية و الحيوانية و التقاليد الإنتاجية.

و في المديريات الساحلية تعتبر السيول أحد المصادر الرئيسة للري، و خصوصا في الوديان الرئيسة كوادي حجر. و تتدفق بدرجات متفاوتة في الأودية الأخرى مثل وادي المحمديين و وادي الخربة، و بويش، و حويرة. و توجد بعض العيون المائية و الغيول في بعض المناطق في غيل باوزير و الشحر. إلا إن هذه المصادر تتعرض في السنوات الأخيرة للنقص بسبب الجفاف. وتنحصر الإستفادة من مياه الأمطار في تغذية الخزان الجوفي عبر الأودية الصغيرة.

إلا أن مياه الآبار الجوفية هي المصدر الأهم التي تعتمد عليها الزراعة في كافة محافظة حضرموت، و يسود بصورة خاصة في المناطق الزراعية بوادي حضرموت. و تتفاوت المساحات المروية من هذا المصدر ما بين 42-95% من المساحات المزروعة في المحافظة .

و أهم المحاصيل المزروعة تحت نظام الري بالسيول الذرة الرفيعة كمحصول غذائي وأعلاف، و السمسم و البقوليات (الدجرة) و القرعيات (البطيخ و الشمام). و متى توفرت درجة الرطوبة العالية يزرع محصول القمح شتاءً. و بنظام الري من الآبار تزرع محاصيل القمح، الذرة الرفيعة، النخيل، الحمضيات، الخضروات، و الأعلاف (البرسيم) و السمسم، و محاصيل ثانوية أخرى مثل الحلبة و الثوم و بعض البقوليات.

تبلغ إجمالي الحيازات الزراعية 29.924 حيازه. وغالبية هذه الحيازات حيازات صغيرة، إذ تقل مساحتها عن الهكتارالواحد(61%). أما بقية الحيازات فتتراوح مساحتها 1-5 هكتار و بنسبة 39%.

و تؤثر أنظمة الري الشحيحة و غير المستقرة، ومع ارتفاع كلفة استخراج المياه الجوفية، بالإضافة إلى صغر الحيازات الصغيرة على طبيعة الإنتاج الزراعي. و يذهب معظم الإنتاج النباتي و الحيواني إلى الاستهلاك النهائي، جزء منه للمنتجين و الجزء الآخر إلى السوق المحلي. و إذا ما أخذنا بالاعتبار ضعف العلاقات التسويقية فإن الوضعية الحالية للقطاع الزراعي لا تساعد على خلق القيمة المضافة المعززة للنمو الاقتصادي من خلال الروابط مع الفروع الإقتصادية الأخرى والتعاون الإقليمي.

الإنتاج النباتي

يتم انتاج العديد من المحاصيل الزراعية ومنها :

- الحبوب : يتم زراعة القمح و الذرة الرفيعة والمسيبلي.
- الفواكه والحمضيات : يتم زراعة انواع مثل المانجو والباباي والليمون والرمان والجوافة.
- الخضروات : الطماطم والبصل والفجل والبامية والبسباس والباذنجان والقرعيات.
- البقوليات : ويشمل اللوبيا والدجر.
- المحاصيل النقدية : القطن والتبغ والحناء و السمسم.
- النخيل.
- الأعلاف.

و تقدر المساحة المحصولية في المحافظة بـ 36.5 ألف هكتار، منها 20 ألف هكتار في منطقة الوادي

والصحراء، و 16.5 ألف هكتار في منطقة الساحل. وبشكل عام تزداد هذه المساحات أو تتقلص حسب وفرة مياه الري أو جني أكثر من محصول خلال العام. وفي تركيبة المساحة المحصولية تحتل الفاكهة المرتبة الأولى في منطقة الوادي وبنسبة 40% (ومن ذلك 95% للتمور)، تليها محاصيل الحبوب، وبنسبة 29% يشكل القمح منها حوالي 77% و 23% للذرة الرفيعة.

و في السنوات الأخيرة تقلصت المساحة المحصولية في منطقة الساحل بنسبة 30-40%. وتبعا لذلك انخفض الإنتاج إلى 30%- 50% للحبوب، و 30% للخضروات والموز. و تعرضت 32 ألف نخلة للجفاف. وفي الوقت نفسه تعرضت زراعة الباباي و الليم و المانجو إلى تراجع طفيف.

الإنتاج الحيواني :

تعتبر تربية الحيوان النشاط الزراعي الثاني يمارسه كُل من المزارعين و الرعاة، و هو في غالبه نشاط أسري يسهم في تغطية الاحتياجات و كمصدر دخل.

و تقدر أعداد الثروة الحيوانية في المحافظة ب1.554.163 رأس من الماعز، و 1.255.421 من الضأن، و 96536 من الجمال و 27340 من الأبقار و339711 خلية نحل.

يتصف الإنتاج الحيواني بالتخلف و بانخفاض انتاجيته بسبب قلة المراعي و انتشار الأمراض و ضعف تراكيب السلالات الوراثية. ويسود تربية السلالات المحلية من الأغنام والماعز في المديريات الصحراوية، والسلالات المستوردة من الأغنام و الماعز في المديريات الحضرية. و قد تضاءلت أعداد الحيوانات في ثمانينات وتسعينيات القرن الماضي بسبب الجفاف والنقص في العليقة وضعف الخدمات البيطرية. ويمارس المزارعون في الحيازات المشتركة الزراعية- الحيوانية نظام التكامل بين المحصول العلفي والحيوان : محاصيل الحبوب الصيفية لتغذية الحيوان، والسماد البلدي من مخلفات الحيوان لتخصيب التربة.

تعتبر تربية النحل وإنتاج العسل المصدر الرئيس لرزق عدد كبير من الأفراد يتخذون من النحالة مهنة ثانوية لتحقيق دخل إضافي.

و يشهد هذا النشاط الاقتصادي زيادة ملحوظة في عدد النحالين و حجم الإنتاج و حجم التصدير فقد تزايد عدد النحالين ب % ، و ارتفع إنتاج العسل من حوالى757طن عام 2001م إلى حوالي 1258طن عام 2005 بزيادة %عن عام 2001م. ويحتل إنتاج العسل مكانة الصدارة في الصادرات اليمنية وخصوصا عسل السدر المنتج في محافظة حضرموت وحازعلى سمعه دولية و يباع بأعلى الأسعار، وقد بلغت قيمة الصادرات من عسل النحل حوالي 6.83 مليون دولار عام2005م.

التشابكات القطاعية و الجغرافية :

تتفاوت المديريات من حيث المساحات المزروعة و المساحات المحصولية و بالتالي تركيبة الإنتاج النباتي. تأتي أولا المديريات ذات المستوى المرتفع في الأراضي المزروعة و التي تتراوح بين 4706-2326 هكتار وعالية الإنتاج النباتي نسبة إلى الأراضي المحصولية و هي مديريات : سيئون، تريم، شبام، القطن. وتأتي مديريات حجر، دوعن، سقطرى، حريضة من المديريات ذات المستوى المرتفع في الأراضي المزروعة و بمستوى متوسط في الإنتاج النباتي. أما بقية المديريات فتقل فيها نسبة الأراضي المزروعة و بمستوى منخفض في الإنتاج النباتي.

ومن ناحية المحاصيل الرئيسة التالية : الحبوب، الخضروات، الفواكه، التمور تأتي مديريات عالية الإنتاج بالنسبة للمساحة المحصولية للحبوب (1093 -5143 هكتار) وهي بالترتيب القطن، تريم، سيئون، شبام. والمديريات ذات المستوى المتوسط (420 - 600 هكتار) هي : دوعن، بروم/ ميفع، سقطرى. وتقل المساحات المحصولية للحبوب في بقية المديريات عن 400 هكتار وتصل في حدها الأدنى إلى 4 هكتار في مديرية الريدة وقصيعر. وتعتبر مديريات سيئون، القطن، تريم، بروم/ ميفع، شبام من المديريات ذات المستوى المرتفع في زراعة الخضروات (510 - 2185 هكتار).. ومديريات غيل بن يمين وسقطرى وساه ذات مستوى متوسط (177 - 212 هكتار). وتقل بقية المديريات عن مستوى 150 هكتار، ويصل الحد الأدنى إلى3 هكتار في مديرية الريدة وقصيعر. أما في زراعة الفواكه تأتي مديريات سيئون و القطن وتريم وحجر وبروم/ ميفع وساه وشبام في المقدمة (2112 - 6112 هكتار)، تليها مديريات سقطرى، أرياف المكلا، حورة، السوم (529 - 1518 هكتار). وتقل بقية المديريات عن 500 هكتار ليصل الحد الأدنى إلى20 هكتار في مديرية المكلا. وأكثر المديريات إنتاجا للتمر قياسا على عدد أشجار النخيل فيها هي بالترتيب مديرية حجر (2 مليون نخلة)، مديرية ثمود (715 ألف نخلة)، دوعن (600 ألف نخلة)، الريدة وقصيعر (500 ألف نخلة)، سقطرى (300 ألف نخلة) ومديريات متوسطة من حيث العدد وهي غيل بن يمين، حريضة، سيئون (217 - 250 ألف نخلة)، وتقل بقية المديريات عن 200 ألف نخلة ليصل الحد الأدنى إلى 500 نخلة في مديرية رماه.

فرص الإستثمار :

- وجود أراضٍ زراعية صالحة للزراعة لم تستغل بعد تقدر (8843) هكتاراً خاصة في مديريات وادي حضرموت ومديرية حجر وإمكانية استصلاح أراضٍ جديدة يمكن استثمارها لإنتاج المحاصيل التي تتميز بها هذه المناطق مثل التمور، والسمسم، والبطاطس، والبصل والثوم في مديريات الوادي والقطن والبطيخ وكذلك التمور في مديرية حجر. إضافة الى المانجو والليم الحامض التي تشتهر بهما مديريتا بروم/ميفع وأرياف المكلا والتمباك والحناء في مديرية غيل باوزير.
- إمكانية إنشاء شركات مساهمة لتصدير المنتجات الزراعية ذات الإنتاج الفائض (الطماطم، والتمور والبصل وغيرها) من خلال تجهيزها وتغليفها وحفظها بشكل جيد وتسويقها وإنشاء مخازن حفظ كبيرة لاستيعاب الكميات الفائضة لبعض المحاصيل خاصة في بعض المواسم.
- إمكانية الاستثمار في مجال توفير الخدمات الزراعية والبيطرية إضافة إلى إمكانية إنتاج البذور والشتلات.
- إمكانية الاستثمار في مجال إنتاج الأعلاف ومن ثمَّ في مجال الإنتاج الحيواني وتربية المواشي والدواجن وكذلك تربية النحل وإنتاج العسل حيث أنّ منتجات الثروة الحيوانية من المنتجات المهيأة للتطور والنمو، لتغطية الاستهلاك المحلي والتصدير للخارج.

تحليل البيئة الداخلية و الخارجية :

الغرض من هذه الخلاصة التقييمية إبراز مستوى التنمية الحالية للقطاع المتمثل في طبيعة المعوقات والإشكاليات، وعناصر القوة والضعف، والفرص المتاحة أو المحتملة والتهديدات التي قد تشكل عوامل تراجع أو تدهور.

المعوقات : و من أبرزها

أ- ظاهرة التصحر المتسببة في تدهور الغطاء النباتي الشحيح و استدامته بفعل ممارسة الرعي الجائر و التحطيب وزحف الرمال وانجراف التربة وتملحها.

ب- الإفراط في استخدام المياه الجوفية بالطرق التقليدية مما يعرضها للنضوب السريع بسبب إغفال عوامل الترشيد.

ج- انجراف التربة بفعل السيول الموسمية المدمرة و عدم كفاية و كفاءة المنشئات الهادفة إلى التخفيف من آثار هذه الظاهرة من ناحية، و الاستفادة من المياه المهدورة من ناحية أخرى.

د- ارتفاع هوامش التسويق بسبب عدم كفاءة نظام التسويق مما يسبب ارتفاع اسعار المنتجات الزراعية.

الإشكاليات :

و تتمثل في ضعف الإنتاج النباتي و الحيواني و العسل بصفة عامة. و هي مشكلات محورية تتطلب معالجات استراتيجية متكاملة.

عناصر القوة :

توجد داخل النظام الزراعي الموارد والإمكانيات والقدرات الذاتية التي يمكن أن تستخدم بشكل أفضل وتتمثل في : موارد الأراضي الصالحة للإستزراع ومصادر الري ومنشئات ووسائل الري القائمة والمحتملة والأيدي العاملة الزراعية والخبرات الزراعية المتراكمة ونتائج وتطبيقات مراكز البحوث الزراعية والخدمات البيطرية. إدخال سلالات محسنة أو مهجنة (نباتية وحيوانية) وميكنة العمليات الزراعية، التنظيمات المؤسسية مثل مكتب الزراعة والمؤسسات والمشاريع الزراعية النوعية مثل إكثار التقاوي والخدمات الزراعية ومحطات الإرشاد والخدمة البيطرية، النشاط البحثي العلمي وفرع بنك التسليف الزراعي والسمكي كمؤسسة تمويل زراعية متخصصة. بالإضافة إلى الإتحاد التعاوني الزراعي.

عناصر الضعف :

و هي أوجه القصور المختلفة و السلبيات التي تعيق أو تعرقل النمو الأفضل للقطاع و التي يمكن تجنبها أو تلافيها بمجموعة من الإجراءات و السياسات. و تتمثل في انخفاض نسبة التكثيف الزراعي. استخدام طرق الري التقليدية. عدم توفر مخازن أو ثلاجات للحفظ مما يتسبب عنه ارتفاع كميات التلف من المنتجات الزراعية. ضعف تبني الحزم التكنولوجية بسبب ارتفاع نسبة الأمية وكبر سن الحائزين الزراعيين. انخفاض عدد الآليات الزراعية المستخدمة في إعداد وتجهيز الأرض الزراعية. قلة وسائل ومعدات الزراعة الحديثة. تملح الأراضي الزراعية والمياه. عدم توفر القروض الميسرة والبيضاء. تدهور خدمات جهاز الإرشاد الزراعي. عدم تنفيذ بعض التشريعات الزراعية على سبيل المثال (الحفر العشوائي للآبار، الأشجار الحراجية، الحجر الزراعي، البناء على الأراضي الزراعية،...). عدم وجود جهات رقابية على الإنتاج والمدخلات. انتشار الأوبئة والأمراض على الحيوانات والمزروعات. انخفاض عدد السدود والحواجز المائية.

الفـــرص :

هي مجموعة العوامل الخارجية التي يمكن الإستفادة منها أو استغلالها لتنمية وتطوير القطاع. إلا أنها ذات طبيعة احتمالية وتقع خارج نطاق السيطرة الذاتية. وتتمثل في مياه السيول غير المستغلة. اهتمام متنامي للقطاع الزراعي من قبل القيادات العليا في الدولة. توفر رؤوس أموال كبيرة لدى القطاع الخاص. أسواق داخلية وخارجية. دعم وزارة الزراعة والري للمحاصيل الإستراتيجية (نخيل، نحل، قمح). مركز للتدريب الزراعي في الوادي. دعم الدولة لبناء السدود والحواجز المائية وخزانات المياه. إنشاء هيئة تنموية زراعية لمحافظة حضرموت. تمويل الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي موازنة عامة. دعم من السلطة المحلية بالمحافظة. توفير قروض بأرباح منخفضة من بنك التسليف الزراعي. منظمات ومؤسسات إقليمية ودولية منتجة للتقنيات وداعمة للعمل البحثي يمكن الاستفادة منها. عدد كبير من التقنيات البحثية الجاهزة.

التهديدات :

وهي مجموعة المواقف والاتجاهات التي تمثل خطرا محتملا على تنمية قطاع الزراعة و التي يمكن تجنبها ومواجهتها. وأهمها: الحفر العشوائي للآبار . استنزاف كميات كبيرة من المياه الجوفية. الاستخدام المفرط في المبيدات والأسمدة الكيميائية. عدم وجود علاقات إنتاجية عادلة بين المالك والمستأجر. انتشار الآفات والأمراض الزراعية. الانتشار الكثيف لأشجار السيسبان. التوسع العمراني على حساب الأرض الزراعية. التعدي المستمر على أراضي وآبار المزرعة التجريبية. عدم وجود حجر زراعي فعال يحد من دخول آفات حشرية ومرضية جديدة. عدم إتباع آلية محددة لدخول الأسمدة والمبيدات والبذور.

3-1-2 الصيد البحري

الخصائص و الموارد

تقع محافظة حضرموت على شريط ساحلي طوله 350 كيلومتر في وسط مناطق الأنتاج الرئيسي للأسماك في الجمهورية اليمنية و يمتد على طول ست مديريات.و إضافة إلى ذلك سواحل جزيرة سقطرى. وتتميز هذه السواحل بتنوع مواسم الصيد ووفرة وجودة الأسماك والأحياء البحرية فيها وخاصة أسماك التونة والساردين والشروخ وغيرها. و تتميز كموقع بإمكانات التوسع الأفقي والرأسي في الإنتاج والتصدير.

لذلك فإن القطاع السمكي يعد من القطاعات الإنتاجية الرئيسية والمهمة في النشاط الاقتصادي لمحافظة حضرموت، حيث يمتلك العديد من المقومات والعوامل و المزايا.و تنتشر على طول الشريط الساحلي للمحافظة عدد كبير من القرى وتجمعات الصيادين التقليديين يبلغ عددهم (13304) صياد ويمتلكون مهارات الصيد التقليدي غالبيتهم منظمين إلى جمعيات تعاونية سمكية.

وتتميز سواحل المحافظة كذلك بتنوعها من سواحل رملية بعضها يجذب إليه السلاحف البحرية لغرض التعشيش والتكاثر في شرمة، وسواحل صخرية في شرق المكلا تتميز بتنوعها الحيوي المدهش. وتشكل الشعاب المرجانية الخلابه مأوى ومناطق تغذية للعديد من الأسماك وأسماك الزينة والأحياء البحرية الأخرى. كما توجد 200نوع من الشعاب المرجانية في جزيرة سقطرى.

وبالرغم من التعدد الواسع من الأسماك والأحياء البحرية الأخرى فإن مايستغل منها لا يتجاوز 60 نوعا فقط من الأسماك والأحياء البحرية والتي تمتاز بكونها مرغوبة للاستهلاك المحلي والأسواق الأجنبية. و تصل نسبة استغلالها إلى ما يقارب 15% فقط من اجمالي أنواع الاسماك والأحياء البحرية المتواجدة.

وتعتبر حضرموت أكبر منتج لأسماك الثمد (التونه) .ويشكل إنتاج حضرموت من الأسماك والأحياء البحرية حوالي ثلث الإنتاج الكلي في الجمهورية اليمنية. وتعتبر من أهم منافذ تصدير المنتجات السمكية في الجمهورية اليمنية.

وتتمتع حضرموت بإمكانيات جيدة لإيواء قوارب الصيد الساحلي والصناعي في منطقة البحر العربي. كما تمتلك رصيفاً سمكياً للقوارب الكبيرة ومرسيين لإيواء القوارب الصغيرة أحدهما في منطقة خلف بالمكلا، والآخر في مدينة الشحر، ورصيفين للقوارب التقليدية في المكلا و الشحر.

نمط الإنتاج :

يعتمد الاصطياد بمحافظة حضرموت كغيرها من محافظات الجمهورية اليمنية على الصيد التقليدي.

و يمثل الصيد التقليدي الأساس لنمط الإنتاج لقطاع الصيد البحري، كونه المصدر الرئيسي للإنتاج وتوفير الأسماك . وهو المصدر الوحيد لدخول الصيادين وعيشهم. ويمارس مهنة الصيد التقليدي في الغالب فئات الصيادين وسكان المناطق الساحلية الذين يصل عددهم إلى 17.000 صياد في الشريط الساحلي يمتلكون 4250 قارب صغير ومن نوع العباري و يتوزعون على 24 جمعية سمكية تعاونية، و3370 صياد في جزيرة سقطرى 900 قارب صيد تقليدي. و يرتبط بالنشاط التقليدي صناعة قوارب الفايبر قلاس و بعض الحرف مثل صنع شباك الصيد...

و يغطي الإنتاج الحاجة الإستهلاكية المباشرة من هذه المادة الغذائية الهامة، و يوفر المادة الخام للصناعات التعليبية الناشئة و أنشطة التجفيف و التجميد المرتبطة بالتصدير. و بإزياد أنشطة التصنيع و المعالجة و التسويق و التصدير تزداد يوما بعد يوم الروابط القطاعية لقطاع الصيد البحري مما يعزز فرص زيادة القيمة المضافة في التنمية و خلق فرص العمل الإضافية.

وتتعدد أنواع الأسماك حيث يتوفر بها أكثر من (79) نوعاً من الأسماك والأحياء البحرية منها ما هو موسمي مثل الثمد، القرش، الزينوب والحبّار ... الخ ومنها ما يتوفر طوال العام. وتختلف كمية الإنتاج من الأسماك من سنة إلى أخرى ومن موسم إلى آخر لعدة عوامل منها العوامل الطبيعية وطرق وأساليب وأدوات الاصطياد ووسائل الخزن والحفظ.

تقل كميات إنتاج الأسماك خلال موسم الخريف نظراً لارتفاع أمواج البحر. فيما تشكل منطقتي قصيعر والمصينعة أفضل مناطق الصيد في موسم الخريف. وتستخدم نسبة كبيرة من الصيادين القوارب التقليدية و يمتلك جزء منهم القوارب المزودة بالمكائن. و مازالت الوسائل الحديثة غير منتشرة. و توجد بعض البنى التحتية للصيد التقليدي منها المراسي و ساحات المزاد التي يعرض فيها المنتجون الكميات المصطادة من الأسماك للبيع . و من التسهيلات الأخرى وجود معامل الثلج و ثلاجات الحفظ و التجميد للحفاظ على جودة الإنتاج. و بالرغم من التوسع التدريجي للبنى الأساسية فإنها لا تزال دون المستوى المطلوب.

والنشاط الثاني في القطاع يتمثل في مجال التحضير و الحفظ من تبريد و تجميد و تثليج و

تجفيف .و توجد بالمحافظة خمسة و عشرون شركة متخصصة في هذا المجال و في مجال التسويق التجاري داخل الجمهورية و التصدير إلى الخارج.

و النشاط الثالث هو التصنيع. و توجد ثلاثة مصانع لتعليب التونة بطاقة استيعابية تصل إلى 25 ألف طن سمك خام سنويا.

مؤشرات الإنتاج :

بلغ حجم الإنتاج السمكي في المحافظة عام 2005 حوالي 65969 طنا تم إنزالها في 24 موقعا، منها حوالي النصف مواقع رئيسية. و يمثل هذا الحجم حوالي ثلث انتاج الجمهورية اليمنية من الأسماك والأحياء البحرية. وبلغ متوسط النمو السنوي 8% للفترة 2001-2005م. و بلغت كمية الأسماك المصدرة 18866 طنا عام 2005م مقارنة ب 1418 طنا في عام 2001م. وخلال نفس الفترة زاد عدد الصيادين من 8527 إلى 13304 صيادا، وعدد القوارب من 3592 إلى 5888 قاربا، ومصانع الثلج من 21 إلى 37 مصنعا وطاقتها الإنتاجية من 215 طن/ اليوم إلى 362 طن/ اليوم، وصالات التحضير من 38 إلى 70 صالة، والمجمدات من 14 وحدة إلى 23 وطاقتها التجميدية من 194 طن/ اليوم إلى 310 طن اليوم، ومخازن الحفظ من 15 مخزن إلى 35 مخزن وسعتها من 3870 طن إلى 13537 طن اليوم. أما الشركات الخاصة فقد زادت من 14 شركة إلى 33 شركة، ومصانع التعليب من 2 إلى 3 مصانع.

وبالرغم من هذا التحسن في الإنتاج وتطور وسائل حفظ وتحضير الأسماك، إلا إنها مازالت لا تتناسب مع الإمكانيات الكبيرة المتاحة للقطاع نظراً لوجود الثروة السمكية الهائلة والمتجددة، كما إن الطلب على الأسماك الطازجة والمجمدة والمعلبة وغيرها في نمو مستمر في مختلف الأسواق الخارجية والمحلية إضافة إلى أن نشاط الاصطياد والتسويق الحالي ما زال متواضعاً. كل ذلك يفتح المجال واسعاً لاستغلال فرص كثيرة بالقطاع السمكي.

التشابكات القطاعية و الجغرافية :

تشمل مناطق الإنتاج السمكي في المحافظة ست مديريات على طول الشريط الساحلي هي المكلا والشحر والريدة/ قصيعر والديس الشرقية وبروم وغيل باوزير، ومديريتا حديبو وقلنسية في جزيرة سقطرى ترتبط كل المديريات الساحلية بطريق اسفلتي يمتد من الجزء الشرقي المحاذي لمحافظة المهرة وحتى الجزء الغربي المحاذي لمحافظة شبوة. و هي بذلك منطقة إنتاجية مترابطة جغرافيا. إلا أن هناك بعض السمات والخصائص التي تميز بينها منهما :

أولا : مديريات توجد بها بنى تحتية متقدمة نسبيا عن البقية مثل عدد مواقع الإنزال و المراسي و الأرصفة، و وسائل المحافظة على جودة الإنتاج من معامل الثلج و ثلاجات الحفظ و التجميد. و هي مديريات الشحر و المكلا و الريدة/ قصيعر.

ثانيا : بمعيار كمية الإنتاج تتوزع المديريات إلى مناطق عالية الإنتاج وهي بالترتيب التالي : الريدة / قصيعر، الشحر، المكلا. حيث يزيد متوسط الانتاج السنوي عن 15000 طن؛ ومديريات منخفضة الإنتاج وهي المديريات الأخرى، حيث يتراوح حجم الإنتاج بين 3076 طنا في الديس الشرقية، 487 طنا فقط في مديرية غيل باوزير.

ثالثا : من حيث تعدد الأنشطة السمكية المتواجدة : (الإصطياد، التحضير، التصدير والتصنيع) توجد

مديرية واحدة فقط تجتمع فيها كل هذه الأنشطة و هي مديرية المكلا، و مديريتان بنشاطين فقط : الشحر (اصطياد، تحضير)، و بروم (اصطياد و تصنيع). و تتفرد بقية المديريات بنشاط الاصطياد.

فرص الإستثمار :

توجد فرص و امكانيات عديدة جاذبة للاستثمار في قطاع الصيد البحري منها :

- تأسيس شركات خاصة صغيرة، متوسطة وكبيرة في مجالات الاصطياد والتصنيع للأسماك وتوفيرها لتلبية احتياجات السوق المحلية المتزايدة ولأغراض التصدير.
- تعزيز قدرات نقل الأسماك وحفظها من خلال الاستثمار في مجالات أسطول الصيد كالحاويات وتوفير ثلاجات التخزين والتبريد وتحسين قاعدة التداول وطرق التحضير.
- إنشاء مزارع لتربية الأسماك والأحياء البحرية.
- إنشاء مصانع لإنتاج مواد الاصطياد من القوارب والشباك ومواد الصيد المختلفة.
- إنشاء وحدات طحن الأسماك لتوفير الأسمدة للزراعة وأعلاف الدواجن.
- تعزيز وتنمية قدرات المنتجين من الصيادين وتوسعة نطاق خدماتهم وإقامة المزيد من مراكز الاستلام.
- إنشاء معامل مواد التغليف للأسماك، كراتين وبولستيرين وغيره.
- إنشاء مصانع لتعليب الأسماك.
- إمكانية إقامة شركات متخصصة للتسويق الخارجي
- إقامة أسواق مركزية تعاونية للتسويق الداخلي.

تحليل البيئة الداخلية و الخارجية

المعوقـــات

تقف أمام تنمية القطاع السمكي عدد من المعوقات منها تعرض مصائد الأسماك والصيادين لمخاطر الأصطياد الجائر الذي يحدثة الاصطياد الصناعي (بواخر الجرف و التحليق)، وضعف انخراط الشباب في العمل التعاوني، وضعف وسائل ومعدات الاصطياد. وفي جانب التصدير المضاربة على أسعار شراء الأسماك من قبل تجار مكاتب التصدير والمنافسة غير المتكافئة مع شركات التصدير. فرض رسوم بأشكال مختلفة من قبل الدولة والتعاونيات السمكية. صعوبة التصدير المباشر، وارتفاع أسعار النقل الجوي إلى الأسواق الخارجية.

الإشكاليات :

وتنحصر في تدني مستوى الإنتاج السمكي، وسؤ استغلال الثروة السمكية. وهذه تتطلب معالجات استراتيجية متكاملة.

عناصر القوة :

و من عناصر القوة التي يمكن التعامل معها بإيجابية لتطوير القطاع السمكي : وفرة الأسماك وتنوع المواسم؛ توفر المهارات لدى الصيادين التقليدين؛ طول الشريط الساحلي وتنوع تضاريسه؛ وجود المنشات الساحلية والاستثمارية؛ الموقع الجغرافي؛ قدم وتطور العمل التعاوني السمكي في حضرموت.

عناصر الضعف :

1) عدم وجود دراسات تحدد المخزون السمكي.
2) سيادة وسائل ومعدات الصيد التقليدي.
3) عدم استكمال البنية التحتية.
4) ضعف تنفيذ أنظمة وقوانين الاصطياد.
5) عدم استكمال التشريعات السمكية.
6) ضعف وسائل النقل الجوي والبحري.
7) عدم الاستفادة من مخلفات الأسماك.
8) طول وتعقيد الإجراءات الروتينية.
9) عدم توفر المعاهد التقنية البحرية.
10) عدم وجود مراكز بحثية وإرشادية.
11) غياب التأهيل والتدريب للكادر والعاملين بالقطاع السمكي.
12) غلاء معدات الاصطياد.
13) عدم وجود صالات مجهزة لتحضير الأسماك في مراكز الإنزال.
14) شحة مصادر التمويل الميسر.
15) ضعف العلاقة بين مكتب وزارة الثروة السمكية والمؤسسات السمكية المختلفة.

الفـــرص :

1) قانون الاستثمار وتسهيلاته.
2) صندوق تشجيع ودعم الإنتاج الزراعي والسمكي.
3) القروض والمنح المقدمة من الهيئات والمنظمات الدولية.
4) الطلب المحلي والعالمي على الأسماك والأحياء البحرية.
5) استغلال الأسماك الأخرى غير المستغلة كرديف للأسماك التقليدية.
6) الاستفادة من الخبرات العالمية في مجالات العرض والتسويق.
7) الانضمام إلى المنظمات الإقليمية السمكية.
8) إمكانية بناء مراعي سمكية صناعية.

التهديدات :

1) الاصطياد العشوائي للأسماك والأحياء البحرية (بشقيه الصناعي والتقليدي) المدمر للمراعي الطبيعية.
3) الكوارث الطبيعية البحرية.
4) الازدواجية في الإشراف على القطاع السمكي.
5) تعرض البيئة البحرية للتلوث بمختلف أنواعه.
6) تدمير البيئة البحرية الساحلية من اتساع الرقعة العمرانية والتوسع الصناعي وهدم الصخور والشعاب المرجانية.

7) المركزية الحادة في الإدارة.
8) التضارب في القوانين.
9) ارتفاع أسعار المحروقات.
10) ضعف آلية دعم المشاريع السمكية من قبل الصناديق المانحة.

3-1-3 الصناعة

الخصائص و الموارد

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الإنتاجية ويعزى اليه الدور الحاسم في تحقيق التنمية الاقتصادية بنسبة تفوق القطاعات الأخرى.و يمثل القاعدة المادية للنهوض بالإقتصاديات المختلفة بمساهمته في ارتفاع مستويات الإنتاج والدخل القومي ورفع مستوى الاستخدام والاستغلال العلمي والموضوعي للموارد المتاحة وحسن استخدام وتأهيل الموارد البشرية.

توجد في محافظة حضرموت العديد من العوامل التي تساعد على نمو الصناعة ياتي في مقدمتها الموقع المتوسط للمحافظة ومحاذيتها لعدد من المحافظات، وموقعها البحري الذي يسهل الوصول إلى الأسواق الخارجية الإقليمية والدولية.

وفي جانب الموارد توجد بها ثروات طبيعية منها النفط والغاز وهما الأساس لصناعات التكرير والبتروكيماويات، والأحياء البحرية المتواجدة على طول الشريط الساحلي وجزيرة سقطرى. إلا أن معظم الموارد المتاحة لم يتم استغلالها بعد. وتوجد في حضرموت كمية كبيرة من خام الفلورايت التي يمكن استخدامه في صناعة وإنتاج حمض الفلوريك المستخدم في تنظيف الفولاذ وإزالة الطلاء ومعالجة اليورانيوم وغيرها من الصناعات. إلى جانب ذلك الخامات المعدنية الفلزية وخصوصا الذهب والفضة والنحاس والنيكل التي أثبتت الاستكشافات وجودها بكميات تجارية كبيرة. كما توجود خامات السيراميك والدولوميت وخامات الزجاج والحجر الجيري والصخور التي تدخل في صناعة الطلاء والبلاستيك والمواد الصحية والاسمنت والصناعات الإنشائية وغيرها. وتوجد خامات صناعة الإسمنت والزجاج والسيراميك والطوب الأحمر.

و في مجال البنية التحتية تحققت خطوات مهمة رغم تواضعها ولكنها تهيئ لتوسع أكبر في المستقبل، وخصوصا في توفير الطاقة الكهربائية والمياه ووسائط النقل والإتصالات وتحديد المواقع للمناطق الصناعية على أسس تخطيطية و بيئية واقتصادية متكاملة. والسعي لمدها بالخدمات اللازمة.

تسهم الصناعات التحويلية بحوالي 63.9% من قيمة الإنتاج الصناعي الإجمالي، والكهرباء بـ35.8 والصناعات الإستخراجية (بدون استخراج النفط) بأقل من 0.3%.

تتركز الصناعات التحويلية في الفروع التالية : صناعة تعليب الأسماك، مصانع الفيبر جلاس، مصنع الأنابيب البلاستيكية، مواد البناء مثل الطوب الأحمر والرخام والبلاط، الصناعات الغذائية مثل الوجبات الخفيفة والزيوت والمياه المعدنية، صناعة الإسفنج.

أما الصناعات الإستخراجية فتقتصر حتى الآن على إستخراج النفط ومعامل تقطيع الاحجار والكسارات. و هناك غياب شبه كامل للصناعات التعدينية و صناعة المواد الأساسية باستثناء صناعة الإسمنت.

وقد عرفت محافظة حضرموت منذ القدم صناعات حرفية كبيرة وصغيره لتلبية احتياجات السكان ومعيشتهم. منها ما قد إندثر بفعل منافسة المنتوج المستورد، و البعض نتيجة لتخلف تكنولوجيا الإنتاج، و أخرى بسبب إندثار التقاليد الإنتاجية الموروثة. و في الوقت الراهن فإن هذه المهن و الحرف هي:مستلزمات الزراعة (أدوات حديدية وخشبية)؛ صناعة الملبوسات (الحياكة والغزل والنسيج)؛ صناعة مستلزمات الصيد التقليدي (قوارب خشبية، شباك صيد وغيره)؛ صناعة مستلزمات البناء والتشييد (أحجار، طوب طيني، نوره، جبس)؛ صناعة الأثاث ومستلزمات المعيشة المنزلية؛ صناعة الزيوت باستعمال العصر الميكانيكي (معاصر زيت الجلجل)؛ صناعة الحلي من الذهب والفضة.

نمط الإنتاج

تنقسم المنشئات الصناعية بمعيار القوة العاملة إلى : صناعات كبيرة، و تضم المصانع التي تستخدم 10 عمال فأكثر، و صناعات متوسطة و تستخدم بين 5-9 عمال، و صناعات صغيرة و تستخدم 1-4 عمال. ويشمل القطاع الصناعي كذلك الصناعات الحرفية و المشغولات اليدوية و التي تنخرط فيها العمالة التقليدية، و تأتي في المرتبة الثانية من حيث الإستخدام بعد الصناعات الصغيرة بنسبة 43.4%. أما الصناعات الكبيرة و المتوسطة لا تزيد نسبة الاستخدام عن 0.89% و 3.8%. و تعكس هذه التناسبات تدني المستوى التعليمي و التقني و انخفاض مستوى المهارات للقوى العاملة العاملة في القطاع الصناعي. ومن ناحية أخرى لا يزال التعليم التقني و المهني في مستوى ضعيف. ولاتفي مخرجات المعهدان في كل من المكلا وسيئون بمتطلبات الصناعات الحالية الناشئة ناهيك عن الصناعات المتطورة.

لا يزال القطاع الصناعي بوزنه الكبير في مراحل تكوينه الأولى بعد ظهور عدد من المصانع الكبيرة و المتوسطة مثل الصناعات الغذائية و تعليب الأسماك و الصناعات التشكيلية المعدنية و البلاستيكية. و لا تزال الغلبة للصناعات الصغيرة و الحرفية التي يعمل بها شخص أو شخصين.

يتجه معظم الإنتاج الصناعي إلى تلبية احتياجات المحافظة، ماعدا تعليب التونا الذي يتجه جزء كبير منه إلى التصدير الداخلي و الخارجي .

لا يوجد تكامل بين المنشآت الصناعية من حيث إنتاج بعض المصانع لمدخلات المصانع الأخرى . بينما يوجد نوع من التكامل بين القطاع الصناعي والقطاع السمكي، حيث إن القطاع الصناعي يوفر بعض محتاجات القطاع السمكي (قوارب فيبرجلاس، وصناديق بوليسترين) وبالمقابل القطاع السمكي يوفر للقطاع الصناعي المادة الخام (الأسماك) لمصانع تعليب التونا.

التشابكات القطاعية الجغرافية

يتركز القطاع الصناعي الكبير والمتوسط في المناطق الحضرية المحيطة بمدينتي المكلا و سيئون، و في مديريات أرياف المكلا، غيل باوزير، بروم / ميفع، الشحر.

تننتشر الحرف المهنية و اليدوية في معظم المديريات.و تتباين من حيث العدد و نوعية المنتجات من مديرية لأخرى.

فرص الإستثمار

تتوفر في المحافظة العديد من العناصر الجاذبة للإستثمار منها المساحات والمواقع الملائمة لإقامة المنشئات الاستثمارية والمواقع المخططة للمناطق الصناعية وتوفر المواد الخام الزراعية والسمكية والحيوانية ومواد البناء المعدنية والنفطية، وخصوصا في المجالات التالية :

1. صناعة الاسمنت.
2. توجد مواد خام منتوجات زراعية تؤهل لقيام صناعة الطماطم والتمور والزيوت والخضروات
3. إقامة حظائر تربية أغنام حديثة لتلبي حاجة السوق المحلي من اللحوم والألبان ومشتقات الألبان
4. صناعة الجلود.
5. حظائر تربية الدواجن لتلبية حاجة السوق من الدجاج والبيض.
6. تصنيع شمع العسل حتى يتم الاستغناء عن الاستيراد من الخارج.
7. معامل خياطة لتصيع الملابس لسد حاجة السوق المحلية.

تحليل البيئة الداخلية و الخارجية

المشكلات المحورية :

1- عدم توفر المناطق الصناعية المخدومة.
2- عدم وجود المخططات الإستراتيجية لاستغلال الأرض وبالتالي ازدواجية صرف الأراضي.
3- ارتفاع بعض تكاليف الإنتاج.
4- عدم توفر الحماية المناسبة للمنتجات الصناعية.
5- إغراق السوق بالمنتجات من غير دولة المنشأ.
6- ضعف الكادر الفني التخصصي في قطاع الصناعة.
7- غياب الدراسات الإستراتيجية للقطاع الصناعي.
8- غياب الدعم الفني لقطاع الصناعات الصغيرة والحرفية.

المشكلات الفرعية

1- تباعد المنشآت الصناعية وتناثرها في مواقع مختلفة.
2- تدني كفاءة الأيدي العاملة.
3- عدم توفر الخدمات الكهربائية الكافية.
4- ارتفاع أسعار الفائدة على القروض والتسهيلات المالية.
5- زحف المخططات السكنية على مواقع تواجد الخامات.
6- ضعف المعلومات والبيانات عن الجانب الصناعي.
7- التداخل في صلاحيات جهات الإشراف على القطاع الصناعي وعدم وجود قانون للصناعة في اليمن.

مكامن القوة :

1- توفر مواد خام في المحافظة للصناعات الإنشائية وبعض الصناعات الغذائية.

2- توفر مواد خام في المحافظة للصناعات السمكية.

3- هناك مؤشرات لتوفر المعادن وخاصة الذهب، الفضة، النيكل.

4- توفر قطاع كبير من الصناعات الصغيرة.

5- موقع المحافظة القريب من شواطئ شرق إفريقيا والخليج يدعم فرص القطاع الصناعي لإغراض التصدير.

6- الكثافة السكانية للمحافظة وللمحافظات المجاورة يدعم فرص القطاع الصناعي الملبي حاجة الاستهلاك المحلي.

7- تواجد النفط والغاز بالمحافظة وتواجد موانئ التصدير على ساحل المحافظة.

8- إمكانية توفر رؤوس الأموال من المغتربين من أبناء المحافظة.

9- توفر الأيدي العاملة الرخيصة مقارنة بالدول المجاورة.

10- توفر المساحات الكافية لإقامة المناطق الصناعية.

11- وجود ميناء بحري رئيسي بالمحافظة و التوجهات لتوسعتة وإقامة منطقة حرة بجانبه.

مكامن الضعف

1- ضعف البنية التحتية.

2- شحة الموارد المالية اللازمة لتحسين المناخ الاستثماري والترويج للاستثمار الصناعي .

3- سيادة الأساليب التقليدية في إنتاج الصناعات الصغيرة والحرفية.

4- تباعد وتناثر الصناعات الصغيرة في جميع أنحاء المحافظة مما يؤدي إلى ضعف تنافسها في الأسواق الرئيسية.

5- غياب الكوادر المؤهلة لاستخدام تقنيات الإنتاج الصناعي الحديث .

6- غياب المسوحات الجيولوجية المفصلة للخامات المعدنية واللافلزية .

7- تدني حجم الاستثمارات الحكومية في مجال الصناعة .

8- عدم توفر دراسات الجدوى للمشاريع الصناعية لاستعمالها في الترويج للاستثمار الصناعي .

9- ارتفاع كلفة الخدمات الأساسية.

10- المنافسة الشديدة للمنتجات المحلية من قبل السلع الصناعية المستوردة في ظل عدم وجود أساليب حماية فعالة.

11- ارتفاع الأعباء المالية المترتبة على القروض الخاصة بتمويل الصناعات الصغيرة والحرفية.

12- ضعف الدعم الحكومي للصناعات الصغيرة والحرفية.

13- التعقيدات والروتين في متابعة متطلبات المشروع الصناعي الاستثماري.

الفـــرص :

1- الدعم الحكومي لإقامة المناطق الصناعية المخدومة.

2- الانفتاح الاقتصادي على اقتصاديات دول الخليج والتعاون الاقتصادي بين اليمن ومجلس التعاون الخليجي.

3- توفر مجمع إسالة الغاز وتجميعه بالقرب من المحافظة في منطقة بلحاف.

4- خطة الدولة لإقامة ميناء بحري كبير في منطقة الضبة شرق المكلا ومنطقة حره ومنطقة صناعية حول الميناء.

5- التوسع في المعاهد الفنية والتقنية بالمحافظة، وبالتالي توفر العمالة الماهرة .
6- دعم الدول المانحة لخطط التنمية في اليمن.
7- دعم الدول المانحة لتطوير الصناعات الصغيرة والحرفية وتقديم المساعدة الفنية.
8- الاستفادة من برامج الإصلاح الاقتصادي الهادفة إلى تحسين المناخ الاستثماري وجذب رؤوس الأموال الأجنبية.
9- تطوير وتوسيع الخدمات الأساسية (كهرباء، مياه، تلفون، طرقات)
10- التحول إلى استخدام الغاز في توليد الطاقة الكهربائية والذي يتوقع أن يؤدي إلى انخفاض كلفتها.
11- المزايا المتوفرة في قانون الاستثمار والتوجه إلى تحسينها .
12- النهضة العمرانية والإنشائية في دول الخليج وخاصة العراق، قطر وحاجتها إلى مواد إنشائية متوفرة في المحافظة.
13- تطور القطاع السمكي والزراعي والسياحي والذي يخلق فرص لتطوير القطاع الصناعي.

3-1-4 التهديدات :

1- انكفاء رؤوس الأموال المحلية وعزوفها عن ولوج حقل الاستثمار الصناعي.
2- تباطؤ الدولة في برنامج الإصلاح الاقتصادي.
3- المنافسة الشديدة للمنتجات المستوردة من العالم الخارجي وعدم اتخاذ الدولة الحماية اللازمة.
4- الاستغلال غير الإقتصادي للموارد الطبيعية (السمكية، الطبيعية).
5- تخلف القاعدة التكنولوجية الصناعية .
6- تدهور الصناعات الصغيرة والحرفية بسبب عدم توفر التمويل والدعم الفني.
7- عدم تحديث وتوسيع الموانئ.
8- ارتفاع كلفة الخدمات الأساسية وخاصة الكهرباء.
9- المركزية الحادة والتضارب في القوانين.
10- التلوث البيئي.
11- عدم تنفيذ خطط المناطق الصناعية .

السياحـــة

الخصائص و الموارد

قطاع السياحة هو أحد القطاعات الإنتاجية الهامة، ويساهم بشكل كبير في تنمية وتطوير المجتمعات المحلية بالإضافة إلى كونه أحد الركائز الإقتصادية التي تعزز ميزانية الدولة ومداخيل السكان وزيادة موارد المجتمع من النقد الأجنبي. ويجمع منتوجه بين كونه سلعة وخدمة لها أهمية وفوائد اقتصادية واجتماعية وثقافية. ويساعد على تنشيط القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدماتية المرتبطة به، وعامل جذب للإستثمارلتنمية المناطق ذات الإمكانيات السياحية.

تمتلك محافظة حضرموت العديد من المقومات والموارد الطبيعية والخصائص السياحية ومناطق

الجذب السياحي. ومن المقومات الطبيعية للسياحة الشواطئ الممتدة من شرق المحافظة إلى غربها، بالإضافة إلى شواطئ أرخبيل سقطرى، والتي تحتوي في اعماقها على أنواع متعددة من الأحياء البحرية النادرة والتشكيلات المرجانية الزاهية. وتشكل عناصر جذب للسياحة البحرية وسياحة الغوص. وتوجد كذلك الحمامات الطبيعية والكبريتية المنتشرة في مناطق مختلفة من المحافظة، وتشكل مجالا للسياحة العلاجية. وللحيوانات البرية دورا هاما كأحد عناصر الجذب السياحي. وتزخر المناطق الهضبية الشمالية والجنوبية بالعديد من الحيوانات كالوعول والظباء وانواع من الزواحف وغيرها. والكثير منها يتعرض للإنقراض بفعل الصيد الجائر و عدم الاهتمام بإقامة المحميات الطبيعية. ومن المناطق الطبيعية الأخرى ذات الجذب السياحي السهول الصحراوية التي تقع عند الأقدام الشمالية لهضبة حضرموت والممتدة حتى رملة السبعتين والتي تنتشر فيها الكثبان الرملية وأنواع من النباتات والحيوانات البرية. ويمتلك قاطنيها من السكان عادات وتقاليد فريدة تستهوي السياح. وهذه الخصائص يمكن استغلالها لتنشيط السياحة الصحراوية.

والى جانب المقومات الطبيعية للسياحة يأتي الموروث الثقافي والتاريخي كأحد العناصر المهمة للجذب السياحي في مجال السياحة الثقافية والتاريخية والدينية. ومن ذلك الفن المعماري البديع للمدن مثل شبام وسيئون والشحر والمكلا القديمة والمواقع الأثرية والمعالم التاريخية المنتشرة في مناطق متعددة في المحافظة.

وتحتل الصناعات الحرفية التقليدية الصغيرة التي تتميز بها المحافظة مثل صناعة الحلي الفضية وحياكة الملابس والأشغال الزخرفية والجلدية موقعا هاما في الجذب السياحي.

نمط النشاط السياحي

تتوقف إمكانيات تنشيط السياحة على توفر الخدمات و التسهيلات السياحية ومستواها. وتشتمل هذه الخدمات الانواع المختلفة من وسائل الايواء والاقامة كالفنادق بدرجاتها المختلفة وبيوت الشباب والدور والشقق السياحية والمخيمات وكذلك الانواع المختلفة من وسائل الترفيه والتسلية كالملاعب الرياضية والمسارح ودور السينما والمكتبات العامة والمنتزهات... وغيره.

مؤشرات النشاط السياحي :

يبلغ عدد المنشآت السياحية المختلفة في مديريات الوادي 42 منشأه. وبلغ عدد الفنادق (30) فندقاً وهو ما يشكل (73%) من اجمالي المنشآت السياحية، وحجم الطاقة الايوائية للفنادق (783) غرفة تشتمل على (1622) سريراً وفي مديريات الساحل بلغ عدد الفنادق 79 فندقاً وعدد الغرف 3457 غرفة و6651 سرير، في حين بلغ عدد الشقق المفروشة 13 شقة والوكالات السياحية 24 وكالة و 10 مكاتب نقل سياحي، ويصل عدد المشتغلين في السياحة إلى 672.

وشهدت السياحة نمو متواصل في عدد السياح الأجانب الواصلين حيث يقدر متوسط عددهم 8770 سائحاً سنوياً في مديريات الساحل خلال الفترة من 1995 . 2004م، و 23831 في مديريات الوادي.

التشابكات القطاعية الجغرافية :

تتركز المنشئات و الخدمات السياحة في المدن الرئيسية حيث تتوفر مقومات البنية التحتية الكهرباء

والمياه والاتصالات، بينما تفتقدها بعض المناطق التي تمتاز بغناها بالمقومات السياحية كما هو الحال في منطقة غيل عمر بمديرية ساه ومنطقة قبر هود وغيرها من المناطق وهذا بدوره يقلل من فترة بقاء السائح وبالتالي قلة انفاقة ولذلك أثره على التنمية السياحية في تلك المناطق وحرمان سكانها من عائدات السياحة.

تحليل البيئة الداخلية و الخارجية :

المشكلات المحورية :

عدم كفاية و كفاءة المنشئات و الخدمات السياحية ؛ ضعف الترويج السياحي؛

مواطن القوة :

1. وجود مدن تاريخية وحصون وقلاع وعاديات ومستوطنات بشرية ومساجد تاريخية وأضرحة وقباب لأنبياء و رجال دين و مصلحين اجتماعيين.
2. الشواطئ الساحلية.
3. وجود موروث حضاري وثقافي عريق وثري.
4. وجود حرف يدوية (صناعات تقليدية).
5. طابع العمارة الحضرمية الفريد.
6. وجود مكتبة عامة (مكتبة الاحقاف) تحوي مخطوطات قديمة وكتب قيمة.
7. وجود مساحات صحراوية تصلح لممارسة أنواع السياحة الصحراوية .
8. وجود عدد من منشآت الإيواء وعدد من الوكالات السياحية .
9. وجود وعي اجتماعي بأهمية السياحة .

مواطن الضعف :

1. تعرض المدن والمعالم التاريخية والمواقع الاثرية للإندثار والهدم والعبث.
2. تعرض الموروث الثقافي والحضاري وبعض أنواع الحرف اليدوية للتلاشي.
3. طمس الهوية المعمارية باستخدام مواد بناء دخيلة على البيئة المحلية .
4. تدني مستوى الخدمات العامة في المدن والمواقع السياحية
5. عدم الاهتمام بالتصنيف السياحي للمنشآت السياحية وكذا الرقابة عليها .
6. تدني مستوى الخدمات السياحية والترفيهية .
7. تدني مستوى الإرشاد السياحي .
8. ضعف التدريب و التأهيل في المجال الفندقي و السياحي
9. ضعف الترميم للآثار السياحية

الفـــرص :

1. زيارة أعداد كبيرة من السياح العرب والأجانب لوادي حضرموت .
2. امكانية الترويج للمنتج السياحي اليمني في الدول العربية ولاسيما دول الخليج العربي كونها تمثل أسواق طلب سياحية كبيرة الى جانب أن أنفاق السائح الخليجي كبير يقدر بـ (1500) دلار كمتوسط وهو يقارب ضعف انفاق السائح الاوروبي.
3. التسهيلات و المزايا و الإعفاءات الممنوحة لمشاريع الإستثمار السياحي بموجب قانون تشجيع الإستثمار.
4. امكانية الاستثمار في قطاع السياحة من خلال بناء فنادق خمسة نجوم وانشاء منتزهات وقرى سياحية.
5. الاهتمام المتزايد من قبل الحكومة والقطاع الخاص بالسياحة.
6. اهتمام العديد من المنظمات والهيئات الدولية بالحفاظ على المعالم والمدن التاريخية.
7. امكانية تنشيط السياحة الدينية والسياحة الصحراوية والسياحة البيئية، وسياحة الاستجمام والترفية وسياحة المهرجانات والتسوق وبيع التحف والتذكاريات.
8. المناسبات و الأعياد و المهرجانات.

التهديدات :

1. التركيز في الترويج للمنتج السياحي اليمني على أسواق الطلب السياحي التقليدية .
2. غياب التشريعات السياحية و اللوائح و النظم .
3. التركيز على نمط السياحة الثقافية والتاريخية .
4. تدني مستوى كفاءة ومهارة العاملين في المنشآت والمرافق السياحية .
5. تركز الاستثمارات في المشاريع الفندقية دون الاهتمام بالمشاريع الترفيهية .
6. الاخلال بأمن السائح .
7. التلوث البيئي والبحري.

3-1-5 النقـــل

الخصائص و المقومات

يصنف قطاع النقل كقطاع إنتاجي خدمي كونه يمثل حلقة الوصل بين مراكز الإنتاج ومراكز الإستهلاك حيث يسهل انتقال المواد الخام والأولية والوسيطة والعمالة إلى المراكز الإنتاجية من ناحية، ونقل المنتجات إلى مناطق الإستهلاك من الناحية الأخرى. و ينقسم حسب النشاط الوظيفي إلى فرعين هما : نقل البضائع، ونقل الركاب. ونوعيا إلى النقل البحري والبري والجوي.

يرتكز قطاع النقل على مقومات رئيسة هي: المنشأت كالطرق ومحطات الترحيل والموانئ والمطارات ومنشئات الخدمة والصيانة والتجهيزات؛ ومنظومة التشريعات واللوائح والتأمينات؛ وقاعدة واسعة من الخدمات لأنشطة النقل مثل مكاتب النقل وشركات الطيران والشركات الملاحية وشركات الشحن والتفريغ. والمقوم الأساسي الذي تتم به عملية النقل هو وسائط النقل كالسيارات والحافلات والشاحنات والقاطرات والسفن والطائرات.

يتيح الموقع الجغرافي للمحافظة أهمية استراتيجية يساعد على تطوير النقل الإقليمي والدولي لصالح الاقتصاد الوطني، حيث تقع على خط الملاحة البحرية الدولية. ويشكل موقعها محطة متوسطة للطيران الدولي القادم من الشرق باتجاه القرن الإفريقي وشرق وجنوب إفريقيا. وعلى المستوى الوطني تمر بها خطوط المواصلات الوطنية البرية التي تربطها مع محافظة المهرة ببقية المحافظات. ومنها تمر الخطوط البرية الوطنية إلى دول الخليج العربي.

النقــل البــري :

يتميز النقل البري بتداخله في كافة القطاعات الاقتصادية في المحافظة كضرورة لنقل البضائع و المنتجات و الركاب من و إلى المحافظة و داخلها. و تشمل وسائل نقل البضائع الشاحنات الثقيلة و المتوسطة و الخفيفة.و تندرج في نقل المواد الصلبة و السائلة و الغازيةو المبّردة. و تشمل وسائل نقل الركاب وسائل النقل الحضري من سيارات و حافلات، و وسائل النقل بين المدن، ووسائل النقل الدولي و وسائل النقل السياحي.

و تشمل قاعدة خدمات النقل البري :

1- مكاتب نقل البضائع و تعمل بعدد (1375) شاحنة موزعة على نوعين :

أ - نقل ثقيل ومتوسط بعدد 950 شاحنة تعمل بميناء المكلا والمستودعات.

ب- نقل داخلي بعدد 450 شاحنة تعمل بميناء المكلا والمستودعات.

ج- نقل مواد نفطية (سائل) بعدد207 شاحنة عبر شركة النفط. كما توجد كثير من وسائل النقل المختلفة غير المسجلة.

2- مكاتب نقل الركاب :

أ - مكاتب نقل سياحي عدد 6 مكاتب.

ب - مكاتب نقل دولي عدد 5 مكاتب .

ج - فرزات النقل الداخلي بين المديريات والمحافظات. بلغ عدد وسائل النقل 2106 حافلة وتاكسي تقريبا وهي تزيد عن ذلك بسبب أن أعدادا كثيرة من وسائل النقل تعمل بشكل غير منظم.

نقاط القوة :

1 - توجد أعداد كثيرة من وسائل النقل المختلفة .

2 - ارتباط مديريات المحافظة بشبكة طرق حديثة ومسفلتة وقربها من منفذي شحن والوديعه المحادية لدول الجوار .

3 - أجور نقل تنافسية (بعد تحرير النقل) .

4 - تواجد مواقع اصطياد وأسماك بكميات كبيرة .

5 - تواجد الشركات الأجنبية النفطية العاملة .

6 - تميز المحافظة بالمواقع والمناطق السياحية والبحرية .

نقاط الضعف :

1 - عدم التزام الكثير من مشغلي وسائل النقل بالعمل وفق قانون النقل .

2 - العديد من وسائل النقل قديمة وبحاجة إلى استبدالها .

3 - عدم تكاتف الجهات المختصة في تنفيذ قانون النقل .

4 - عدم توفر خدمات نقل كافية .

5 - عدم توفر المحطات والمرافق اللائقة.

الفـــرص :

1- وجود ميناء المكلا الذي يوفر أغلب فرص العمل كذلك العمل مع الشركات الأجنبية النفطية.

2- تواجد مراكز إنزال الأسماك على طول سواحل المديريات.

3- تعدد المشاريع الاستثمارية داخل المحافظة.

4- القرب من المنافذ الحدودية (شحن، الوديعة).

التهديدات :

- كثرة وسائل النقل وقدمها.

النقل البحري :

يعتبر النقل للبضائع عن طريق البحر والقادمة إلى محافظة حضرموت عن طريق ميناء المكلا و المرافئ في جزيرة سقطرى ذات أهمية كبيرة باعتبار أنها وسيلة نقل سهلة وتكاليفها قليلة مقارنة بوسائل النقل الأخرى خاصة لأنواع البضائع ذات الأوزان والأحجام الكبيرة قليلة السعر وخاصة المواد الخاصة لقطاع الإنشاءات والمعدات الكبيرة.

ميناء المكلا هو المنفذ الرئيسي في المحافظة. إلا أن هناك تناميا أيضاً للنقل البري بين محافظة حضرموت والمفاجأت الأخرى، وكذا عبر الدول المجاورة ولا يحظى النقل البحري بنصيب منه. وقد اثَر في ذلك تحسن الطرقات وربط المحافظات بعضها ببعض عبر شبكة جيدة من الطرقات، و أيضاً التسهيلات المتوفرة في المنافذ البرية، وأيضاً لعدم وجود سياسة تتجه نحو دعم النقل عبر البحر من الموانئ المجاورة إلى الجمهورية أو مباشرة من الدول التي يتم استيراد البضائع ذات المنشأ الأصلي وليس عبر دول أخرى. وفي ظل هذه التطورات أصبح النقل البحري عامة والنقل الساحلي خاصة بطئ التطور لعدم وجود المرتكز الرئيسي لتطوير هذا النشاط ألا وهو الميناء الحديث القادر على منافسة النقل البري والموانئ الأخرى والانتقال من نشاط الاستيراد للبضائع إلى مجال التصدير. ومع ذلك فقد اتخذت بعض الإجراءات لامتصاص الزيادات في النشاط ومنها :

1- إلغاء الاحتكارات عن الشركات الملاحية والخدمية التي تعمل في هذا النشاط.

2- تشجيع الاستثمار في مجال إنشاء صوامع للأسمنت والزيوت والتي ساعدت في تقليص فترة بقاء البواخر في المخطاف التي امتدت إلى أكثر من شهر وأصبحت لا تتعدى يوم أو يومين وبالتالي تزايد النشاط العام للميناء وتضاعف عدة مرات.

3- إلغاء الاحتكار في نشاط النقل البري والذي ارتبط كثيراً بعمل الميناء .

4- تطبيق نظام العمل المتواصل في الميناء بدون توقف على مدار الساعة

5- توفير العديد من آليات العمل في مناولة الحاويات وكذا المعدات البحرية وتدريب العاملين وتأهيلهم .

6- زيادة وتطويرنشاط الخدمات المقدمة في الميناء لتشمل : الوكالات الملاحية العاملة للبواخر وعددها (18). والوكالات الملاحية العاملة للسفن الخشبية وعددها (4). و الوكالات الخدمية للتموين بالوقود وعددها (4). و الوكالات الخدمية للتموين بالمواد الغذائية وعددها (9). و الشركات العاملة للشحن والتفريغ وعددها (9).

نقاط القـوة :

1. وجود مواقع قابلة لبناء الموانئ على طول ساحل حضرموت.
2. قرب موقع المحافظة من الخط الملاحي العالمي.
3. الموقع الاستراتيجي للمحافظة حيث أنها تتوسط دول الخليج وأسيا في الشرق وبلدان البحر الأحمر وشرق أفريقيا في الغرب.
4. وجود قاعدة للبيانات لقطاع النقل البحري (الجداول الإحصائية).
5. وجود مستثمرين يرغبون بتنفيذ مشاريع استثمارية في الموانئ.
6. تركز كثير من شركات النفط العاملة في الجمهورية في محافظة حضرموت.
7. وجود كثير من المواد الخام والأسماك قابلة للتصدير.
8. موقع حضرموت الذي يتوسط محافظات الجمهورية ويمتد شمالاً حتى جنوب المملكة العربية السعودية.

نقاط الضعف :

1. ضعف وانعدام الخدمات البحرية أسوة بما هو موجود في الموانئ الأخرى .
2. قلة الكادر المؤهل لقيادة قطاع نقل بحري .
3. ضعف نشاط الصادرات للمواد والمنتجات الوطنية واعتماد النشاط البحري على الاستيراد .
4. اقتصار الدعم لمواد الوقود والمحروقات لوسائل النقل البرية .
5. وجود شركة شحن وتفريغ واحدة ذات معدات وآلية محدودة وضعيفة .
6. عدم وجود اسطول تجاري بحري وطني .
7. محدودية حجم الميناء الحالي .
8. خروج أنبوب النفط البحري في ميناء المكلا عن الجاهزية واعتماد أحد أرصفة الميناء المكون من رصيفين لاستقبال سفن النفط.

الفـــرص :

1. بناء ميناء جديد ومصافي تكرير النفط في محافظة حضرموت.
2. وجود مستثمرين وما نحين لتمويل بناء موانئ و تشغيل أساطيل بحرية.
3. التخطيط لبناء ميناء جديد في حضرموت.
4. التخطيط لبناء ميناء لتصدير الحجارة في بروم.
5. وجود المنطقة الصناعية لتسييل وتصدير الغاز في بلحاف محافظة شبوة.

التهديدات :

1. وجود موانئ متطورة مجاورة لمحافظة حضرموت.
2. عدم تفعيل القوانين والتشريعات التي تحمي المستثمرين وتنظم التعامل فيما بين الجهات المستفيدة من تطور قطاع النقل البحري.
3. عدم وجود مراكز ومعاهد تدريب لتكوين الكادر المتخصص.

النقل الجوي :

يعتبر قطاع النقل الجوي من أهم القطاعات في مجال التنمية الاقتصادية وأهم الوسائل لربط الدول فيما بينها لنقل الركاب والبضائع في وقت قياسي إلى أرجاء الدول ذات المساحات الكبيرة، وأحد قطاعات البنية التحتية التي تقف عليها قاعدة التنميه من خلال أنشاء الموانى الجوية وتشغيل اساطيل النقل الجوي.

يوجد في محافظة حضرموت ثلاثة مطارات جوية هي مطار المكلا، مطار سيئون ومطار سقطرى. ويعتبر مطار المكلا الدولي أحد المطارات الهامه في الجمهوريه اليمنيه والذي أفتتح تحت مسمى مطار الريان الدولي في مايو 1982 ليكون بديلا للمطار الترابي القديم. ويعاني حاليا من اختناقات واضحة بسبب ضعف القدرة الاستيعابية. حيث اصبح الاختناق ملموسا وخاصة عند توافق بعض الرحلات في آن واحد على الرغم من أن المطار شبه محتكر من قبل الشركه الوطنية اليمنية فقط. وفي الأعوام الأخيرة شهد المطار طفرة في مجال الشحن الجوي تحديداً في الفتره من 89 - 93م خاصه عند انشاء ميناء للتصدير الذي تم افتتاحه عام 1997م وفي التسعينات من القرن الماضي شهد المطار نموا متزايدا في حركة الطيران القادم والمغادر سوى كانت تلك الحركة للشركه الوطنية (اليمنيه) او الشركات العاملة في مجال خدمات النفط وشركات الشحن او تلك الطائرات التي تهبط في المطار هبوطا فنيا للتزود بالوقود والتي غالبا ماتكون قادمة من دولة الامارات لمتابعة خط سيرها الى مدن صومالية. وحتى يخطو المطار خطوات تتواكب مع مجمل المتغيرات من حولنا يجب ان يكون قد اكتملت فيه البنية التحتية التي تلبي الاحتياجات الخدماتيه للطيران في المجالات الفنية والانشائية وإجراءات السلامه والتي لا يمكن تحقيقها إلامن خلال اتخاد تدابير واجراءات وتوجهات استراتيجية.

افتتح مطار سيئون في التسعينيات ليكون بديلا لمطار سيئون الترابي القديم ومن قبله مطار الغُرف. وهو ليس مهيأ بعد للعمل على مدار الساعة بسبب عدم استكمال التجهيزات الملاحية ونقص الكادر الفني والإداري وعدم حسم مشكلة الأراضي بين هيئة الطيران المدني والمالكين. ويجري حاليا البحث عن بديل إستراتيجي لموقع المطار.

مواطن القوة :

- موقع مطار المكلا المميز و المساحة الكبيرة التي يمتلكها والتي تقدر بـ 20كم2 وبعده عن المدينة بمسافه 35 كم شرقا وتزداد اهمية المطار لما يمتلكه من :
- التجهيزات الملاحية والكادر الفني المؤهل.
- توسعة مرسى الطائرات.
- تحديث الأجهزة الملاحة.
- تعزيز القدرة الاطفائية.
- إنارة العوائق الطبيعية المحيطة بمطار سيئون.
- وجود محطة اتصال عبر الأقمار الصناعية.

مواطن الضعف :

- صعوبه الاجراءات الجمركية .
- احتكار شركة الطيران اليمنية لحركه الطيران والخدمات الارضية باهضة التكاليف

- ارتفاع اسعار وقود الطيران .
- عدم اكتمال منظومة تشغيل مطار سيئون أمام حركة الطيران الليلي
- عدم وجود حركة الطيران الخاصة بالشحن الجوي بمطار سيئون
- عدم توفر سيارات و معدات الإنقاد بمطار سيئون

الفـــرص :

- البرنامج الاستثماري للمحافظه والجمهوريه
- الصناديق المانحة
- تحديث المنشآت واستكمال البنية الاساسية لتقديم أفضل الخدمات
- سياسة فتح الاجواء .

التهديدات :

- القوة التنافسية للمطارات المجاورة.
- زيادة حركه المسافرين بالطرق البرية.

5-1-3 قطاعات البنية التحتية

الكهرباء

الخصائص

يساهم هذا القطاع في مد الاقتصاد الوطني بالطاقة المحركة لأدوات و وسائل الإنتاج في الاقتصاد الوطني، و إنارة المدن و المنازل وتشغيل الأجهزة المنزلية. و هو أيضا من المتطلبات الأساسية لحفز النمو و تشجيع الاستثمار و تحسين نوعية الحياة.

حققت محافظة حضرموت في سنوات الخطة الخمسية الثانية نقلة نوعية ومتطورة في مجال الطاقة الكهربائية، إلا أن الحاجة إلى مزيد من التوسع والتطور في منظومة الطاقة لا تزال قائمة لسد فجوة العجز في التغطية لاحتياجات السكان وسد متطلبات النمو الإستثماري والنشاط الإقتصادي المتنامي بشكل عام.

و يقابل هذا التوسع المطلوب مجموعة من التحديات الجدية أهمها الإستثمارات المالية الكبيرة المطلوبة، و زيادة القدرة التوليدية و تحديث المنظومة الحالية التي تعاني من تقادم منشآتها و قلة الكوادر الفنية، و تخفيض نسبة الفاقد، و مد خطوط النقل لمسافات طويلة.

نمط الإمدادات الكهربائية :

توجد أربع جهات تقدم خدمة الإمدادات الكهربائية هي : المؤسسة العامة للكهرباء التي تتبع وزارة الكهرباء، و تتبعها هيئة كهرباء الريف، و الشبكة الأهلية و هي مشاريع تدير محطات محلية لتوليد الطاقة،

ومحطات خاصة مستقلة للخدمة الذاتية، و أخيرا المولدات الصغيرة للإنارة المنزلية.

تتولى المؤسسة العامة للكهرباء تزويد السكان والقطاعات الأخرى بالطاقة الكهربائية من خلال 6 محطات كهربائية عامة في مديريات الساحل مرتبطة بمنظومة كهربائية واحدة بالإضافة إلى محطتي الريدة الشرقية وسقطرى، وتبلغ قدرتها التوليدية المركبة 97 ميجاواط وكل هذه المحطات متقادمة ما عدى محطة الريان. والمؤسسة العامة للكهرباء كذلك هي المزود الأساس في مديريات الوادي والصحراء. ولها محطة توليد في منطقة قريو وبمنظومة موحدة تمتد من السوم شرقا إلى نفحون غربا وإلى غار (حريضة) جنوبا. وتغطي بنسبة 100% المدن ومراكز المديريات والقرى المجاوره في المنطقة المذكورة. وتبلغ قدرتها التوليدية الأسمية 52 ميجاوات، منها مولدات متهالكة بطاقة 28 ميجاوات.

و توجد بعض المحطات تابعة لشركات أو مشروعات أهلية و خصوصا في رخية و عمد في منطقة الوادي، و غيل بن يمين والضليعة و يبعث و بروم/ ميفع و حجر. و معظمها آيل إلى الاندثار الكامل.

و توجد مولدات صغيرة خاصة تتبع الأهالي في مديرية السوم بالوادي.

أما مؤسسة كهرباء الريف فهي مسئولة عن إنشاء المشاريع ثم تسليمها للسلطة المحلية، و لا تدخل مشروعاتها في المنظومة الموحدة، و تشرف المؤسسة العامة فنيا على هذه المشروعات.

يعاني قطاع الكهرباء مجموعة من المشكلات و الصعوبات الإدارية و الفنية و التمويلية منها ارتفاع تكاليف التشغيل و الصيانة بسبب تقادم المحطات و عدم التجديد و الإضافة و قطع الغيار، و تدني الإيرادات وارتفاع نسبة الفاقد، و تقادم المولدات التي تتسبب في عدم مواكبة الزيادة في الطلب.

المؤشـــرات :

يبلغ مجموع الطاقة الكهربائية المركبة في محافظة حضرموت 150 ميجاوات، منها 97 في منطقة الساحل و 53 في الوادي و الصحراء.

بلغت الطاقة المنتجة في عام 2005م في منطقة الساحل 283931 ميجاوات ساعة (م. و. س)، و230607(م. و. س) في الوادي. و تبلغ نسبة الفاقد 17.4% في الساحل و 18.9% في الوادي.

وضعية الكهرباء في المديريات :

تنقسم مديريات المحافظة من حيث التغطية بخدمة الكهرباء إلى المجموعات التالية :

المجموعة الأولى و هي الأفضل حيث تتمتع بتغطية كاملة أو شبه كاملة من المنظومة الموحدة بصرف النظر عن جودة أو نوعية الخدمة و استمراريتها، و بنسبة تتراوح بين 85-100%. و تضم هذه المجموعة المديريات التالية : المكلا، سيئون، الشحر، تريم، شبام، القطن، حريضة، حورة، الديس الشرقية.

المجموعة الثانية و تتراوح نسبة التغطية فيها بين 50-84% من المنظومة الموحدة. و تضم هذه المجموعة المديريات التالية : غيل باوزير، حديبو، قلنسية، ساه، العبر، الريدة و قصيعر.

المجموعة الثالثة و تتراوح نسبة التغطية أقل من 50% من المنظومة الموحدة. و تضم هذه المجموعة المديريات التالية : السوم، ثمود، القف.

المجموعة الرابعة، وهي التي تعتمد بشكل أساسي على الشبكة الأهلية والمشاريع الخيرية والمشاريع التي تنفذها هيئة كهرباء الريف. وتضم هذه المجموعة المديريات التالية : غيل بن يمين، بروم وميفع، يبعث، الضليعة، رخيه، عمد.

المجموعة الخامسة : و تضم المديريات ذات التغطية المنخفضة أو المعدومة. و تضم المديريات التالية : زمخ و منوخ، حجر الصيعر، العبر، القف، ثمود.

مكامن القوة :

- وجود محطات توليد
- وجود شبكات نقل و توزيع الطاقة الكهربائية
- وجود قاعدة فنية و إدارية و مالية متكاملة
- وجود عمالة فنية ذات خبر ة عالية
- وجود دراسات فنية

مكامن الضعف :

- تدني القدرات التوليدية للمحطات القائمة
- انتهاء العمر الإفتراضي لمعظم مولدات المرحلة الأولي في الوادي
- ارتفاع نسبة الفاقد
- عدم وجود خزن استراتيجي لوقود التشغيل
- قدم و تهالك بعض أجزاء الشبكة في الساحل
- عدم توفر الاعتمادات المالية
- المركزية الشديدة
- ضعف التدريب و التأهيل
- عدم وجود المستثمرين في قطاع الكهرباء
- تراكم المديونية لدى المرافق و المؤسسات الحكومية
- عدم استحداث خانات وظيفية جديدة
- قدم الشبكات في المدن الرئيسة و ضعفها
- ضعف خطوط النقل
- صعوبة في نقل الوقود
- صعوبة إيجاد قطع غيار لبعض التوابع في المحطة اليابانية الصنع في الوادي.

الفـــرص :

- توجه الدولة لتطوير قطاع الكهرباء
- إمكانية البدائل لتوليد الطاقة بالغاز أو بإنشاء محطات كهروحرارية
- ربط محطات توليد تحت الإنشاء بالمنظومة العامة
- الدعم المقدم من المانحين و المنظمات الدولية

التهديدات :

- ارتفاع سعر الوقود
- ارتفاع سعر قطع الغيار
- سوء تخطيط المدن بسبب الزحف العشوائي
- الربط العشوائي
- اختلاس الطاقة
- ارتفاع كلفة المنتج.

3-2-2 المياه و الصرف الصحي :

الخصائص :

يعتبر توفير خدمات إمدادات المياه الصالحة للشرب، و خدمات الصرف الصحي من الخدمات الأساسية التي تعزز مستوى التنمية البشرية و جهود التخفيف من الفقر.

إن عدم الإهتمام بالأوضاع الصحية لمياه الشرب و الصرف الصحي يعرض البيئة من جانب للتلوث، و السكان لمشكلات صحية سيئة. لذلك فإن رفع معدل التغطية للسكان من المياه المأمونة صحيا و تحسين وسائل الصرف الصحي هو هدف استراتيجي مستمر للتنمية في الجمهورية اليمنية.

و يواجه التوسع في خدمات المياه و الصرف الصحي عدد من القيود و الصعوبات و خاصة في الريف. و من هذه الصعوبات محدودية الموارد المائية و تراجع المخزون المائي الجوفي، و تشتت التجمعات السكانية و ارتفاع تكلفة الإمدادات، و ارتفاع فاقد المياه إلى مستويات كبيرة في الشبكة العامة نتيجة تقادمها و ضعف الصيانة و التشغيل.

نمط تموينات المياه للسكان :

توجد ثلاث جهات تقدم خدمة تموينات المياه و الصرف الصحي للسكان بالمحافظة: المؤسسة المحلية للمياه و الصرف الصحي، و الهيئة العامة لمياه الريف، و مشاريع المياه الأهلية و الخيرية.

تغطي المؤسسة المحلية للمياه و الصرف الصحي بفرعيها في الساحل و الوادي و الصحراء الاحتياجات من المياه في المناطق الحضرية و بعض التجمعات ذات الكثافة السكانية. و تعتمد المناطق الريفية في تموينا‌تها على المشاريع التي تنفذها الهيئة العامة لمياه الريف و المشاريع الأهلية و الخيرية.

تعتمد هذه المؤسسات القائمة على تموينات المياه لأغراض الشرب والاحتياجات المنزلية والحضرية على المياه الجوفية، وهو مورد يتسم بالشحة والاستنزاف المستمر. ومصدرها في ذلك الآبار الارتوازية والآبار السطحية والمكشوفة. وعادة ما تكون الآبار السطحية والمكشوفة معرضة لمخاطر التلوث وبالتالي لاتكون دائما من مصادر المياه المأمونة. وتنقل مياه الآبار بواسطة الأنابيب من منشئات الضخ والتجميع (الخزانات والسدود) الى المنازل والمنشآت.

مازالت بعض المناطق في الأرياف و التجمعات البدوية تحصل على مياه الشرب من الآبار السطحية وتنقلها من مسافات بعيدة على ظهور الدواب أو شراءها بأسعار باهضة من السيارات الصهاريجية.

المؤشـــرات :

بلغت نسبة التغطية للسكان من خدمات المياه 84% في منطقة الساحل، و 55% في منطقة الوادي والصحراء. و بلغ عدد المساكن المزودة بحنفية المياه 40845 مسكن في الساحل، و33300 في الوادي والصحراء.

بلغ مؤشر استهلاك الفرد من المياه 79 لتر في اليوم في الساحل و 70 لتر/ اليوم في الوادي والصحراء.

تغطي شبكة الصرف الصحي (المجاري) مدينة المكلا فقط و بنسبة 64% من سكانها. و نسبة التغطية للمساكن بالصرف الصحي (الحفر المغلقة) 22.9% في منطقة الساحل.

وضعية المياه في المديريات

تعتبر خدمات المياه في معظم المديريات متحسنة و تغطي الشبكة العامة التي تشرف عليها المؤسسة المحلية للمياة معظم المديريات و بنسب عالية في المناطق الحضرية خصوصا في مديريات المكلا، سيئون، تريم، شبام، حورة، القطن، الشحر.

و تعتمد مديريات أخرى التي يغلب عليها الطابع الريفي أو البدوي بشكل أو بآخر على مشروعات مياه الريف و المشروعات الأهلية و الخيرية. و هي أنظمة هشة حيث أن التموينات معرضة للإنقطاع بسبب فقدان عناصر الإستدامة مثل الإدارة و الإشراف الفني والتمويل و الصيانة و ضعف إمكانيات الحفر بعد تسليم هيئة مياه الريف المشاريع للسلطة المحلية في المديريات.

و في المديريات الصحراوية و في المديريات التي تكثر فيها التجمعات الريفية و البدوية و يوجد جزء من السكان في المناطق النائية منها يعتمد على مصادر مياه غير مأمونةو هي مياه الكرفان و مياه السيول المجمعة، و هي مياه عرضة للتلوث بدرجة عالية.

مكامن القوة

- وجود مصادر مياه
- وجود المؤسسة المحلية للمياه و كوادر فنية
- استقلالية بعض الفروع ماليا و إداريا في إطار نظام اللامركزية
- وجود مختبرات مراقبة الجودة
- وجود عدد من الدراسات و البحوث حول المياه

مكامن الضعف

- النسبة العالية للفاقد من المياه
- شحة المخزون الجوفي
- قلة السدود و الحواجز المائية
- الإستخدام الجائر للمياه من قبل المستهلكين
- سوء تخطيط وإدارة المشاريع الأهلية وضعف التنسيق مع السلطة المحلية و الهيئة
- بعض المشاريع متهالكة

- الإزدواجية في إقامة المشاريع الأهلية
- عدم تطبيق المواصفات الفنية
- نقص و ضعف الكوادر الإدارية و الفنية
- غياب التنسيق مع مصادر التمويل المتعددة
- غياب منظومة المعايير المنهجية لإقامة و تشغيل و صيانة مشاريع مياه الريف

الفـــرص :

- الاستفادة من المياه العادمة لأغراض الري
- الدعم الحكومي لقطاع المياه
- المنح و المساعدات المالية من المصادر الخارجية
- مساهمة المجتمع
- مشروعات المياه الخيرية

التهديدات :

- ارتفاع المديونية لدى المؤسسات الحكومية و الجهات الأخرى
- انخفاض مناسيب المياه في الحقول الجوفية
- الزحف العمراني في اتجاه حقول المياه
- الملوحة في بعض الطبقات المائية
- ارتفاع تركيز بعض العناصر و المركبات الكيميائية
- الحفر العشوائي للآبار
- الجفاف و قلة الأمطار و أثره السلبي على المخزوف الجوفي
- بروز الخلافات الاجتماعية و المناطقية
- التدخلات الإدارية و بعض المجابهات الاجتماعية

أنماط الصرف الصحي

تتمثل أنماط الصرف الصحي في شبكات المجاري العامة أو الحفر المقفلة أو الحفر المكشوفة. وتتركز الشبكة العامة للصرف الصحي في المناطق الحضرية. أما في المناطق الريفية فيتمثل الصرف الصحي في الحفر المكشوفة. وتعتبر التغطية بوسائل الصرف الصحي متدنية جدا في الريف والحضر التي تنتشر فيها الحفر المكشوفة.

توجد شبكة صرف صحي واحدة في المحافظة توجد بمدينة المكلا و تغطي خدماتها 64% من سكانها. و في منطقة الوادي و الصحراء أوشكت الدراسات لمجاري مدينتي سيئون و تريم على الإنتهاء.و توجد بمنطقة الوادي طريقة التصريف بواسطة الحفر المغلقة في مدن سيئون و القطن و تريم و شبام. الا أن المخاطر من تلوث المياه الجوفية بسببها تزداد مع تزايد التوسع العمراني.أما باقي المناطق الحضرية و الريفية في عموم المحافظة فإن التصريف الصحي يتم جزئيا بالحفر المغلقة، و الأغلب بالحفر المكشوفة.

مكامن القوة :

- وجود شبكة صرف صحي
- وجود دراسات للصرف الصحي لعدد من المديريات
- وجود المؤسسة المحلية للمياه و الصرف الصحي
- وجود كادر فني
- معالجة مياه المجاري
- وجود قانون للصرف الصحي
- وجود مختبرات لمراقبة النوعية و مواصفات الجودة
- استقلالية إدارية و مالية أولية لبعض الفروع في إطار اللامركزية

مكامن الضعف :

- عدم تغطية على الأقل للمدن الرئيسة و القرى الكبيرة بخدمة الصرف الصحي
- قصور في الكادر الفني
- ضعف في استخدام تقنيات حديثة
- تدني الوعي لدى البعض من مستخدمي شبكة الصرف الصحي
- تعارض خدمات الصرف الصحي مع الخدمات الأخرى

الفـــرص :

- الدعم الحكومي
- المنح و المساعدات المالية الخارجية

التهديدات :

- انتشار الأوبئة
- تلوث المياه الجوفية

3-2-3 الطـــرق :

الخصائص

الطرق البرية هي الشرايين الأساسية لمجمل النشاط الاقتصادي والاجتماعي وتنقل السكان. وتمثل الشريان الحي الذي يربط مديريات المحافظة فيما بينها، والمحافظة ببقية المحافظات، ثم بالبلدان المجاورة. وهي بذلك تعزز نمو الاقتصاد وتنشط حركة التجارة. وهي أيضا عامل مهم في توسيع الأنشطة والبرامج السياحية.

تتميز محافظة حضرموت بموقعها الفريد المرتبط بالمحافظات المجاورة ومنها إلى بقية المحافظات عبر شبكة الطرق الوطنية: صافر - حضرموت، عدن - حضرموت - المهرة، العبر - شبوة، تريم - ثمود - شحن. وتمتد بعض هذه

الطرق إلى الدول المجاورة : السعودية وعمان. وبذلك تمكن شبكة الطرق هذه من الإسهام في تنشيط التبادل التجاري بين محافظة حضرموت والمحافظات الأخري ونقطة عبور للتجارة والأنشطة الإقتصادية الأخرى مع بلدان الخليج العربي.

الوضع الراهن للطرق :

تتكون شبكة الطرق في محافظة حضرموت من الطرق الأسفلتية بطول 1665 كيلومتر، و طرق حصوية بطول 245 كيلومتر، و طرق ترابية بطول 2334 كيلومتر.

تم تنفيذ عدد من مشروعات الطرق المسفلتة في السنوات الأخيرة مما ساعد علي تحسين شبكة الطرق الداخلية وربط مراكز المديريات بكل من المكلا عاصمة المحافظة وسيئون في الوادي. بل وتحسنت الشبكة الداخلية في بعض المديريات مثل مديرية دوعن وسيئون وتريم وحجر والشحر والضليعة وساه وغيل باوزير. وتم تجديد وتوسيع طريق المكلا - سيئون وإنشاء طريقي العبر-الوديعة وعقبة كتبة السلاسل- القف في مديريات الصحراء.

مكامن القوة :

- وجود فرعين لمكتب الأشغال بالمحافظة
- وجود مكاتب في كثير من المديريات
- وجود كوادر مؤهلة
- وجود قدرات إنشائية كبيرة لدى مؤسسات و شركات عامة و خاصة لتنفيذ مشاريع الطرق
- وجود دراسات لطرق جديدة
- امتلاك السوق لمعدات إنشاء الطرق
- وجود المواد الخام الطبيعية لإنشاء الطرق و الرصف

مكامن الضعف :

- ضعف الإشراف على تنفيذ المشايع
- عدم وجود مكاتب للأشغال في بعض المديريات
- عدم وجود وحدات الصيانة و الترميم
- عدم وجود المختبرات الفنية
- ضعف الاهتمام بالطرق الريفية
- سؤ التنسيق بين المكاتب ذات العلاقةبالبنية التحتية و عدم وجود خطط تنفيذية مشتركة بينها

الفـــرص :

- إمكانيات وزارة الأشغال العامة
- مساهمات شركات النفط في إنشاء الطرق
- مساهمات التمويل الخارجي في إنشاء الطرق
- الدراسات و التصاميم الجيدة

التهديدات :

- المركزية الشديدة في التنفيذ
- تدني كفاءة الإشراف المركزي
- ضعف التخطيط الهندسي لبعض مشاريع الطرق
- عدم الحسم في مشاكل الأراضي و خطوط الكهرباء و أنابيب المياه
- المقاولون غير المؤهلين
- عدم مراعاة الأوزان المحورية للشاحنات الكبيرة يؤدي إلى سرعة إهلاك الطرق المسفلتة.

4-2-3 الإتصالات

الخصائص

تتمثل مكانة قطاع الإتصالات وتقنية المعلومات كأحد البنى التحتية للإقتصاد الوطني في توفير الاتصال السهل وتبادل المعلومات بين مختلف المشاركين في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. ويسهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية وتشجيع الصادرات واجتذاب الإستثمارات الخارجية. وهو أحد الخدمات الأساسية للسكان.

الوضع الراهن للإتصالات

شهدت السنوات الأخيرة تطورا جيدا في وضعية شبكة الاتصالات. فقد زادت سعة شبكة الاتصالات الهاتفية الثابتة إلى 143933 خط منها 71933 خط في الساحل و 72000 في الوادي و الصحراء، و الخطوط العاملة إلى 76789 و 38386 و 38403 خط على التوالي.

و في المناطق الريفية و الصحراوية ادخلت أنظمة كبائن الألياف الضوئية و أنظمة الهاتف اللاسلكي الثابت . و توجد هذه الكبائن في مديريات تريم و القطن و السوم و حورة رماه.

لا تزال حوالي 12 مديرية محرومة من خدمات الهاتف الثابت.

مكامن القوة :

- وجود سنترالات مركزية و فرعية و كبائن إتصالات ريفية
- وجود شبكات أرضية في المدن و بعض القرى
- وجود شبكة ألياف و شبكة اتصالات ميكروويني بين سيئون و المكلا
- وجود محطات أرضية لربط اتصالات الصحراء و شبكة مراقبة لكافة الأجهزة
- وجود كادر فني
- وجود فرع للمؤسسة العامة للاتصالات ووجود شبكات للهاتف المحمول
- وجود خدمة الانترنت و تراسل المعطيات.

مكامن الضعف

- قصور مؤسسي (الهيكل الإداري، وسائط النقل قصور في التدريب)
- غياب الصيانةلأجهزة الاسقاط
- غياب الاتصالات عن بعض المديريات
- عدم وجود البطاريات و قطع غيارها

الفـــرص :

- وجود مستثمرين في مجال CDMA الاسقاط
- دعم الحكومة الاتصالات
- فتح مجال الاستثمار في الاتصالات
- مساهمة القطاع الخاص في تقديم الخدمات الهاتفية (كابينات الاتصال)

التهديدات :

- المركزية الشديدة
- التشتت الجغرافي للمديريات
- وعورة الطرق تسبب إعاقة في الصيانة و التركيب
- التطور السريع و المتلاحق في تقنية الاتصالات
- صعوبة الوصول إلى محطات البث المنتشرة في المرتفعات.

الوضع الراهن للبريد :

يحتل البريد موقعا متميزا في منظومة الاتصالات من خلال الخدمات التي يقدمها وهي الخدمات البريدية التقليدية والخدمات المالية للمواطن وتقديم بعض الوظائف نيابة عن المرافق الحكومية مثل التحصيل بالإنابة كفواتير الكهرباء والمياه والهاتف ودفع معاشات المتقاعدين ومستحقات صندوق الرعاية الاجتماعية ودفع رواتب موظفي الجهاز الحكومي. ويسهم في تشجيع الإدخار للأفراد وتعبئة الموارد.

المؤشـــرات :

يبلغ عدد مكاتب البريد في محافظة حضرموت 21 مكتبا، منها 21 في منطقة الساحل و 16 في الوادي و الصحراء. و معظمها في المدن الرئيسة. ولا تشمل الخدمة كافة المديريات حيث أن عدد منهما لم تصلها الخدمة البريدية حتى الآن.

مكامن القوة :

- الانتشار الكبير لمكاتب البريد في مختلف المدن و القرى
- الخدمات المتنوعة المقدمة للمجتمع

مكامن الضعف :

- عدم وجود قطع أراضي للبريد في أماكن التجمعات السكانية
- بعض المكاتب ضيقة و غير ملائمة و لا مناسبة

الفـــرص :

- المساعدات الفنية المقدمة من اتحاد البريد العالمي(دورات تدريبية و أجهزة)
- المساعدات المالية التي تقدمها الحكومة لبناء مكاتب البريد.

التهديدات :

- المنافسة الشديدة من الشركات الأخرى التي تقدم خدمات بريدية
- البطء في الإستجابة للتطورات التكنولوجية.

3-3 التنمية البشرية :

تستهدف التنمية البشرية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس في أن يكتسبوا المعرفة و المهارات، و أن يحيوا حياة طويلة خالية من العلل و الأمراض، و أن يحصلوا على الدخل و الموارد لحياة لائقة و كريمة، و أن يحصلوا على فرص المشاركة في قرارات المجتمع و التمتع بالحريات الانسانية و الاقتصادية و السياسية. ويشمل مفهوم التنمية البشرية كذلك الاستثمار في القدرات البشرية في التعليم و الصحة و المهارات، والاهتمام بأوضاع المرأة في التنمية و مساواتها في الحقوق مع الرجل، و مكافحة الجوع و الفقر.

3-3-1 التعليم

الخصائص

التعليم هو ركيزة أساسية في التنمية البشرية و مورد استراتيجي يفي بالاحتياجات من الكوادر و القوى العاملة الماهرة، و يهيئ الأفراد للحصول على مصادر دخل جيدة و بالتالي يسهم في تحسين معيشة السكان.

و يشكل التعليم العام (الأساسي و الثانوي) أحد المتطلبات الأساسية لتنمية الموارد البشرية.لذلك فإن التوسع في التعليم هو هدف استراتيجي عام للدولة.فقد حددت استراتيجية التعليم الأساسي في الجمهورية اليمنية إلتزام الدولة بتأمين التعليم الأساسي لجميع الأطفال لمن هم في الفئة العمرية مع توسيع و رفع كفاءة التعليم في مراحله اللاحقة، و هو العامل الذي سوف يؤدي إلى نمو أعداد الملتحقين بمعدل يوازي معدل نمو الفئة العمرية المناظرة.

و تعتمد كفاءة النظام التعليمي على توفر العوامل التالية :

أولا: توفر المعلم. ويعكس ذلك نسبة المعلمين إلى التلاميذ. ويلاحظ تفاوت هذه النسبة بين مديريات المحافظة من ناحية وبين المدارس داخل المديريات من ناحية أخرى. وبين المناطق الحضرية والريفية. وبين المعلمين والمعلمات.

ثانيا: أداء المعلم. و يعكس ذلك تأهيل المعلمين، إذ أن عدد خريجو كليات التربية لا يكفي لسد كل فراغات التعليم لكافة التخصصات. و أن نسبة كبيرة من المعلمين لا يتلقون أي تدريب متخصص. و لا يتوفر التدريب أثناء الخدمة إلا في مناسبات محدودة.، و تقريبا لا يشمل المعلمات في الأرياف.و يتأثر أداء المعلم من جراء الإزدحام الشديد في الفصول، و عدم توفر أو إنعدام الوسائل التعليمية.

ثالثا: محتوى و صلاحية المنهج و ملائمته. وهو من القضايا النوعية من حيث أن استبدال المناهج القديمة يرتطم بالعديد من السلبيات منه الضعف الشديد في تدريب و تأهيل المعلمين. كما أن استيعاب المناهج الجديدة المهتمة بمهارات التفكير الإبداعي بدلا من التعليم بالتكرار و التلقين لا تبدو ممكنة في ظل ارتفاع نسبة التلاميذ إلى المعلمين.

رابعا: وقت الدوام.و هي الفترة التي يقضيها التلاميذ داخل المدارس لتأدية النشاطات الصفية واللاصفية. و تشكل ساعات الدوام المسائية حرجا في مسار العملية التعليمية و خصوصا في الأرياف. أما في المدن فإنها لا تسمح بالنشاطات اللاصفية.

خامسا: بيئة المباني المدرسية. إن بيئة المباني المدرسية في المحافظة سيئة في بعض المديريات وغالبية المدارس وهذا توضحه المسوحات التي تجريها وزارة التربية والتعليم. ولا تساعد هذه الوضعيةعموما على التعليم الجيد.

ويلاحظ كذلك أن معظم المدارس بل وكل المدارس في الأرياف بدون المرافق الضرورية كالمعامل والمكتبات، وإن وجدت فهي غير مجهزة بالكامل أو مزدحمة. وحتى التجهيزات كالكراسي والأمياز والسبورات والكتب لا تتوفر بالكميات الضرورية أو الكافية.

مؤشرات التعليم الأساسي

المـــدارس :

يبلغ عدد مدارس التعليم الأساسي في محافظة حضرموت 569 مدرسة، منها 337 مدرسة في مديريات الساحل و 232 مدرسة في مديريات الوادي و الصحراء. و توجد من ضمنها مدارس مشتركة (تعليم اساسي و ثانوي) في المناطق التي يتعذر فيها إنشاء مدارس ثانوية مستقلة.

المدرسون :

يبلغ عدد المدرسين حوالي 9673، منهم 6030 مدرسا في منطقة الساحل و 3643 في الوادي والصحراء. وتبلغ إجمالا نسبة المدرسات في المحافظة 27%، و 38% في مديريات الساحل، و 8% فقط في منطقة الوادي وهي نسب ضئيلة لا تفي بحاجة مدارس البنات في المحافظة وفي مديريات الوادي والصحراء على وجه الخصوص.

الطلاب :

وصل عدد الطلبة المقيدين في مرحلة التعليم الأساسي 208036 طالبا، منهم 117577 في منطقة الساحل، و 90459 في الوادي والصحراء. ويشكل الذكور نسبة 59% من إجمالي الملتحقين، والإناث 41%.

بلغ معدل الإلتحاق في الصف الأول في منطقة الساحل 99% من الأطفال في الفئة العمرية 6 سنوات. وتحتمل هذه النسبة أعداد من المقبولين أقل أو أكثر من هذا السن وأطفال منتقلين من محافظات أخى.

معدلات الإلتحاق :

أما معدل الإلتحاق الإجمالي بالتعليم الأساسي فهو 74.8% من الفئة العمرية 6-15 سنة للجنسين على مستوى المحافظة و 74.6% في منطقة الساحل و 75% في الوادي و الصحراء، ومن ذلك 84.5% للذكور على مستوى المحافظة، و 83% في الساحل و 86.4% في الداخل . وللإناث المعدل على مستوى المحافظة 64.5%، و 65.5%في الساحل و 63.9% في الوادي و الصحراء..

و يلاحظ أن معدلات الفجوة بين الذكور و الإناث ضعيفة و لكنها تزداد بعد الصفوف العليا. ويعود ذلك لمجموعة من الأسباب : الزواج المبكر، عزوف الإناث عن التعليم بعد الصف الرابع أو السادس، كذلك عدم رغبة الأهالي لتعليم الفتاة نظراً للظروف المعيشية، نقص المعلمات خاصة في المناطق الريفية.

إن ظاهرتي الرسوب و التسرب لطلاب التعليم الأساسي هي في تزايد مستمر و تعتبر من اكبر المشاكل التي يواجهها النظام التعليمي، حيث يترتب علية آثار اجتماعية منها ارتفاع معدل البطالة والأمية لهذا يتطلب وضع الحلول المناسبة لها.

مؤشرات التعليم الثانوي

المـــدارس :

يبلغ عدد مدارس التعليم الثانوي في محافظة حضرموت 48 مدرسة، منها 26 مدرسة في مديريات الساحل و 22 مدرسة في مديريات الوادي و الصحراء. و توجد إلى جانبها مدارس مشتركة (تعليم اساسي و ثانوي) في المناطق التي يتعذر فيها إنشاء مدارس ثانوية مستقلة.

المدرسون :

يبلغ عدد المدرسين حوالي 9673، منهم 6030 مدرسا في منطقة الساحل و 3643 في الوادي والصحراء. وتبلغ نسبة المدرسات في المحافظة 27%، و 38% في مديريات الساحل، و 8% فقط في منطقة الوادي والصحراء وهي نسب ضئيلة لا تفي بحاجة مدارس البنات في المحافظة وفي مديريات الوادي والصحراء على وجه الخصوص.

الطلاب :

وصل عدد الطلبة المقيدين في مرحلة التعليم الثانوي 21041 طالبا، منهم 12647 في منطقة الساحل، و 8394 في الوادي و الصحراء. و يشكل الذكور نسبة 70%من إجمالي الملتحقين، و الإناث 30% على مستوى المحافظة و على مستوى الساحل، 81% للذكور و 19% للإناث على مستوى الوادي و الصحراء.

الوضع التعليمي في المديريات :

تتفاوت معدلات القبول بالصف الأول من مديرية إلى أخرى، حيث ترتفع على نسبة 100% ويعود ذلك للقبول في سن 6 سنوات في بعض المديريات وأخرى في سن 8 سنوات. و ترتفع معدلات القبول في جميع المديريات للذكور أكثر من الإناث عدى مديريتي حديبو والضليعه.

بلغ أكبر معدل للقبول عند الذكور 182%، وأقل معدل للقبول في الصف الأول للذكور 76%. ويعود السبب إلى انخفاض ونتيجة تباعد المناطق وبعد المدارس عن المساكن في هذه المديريات.

و بلغ أكبر معدل للقبول عند الإناث 148%، و أقله 53%. و توجد أكبر فجوة بين معدلات الالتحاق بين الذكور والإناث في كل من مديرية بروم وميفع وحجر ويبعث والضليعة و دوعن وأرياف المكلا ويعود ذلك إلى عزوف الأهالي عن تعليم الفتاة في هذه المديريات والأخص بعد الصف الرابع لظروف اجتماعية واقتصادية.

أما أكبر معدل التحاق عند الذكور فقد كان في مديرية دوعن حيث بلغ نحو (99%) تليها مديرية المكلا بمعدل (93%). أما أقل معدل التحاق عن الذكور كان بمديرية قلنسية حيث بلغ نحو (32%) تليها أرياف المكلا والتي بلغت نحو (63%).

أكبر معدل التحاق عند الإناث في التعليم الأساسي كان بمديرية حديبو والذي بلغ معدل الالتحاق بها نحو (84%) وتليها كلاً من مديريتي غيل باوزير والديس الشرقية بنسبة (79%).

أقل معدل التحاق عند الإناث بمديرية أرياف المكلا والتي بلغ معدل الالتحاق بها (27%) تليها مديرية الضليعة والتي بلغ معدل الالتحاق للإناث (28%) فقط.

تحليل البيئة الداخلية

مواطـن القوة :

وجود المباني المدرسية، وجود الطلاب في سن التعليم، وجود المدرسين من أبناء المحافظة، وجود بعض البرامج لتدريب وتأهيل المدرسين اثناء الخدمة، وجود كلية التربية في وادي حضرموت، وجود خريجين تربويين مؤهلين للالتحاق في سلك التدريس، وجود برامج لمحو الأمية ومراكز وصفوف تعليم الكبار، دعم الأهالي ومؤسسات المجتمع المدني. وجود مكاتب لإدارة التربية والتعليم في معظم المديريات، وعي الأهالي بأهمية التعليم، وجود مدارس خاصة في المدن الأساسية، دعم السلطة المحلية للتعليم، الإقبال على التعليم في المناطق الحضرية، توفر غالبية الكتب والأثاث المدرسي. وجود مجالس الأباء في معظم المدارس.

مواطن الضعف :

تفشي ظاهرة التسرب في مراحل التعليم؛ نقص في المباني والصفوف الدراسية لبعض المدارس؛ محدودية التعليم التمهيدي (رياض الأطفال) : محدودية المعلمات؛ نقص فرق التوجيه؛ قلة وجود المعلمين من أبناء المناطق الصحراوية؛ انتشار الأمية في الأرياف والمناطق الصحراوية؛ عدم وجود برامج محو الأمية في المديريات الصحراوية؛ تدني معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي؛ تدني معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي في بعض المديريات؛ ازدحام الطلاب بالصفوف في بعض المدارس؛ نقص المعامل والمختبرات والتجهيزات والوسائل التعليمية؛ محدودية نشاط الصحة المدرسية؛ ضعف في الصيانة للمدارس؛ عدم وجود مجالس الأمهات في اغلب مدارس البنات؛ الاختلاط في بعض المدارس؛ نقص التجهيزات المكتبية للمعلمين؛ ضعف التواصل بين الأسرة والمدرسة؛ عدم توفر المخصصات لنقل الطالبات من الأرياف؛ قلة الاهتمام بتشجيع الطلاب الموهوبين والمبدعين لتنمية مهاراتهم؛ عدم وجود سكن للمعلمين والطلاب في بعض المدارس بالمديريات الصحراوية.

تحليل البيئة الخارجية

الفـــرص :

- تعاظم اهتمام الدولة بالتعليم.
- اهتمام الدول المانحة بالتعليم.
- الاستقرار الأمني في المحافظة.
- الإستراتيجيه الوطنية للتعليم الأساسي.
- التوجه نحو مبدأ اللامركزية.
- و جود بعض الأسر و الأفراد المهاجرون يساعد في دعم المستوى المعيشي للأهالي.
- تعدد مصادر تمويل المشاريع التربوية من قبل جهات مختلفة.

التهديدات :

- ارتفاع معدل النمو السكاني وفتوة السكان.
- انخفاض المستوى المعيشي للسكان.
- ارتفاع معدل الإعالة.
- الموقف السلبي من تعليم الفتاه وخاصة في الريف.
- انتشار الأميه و عدم الوعي بأهمية التعليم.

3-3-2 الصحــة العامة

الخصائص :

اصبح من المسلمات أن الإهتمام بصحة الإنسان من الضروريات اللازمة للتنمية، فالإنسان هو غاية التنمية و هو الدافع لها في آن واحد.و التمتع بمستوى صحي جيد هو حق لكل مواطن.

تسعى السياسة الصحية الوطنية إلى الحد الجوهري من حدوث و إنتشار الأمراض الضارة بكل فئات السكان و خاصة الرضع و الأطفال و النساء في سن الحمل و الإنجاب. و تحسين مستوى التغذية. و الحد الصارم من درجة تعرض الأمهات و الأطفال للأخطار المصاحبة للحمل و الولادة المبكرة و المتكررة عن طريق تحسين مستوى و نوعية الرعاية الصحية الأولية. تحسين المرافق التشخيصية و العلاجية. مراقبة العوامل البيئية المساهمة في انتشار الأمراض . تكثيف التثقيف الصحي و تشجيع أساليب الحياة الصحية.

و تتضمن سياسة الدولة كذلك في مجال التوسع في فرص الحصول على الخدمات الصحية تكامل دور الدولة و القطاع الخاص و منظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات الصحية.

يعتمد منهج الرعاية الصحية في اليمن على مرافق في ثلاثة مستويات تتكون من الوحدات الصحية والمراكز الصحية والمستشفيات. وضمن ذلك تقدم الوحدات أول الخدمات العلاجية والوقائية الأساسية لكل القرى الواقعة في منطقة التجمع السكاني. ويدعم هذه الوحدات مراكز الرعاية الصحية الأولية التي يوظف لها طبيب ويوجد بها أجهزة أشعة ومعمل. وتأتي في المستوى الثاني كمرافق رقود في مراكز المديريات والمحافظات لتقديم خدمات علاجية وتشخيصية أفضل. أما المستوى الثالث فهو المستشفيات في المدن الرئيسية.

إن تأمين الكوادر الصحية و الطبية كما و نوعا هو أحد الأهداف الإستراتيجية لتطوير الأوضاع الصحية للسكان . تستخدم المؤشرات التالية لقياس الخدمات الصحية الكمية مثل عدد المترددين، و المؤشرات النسبية مثل عدد السكان لكل طبيب، عدد الأسرة / ألف من السكان، الكادر الصحي الآخر. و التغطية الصحية و التحصين.

مؤشرات الواقع الصحي الراهن

- يبلغ عدد المستشفيات في المحافظة 20 مستشفى، منها 14 في منطقة الساحل و 6 في منطقة الوادي و الصحراء. من بينها توجد إثنتان تعملان كمستشفيات محافظة، واحدة في المكلا و الأخرى في سيئون.. أما البقية ما بين مستشفيات عامة أو مستشفيات مديريات.

- يوجد 312 مركزا صحيا بأسَرة، منها 180 في الساحل و 132 في الوادي و الصحراء. و 104 مركز صحي بدون أسَرة منها 10 في الساحل و 94 في الوادي و الصحراء.
- يبلغ عدد العاملين الصحيين في المحافظة 3831 منهم 350 طبيبا عاما و 57 طبيبا أخصائيا، و 283 مساعدا صحيا، 1148 ممرضا و ممرضة، و 97 مرشدا صحيا، و 888 قابلة، و 665 كادرا فنيا، و 602 من موظفي الإدارة و العمالة المساعدة.

يتفاوت توزيع الكادر الصحي بين الريف و الحضر، حيث تحظى المناطق الحضرية بالنصيب الأكبر. و تعاني المحافظة بشكل عام من نقص كمي و نوعي، و خصوصا في أطباء العموم و التخصصيين و فئتي التمريض و القبالة. و النقص الأكبر هو في الكوادر الفنية وهو الأمر الذي يعيق عمل المنشئات الصحية و خصوصا في الوحدات و المراكز الصحية الريفية.

- من التحديات الرئيسة في المجال الصحي انتشار أمراض التنفس الحاد وحمى الملاريا والاسهالات والأمراض السرطانية والفشل الكلوي والأمراض الجلدية وأمراض القلب. وباستثناء مركز الأورام السرطانية في المكلا الذي تم تبنيه مؤخرا تعجز المستشفيات العاملة ومستشفيات القطاع الخاص في احتواء انتشارها لعدم وجود المراكز والأقسام التخصصية فيها. ومن التحديات الأخرى ضعف خدمات الصحة الإنجابية والأمومة الآمنة، وأيضا ضعف أنشطة التثقيف الصحي لعدم اكتمال الكادر الوسطي المؤهل.

الواقع الصحي في المديريات :

المرافق الصحية : توجد المستشفيات في معظم المديريات ما عدا المديريات التالية: أرياف المكلا، يبعث، الضليعة في منطقة الساحل والسوم وساه ورخية وعمد وثمود ورماه والقف والعبر وحجر الصيعر وزمخ ومنوخ.

لا توجد مراكز صحية في مديريات الشحر، دوعن، أرياف المكلا، قلنسية، وحجر الصيعر وزمخ ومنوخ. أما الوحدات الصحية فتوجد في كل المديريات، ولكن يوجد من بينها مديريات ذات مستوى تغطية ضعيفة وهي مديريات يبعث، قلنسية، وحجر الصيعر وزمخ ومنوخ ورخية وعمد وثمود ورماه والقف والعبر.

لا يساعد نمط الانتشار الجغرافي للمرافق الصحية على رفع معدل التغطية للرعاية الصحية الأولية بسبب قلة عدد الوحدات الصحية و المراكز الصحية في المناطق النائية و المحرومة عموما . و هي مشكلة مزدوجة إذ يتعذر من جانب آخر تطبيق المعيار بسبب التشتت السكاني و عدم الاستقرار السكاني للبدو مما يزيد الطلب على الوحدات الصحية في المناطق ذات الخصائص المذكورة.

مؤشرات الخدمات الصحية :

يرتفع نسبيا معدل طبيب لكل 10 ألف من السكان في المديريات الحضرية (المكلا، سيئون، الشحر، غيل باوزير مابين 4.8 - 6 طبيب لكل 10 ألف من السكان. ومن المفارقات أن يكون هذا المعدل أكثر ارتفاعا في المديريات الصحراوية : العبر، ثمود رماه، القف، مابين 4.9 - 7.3 طبيب لكل 10 ألف من السكان ولكن بسبب عامل قلة السكان فيها.

تحليل البيئة الداخلية

مواطن القـوة

- وجود مستشفيات محافظة + عام + مديريات
- وجود مراكز صحية في معظم المديريات
- وجود وحدات صحية في جميع المديريات
- وجود مراكز أمومة وطفولة
- وجود كادر طبي وتمريضي وفني وقابلات
- وجود مكاتب صحية بالمديريات
- توفر وسائل التشخيص في بعض المديريات
- توفير وسائل النقل والإسعاف في بعض المديريات
- دعم السلطة المحلية
- وجود المعهد الصحي
- وجود شعب التدريب في تريم وسيئون والقطن وشبام
- دعم منظمات المجتمع المدني وفاعلي الخير
- توفر بعض الكادر النسائي
- توفر الأراضي لإقامة المنشآت الصحية
- حملات التطعيم

مواطن الضعف :

- النقص والضعف في التأهيل والتدريب للكادر الصحي
- غياب ونقص في الكادر التخصصي في بعض المستشفيات
- ضعف في تقديم بعض الخدمات التشخيصية
- قلة ونقص في الكادر النسائي
- نقص في الأجهزة والمعدات الطبية والتجهيزات للمرافق وانعدامه في البعض
- عدم وجود مراكز تخصصية
- غلاء سعر الأدوية وضعف في نشاط وعمل صندوق الأدوية
- انتشار واستيطان لبعض الأمراض الوبائية
- ضعف الرقابة والإشراف والمحاسبة على مخازن الأدوية وسوء الخزن والحفظ
- عدم توفر الأدوية المجانية في بعض المستشفيات
- ضعف إقامة حملات التوعية الصحية الشاملة
- ضعف نشاط القطاع الخاص
- غياب الصيانة الدورية للمرافق الصحية
- عدم كفاية المخصصات التشغيلية

تحليل البيئة الخارجية

الفـــرص :

- الاستفادة من شركات التنقيب عن النفط
- دعم أهل الخير والجمعيات المجتمعية والمغتربين
- فرص الاستثمار
- دعم الدولة بالمشاريع التنموية
- وجود الصناديق التنموية ومشروع الأشغال العامة
- وجود منظمات مانحة

التهديدات :

- قلة الخانات الوظيفية الطبية والفنية سنوياً
- هجرة الكادر الطبي المتخصص
- سفر المرضى للعلاج في الخارج
- الأدوية المهربة والمنتهية الصلاحية
- تدني المستوى المعيشي (الفقر)
- سوء استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية
- التلوث البيئي
- انتشار الأغذية المعلبة دون مواصفات والفاسدة
- انتشار الأمية
- ارتفاع تكاليف العلاج

3-3-3 التعليم الفني والتدريب المهني

الخصائص

التعليم الفني والتدريب المهني هو أحد الروافد الأساسية للتعليم الحديث والمعاصر كونه يشكل مرتكزا أساسيا لأي تطور أو تنمية في أي دولة من الدول التي تسعي إلى إحداث قفزات من النمو والتطور في مختلف المجالات. ومن هذا المنطلق يتوجه الاهتمام إلى تقديم الدعم الكامل والمستمر لإحداث تطورات ونقلات نوعية في تطوير مناهج التعليم الفني و التدريب المهني والارتقاء بالكادر التعليمي والتدريبي في سبيل إيجاد عمالة ماهرة ومدربة تستطيع المساهمة في عملية التنمية المطلوبة والحد من البطالة والتخفيف من الفقر.

وتهدف الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر إلى رفع نسبة الملتحقين ببرامج التدريب المهني و كليات و معاهد التعليم الفني، و إلى توسيع نطاق التعليم و التدريب التخصصي. و من السياسات المتبعة التوسع في المراكز و المعاهد المهنية و الفنية، و إنشاء الرئيسية منها بالقرب من المناطق الصناعية لتشمل

مناطق الخدمة و تلبية احتياجات المناطق المجاورة. و أيضا تطوير و تحديث المراكز و المعاهد الحالية و زيادة الطاقة الأستيعابية لها بما يلبي احتياجات سوق العمل الحالية و المستقبلية كما و كيفا.

ينقسم التعليم و التدريب النظامي إلى ثلاثة مستويات :

- التدريب المهني لمدة سنتين، ومخرجاته العاملين لفئة المستوى الماهر.
- التدريب المهني مستوى ثلاث سنوات و يهدف إلى إعداد العاملين لفئة المستوى المهني.
- التعليم التقني وهو تعليم متخصص يهدف إلى إعداد العاملين لفئة المستوى التقني ويكتسب المتخرج مهارات علمية وإشرافية وقدرة على نقل أفكار الإختصاصيين إلى العاملين في فئات المستويات المهنية الأدنى.

واقع التدريب المهني و التعليم الفني :

يوجد بالمحافظة معهدان للتدريب المهني في المكلا وسيئون. ومدة التدريب فيهما سنتان ويشمل التدريب مجالي الصناعة والإنشاء ات : التمديدات الكهربائية المنزلية، الخراطة، اللحام، النجارة والأثاث. والدراسة فيهما نظامية صباحية. ودراسة مسائية موازية في مجال الكهرباء والسيارات.

أما معاهد التعليم و التدريب التقني فيوجد منها :

1- المعهد التقني الصناعي، و مجالاته التبريد و التكييف، والتحكم الإلكتروني الصناعي، نظم الهيدروليك بنوماتيك، كهرباء عامة، تشغيل وحدات نفط و غاز.

2- المعهد التقني التجاري. بالمستويين المهني و التقني، و مجالاته فن التسويق و البيع، إدارة المكاتب، المحاسبة المحوسبة.و يوجد بالمعهد قسم غير مفَعل حتى الآن هو قسم دراسات السوق. و يقع كلا المعهدان في المكلا.

بالإضافة لذلك يوجد المعهد التقني البحري في المكلا . و توجد في سيئون كلية المجتمع و مجالاتها تكنولوجيا المعلومات و صيانة الأجهزة الطبية و إدارة المشاريع.

و يوجد قيد الإنشاء مركزي التدريب المهني بالشحر و سقطرى بمنطقة الساحل، و المعهد التقني الزراعي البيطري بالقطن بمنطقة الوادي و الصحراء.

يبلغ عدد الملتحقين بالتعليم الفني و التدريب المهني حوالي 1015 طالبا، منهم 112 طالبة فقط، و يمثل الملتحقين في التعليم المهني 5% من مخرجات التعليم الأساسي في منطقة الساحل و 3.34% في منطقة الوادي. و تبلغ نسبة الملتحقين بالتعليم الفني 9% بعد المرحلة الثانوية.

تلبي مخرجات التعليم الفني و التدريب المهني جزء من متطلبات سوق العمل المحلي و لكن الفجوة ما تزال كبيرة، وهناك مجالات يتطلبها التوسع المتنامي في بعض القطاعات الإقتصادية و المهنية و عدم تلبيتها يشكل في حد ذاتة عامل معيق أمام التقدم المضطرد لهذه القطاعات. و بالإضافة إلى ذلك توجد أيضا الفجوات و المعوقات التالية: وجود فجوة في عدد المعاهد، قلة عدد التخصصات، فجوة التجهيزات الحالية في التخصصات، فجوة عدم استقبال الفتيات في التدريب المهني، فجوة عدد الورش والصفوف الدراسية أي المباني بشكل عام، النقص في الاثاث، ضيق المساحة المحددة للمعاهد.

تحليل البيئة الداخلية

مواطن القـوة :

- مخرجات متزايدة من التعليم الأساسي والثانوي.
- ارتفاع نسبة الراغبين بالالتحاق بالتعليم الفني.
- احتياجات سوق العمل لمخرجات التعليم الفني.
- التوسع في المشاريع الاستثمارية بالمحافظة.
- وجود الكادر التعليمي والتدريبي المؤهل.
- توفير تجهيزات وآلات ومعدات ومختبرات بالمعاهد.
- توفر سكن داخلي للطلاب بالمعاهد.
- وجود استراتيجية وزارية لتطوير التعليم الفني والتدريب المهني في عموم الجمهورية .
- وجود مكتب لوزارة التعليم الفني والتدريب المهني .
- وجود انماط تدريب ومناهج وزارية معدة على صور ووحدات مبسطه
- توفر عدد كبير من المهن والحرف ستدفع بالتفكير في انشاء تخصصات جديدة .
- تعاون المؤسسات والورش الخاصة في المساهمة في برنامج التدريب التعاوني بالمعهد المهني الصناعي
- تعاون بعض مؤسسات التنمية الخارجية في تقديم الخبرات والمساعدة للتعليم الفني .

مواطن الضعف :

- قلة عدد المعاهد وتركزها في المكلا و سيئون.
- ضعف تفاعل القطاع الخاص في تنفيذ برامج التدريب التعاوني.
- تهالك التجهيزات في بعض المعاهد.
- نقص في بعض التخصصات التي يتطلبها سوق العمل.
- عدم إقبال الفتاة على التخصصات الصناعية
- نقص التجهيزات والمباني من ورش وصفوف ومباني إدارية
- عدم توفر الكتاب المدرسي
- نقص الكادر المؤهل
- نقص التوعية والتوجيه المهني في المدارس
- شحة الموارد والمصرحات المالية
- نقص الاثاث
- نقص الوسائل التعليمية الحديثة
- ضيق مساحة المعهد المهني بسيؤن
- قلة فرص التأهيل للكادر الفني والتدريبي داخليا وخارجيا
- عدم توفر المساحات المطلوبه لانشاء معاهد جديدة في المواقع المناسبة بالمدن
- غياب المتابعة للخريجين والاهتمام بهم

تحليل البيئة الخارجية

الفـــرص :

- اهتمام القيادة السياسية والحكومية بالتعليم الفني.
- دعم الدول المانحة لمشاريع التعليم الفني.
- استراتيجية التعليم الفني والتدريب المهني.
- تنامي الوعي لدى الافراد والاسر والطلاب باهمية التعليم الفني في الاونه الاخيرة والذي ظهر من خلال الاقبال المتزايد
- دعم المؤسسات والمنظمات الدولية والجمعيات للتدريب المهني
- تعدد انماط التدريب : نظامي - مستمر - موازي
- تشجيع الاستثمار في هذا النوع من التعليم

التهديدات :

- نقص النفقات التشغيلية وخاصة في صيانة الآلات.
- عدم وجود مرونة في التشريعات الحالية للتعليم الفني.
- عدم تفعيل قانون إنشاء صندوق التدريب المهني في مجال دعم المعاهد بالتجهيزات وتدريب الكادر.
- عدم توفر المادة التعليمية خاصة بالمعاهد التقنية.
- النقص في التجهيزات في الورش بما يتناسب مع إعداد الطلاب.
- ضعف المستوى التعليمي في التعليم الاساسي والثانوي
- شحة المساحات لانشاء معاهد جديدة او التوسعة للمعاهد الحالية
- النظرة السائدة لدى المجتمع من ان التعليم المهني تعليم من الدرجة الثانية

4-3-3 المرأة و التنمية

الخصائص

تولي استراتيجية التنمية في الجمهورية اليمنية اهتماما بالغا بأهمية تعزيز دور المرأة ومشاركتها الفاعلة في التنمية فهن شقائق الرجال، وركن فاعل في الترابط والتماسك الأسري والمجتمعي. وعليه فإن الهدف العام هو التمكين المستمر لوضع المرأة المجتمعي لرفع فاعلية مشاركتها بشكل سليم وصحيح. ويتأتى ذلك من خلال تقليص الفجوات النوعية في التعليم والصحة من خلال توفير البيئة المناسبة لتعليم الفتاة وتحسين الخدمات الصحية للمرأة وخاصة الصحة الإنجابية. وتوسيع الفرص الاقتصادية للمرأة في القطاعات الاقتصادية التي يمكن لها المشاركة بتوفير التمويل والتشجيع والقروض والتسهيلات المالية لتشجيع وتنمية أنشطتهن ومهارتهن الاقتصادية، وتوعيتهن بالقضايا المالية والقانونية بما يسهل لهن مشاركة سليمة وفاعلة وعادلة. واخيرا وليس بآخر تسهيل مشاركتهن بالقضايا التي تهم المجتمع عموما بما في ذلك القدرة على اتخاذ القرارات والمشاركة السياسية.

المرأة و التعليم :

يبلغ المعدل العام للأمية في المحافظة 38.5% من السكان البالغين فوق سن 15 سنة. و لاتزال نسبة أمية النساء عالية (43.7%). و تبلغ فجوة النوع 69.6% أي ان حوالي 70 إمرأه فقط مقابل 100 من الرجال يجيدن القراءة و الكتابة. و تشهد الحالة الراهنة على اتجاهات إيجابية للتقليل من هذه الظاهرة السلبية من خلال التحسن المتنامي في تعليم الفتاة و اتساع مجهودات مكافحة الأمية.

ارتفع معدل الإلتحاق للإناث بالتعليم الأساسي إلى 64.5%. و يدل ذلك على تناقص تدريجي في فجوة النوع. إلا أن معدل الفجوة يزداد في الصفوف العليا من التعليم الاساسي. كما ينخفض معدل الإلتحاق بالمستويات التعليمية اللاحقة: الثانوي، المهني و الفني، و الجامعي.

و في مجال محو الأمية تكثفت الجهود في السنوات الأخيرة. فقد زادت مراكز محو الأمية للنساء من 26 مركزا إلى 48 مركزا، أي بزيادة قدرها 33%.

المرأة و الصحة :

يتنامى الإهتمام تدريجيا بالجانب الصحي للمرأة . و يتجلى ذلك في زيادة عدد المنشئات الصحية للأمومة و الطفولة، و التحسن النوعي في الرعاية الصحية للحوامل و المرضعات و الأمهات و الأطفال، و الخدمات الصحية الأخرى. و هذا التوجه يعزز من تقليل حالات وفيات الأمهات و صحة المرأة عموما.

المرأة و العمل :

تبلغ نسبة الإناث فوق سن 25 سنة الحاصلات على مؤهل ثانوي أو أعلى16.4%، و نسبتهن في إجمالي قوة العمل 20.1% و تشكل النساء العاملات في الزراعة و التربية و التعليم و الصحة النسبة الغالبة من المرأة العاملة. و تشكل نسبتهن في المهن العلمية و الفنية 1.1% و لاتوجد لهن مشاركة في الإدارة و التنظيم.

المرأة و المشاركة :

توجد بالمحافظة أكثر من 17 منظمة نسوية تنظم المرأة و تؤطر فعاليتها السياسية و الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية. و تضم هذه الجمعيات حوالي 1300منتسبة يتوزعن على 4 جمعيات زراعية ريفية و تضم 527 منتسبة، منها 3 في الساحل و واحدة في الداخل. و4 جمعيات تنموية، 2 في الساحل و 2 في الداخل. و 9 جمعيات خيرية نسوية منها 3 في الساحل و 6 في الداخل.

و في مجال التمكين السياسي كان حضور المرأة متميزا في خوض الانتخابات، في عمليات القيد و التسجيل و تكوين اللجان الانتخابية كناخبة و مشاركة معا.و تراوحت نسبة مشاركتها من واقع سجل الناخبين بين 31- 46% من إجمالي الناخبين خلال الفترة 1993-2002م.

فازت ثلاث نساء فقط بعضوية المجالس المحلية في كل من انتخابات 2001م و 2006م.

تحليل البيئة الداخلية

مكامن القوة :

- تنامي و تطور تشكيل المنظمات غير الحكومية و زيادة عدد منتسبيها
- تشكل الوعي بأهمية دور المنظمات النسوية مما ينمي مستوى الخبرة و القبول الاجتماعي
- وجود إدارات تنمية المرأة في الجهاز الحكومي
- المسوحات و الدراسات المعنية بقضايا المرأة
- التقدم التدريجي في حصول المرأة على الدرجات العلمية
- خوض المرأة ميدان المشاركة السياسية رغم النجاحات الضئيلة
- التوسع في تعليم الفتاة
- الاهتمام الاجتماعي بصحة المرأة
- وجود قوانين تساند وصول المرأة إلى مراكز إتخاذ القرار
- وجود البرامج التنموية المهتمة بتنمية الأنشطة الاقتصادية للمرأة

مكامن الضعف :

- العادات و التقاليد و الموروث الثقافي الذي يعكس النظرة الدونية للمرأة
- ضعف الوعي لدى المرأة بحقوقها القانوية و الاقتصادية و السياسية
- ضعف دور الجهات الحكومية المعنية بمتابعة قضايا المرأة
- ظاهرة تسرب الفتيات من التعليم
- شحة الموارد المخصصة لمحاربة الأمية بين النساء
- ضعف مصادر التمويل و الدعم المحلي
- ضعف استقلالية المنظمات النسوية و التأثير الحزبي عليها
- عدم إدراك فلسفة العمل الطوعي
- عدم التوفيق بين الأعمال الأساسية و متطلبات أنشطة المنظمات النسوية
- قلة و محدودية تواجد المرأة في مواقع إتخاذ القرار
- ضعف قاعدة البيانات و المعلومات عن المرأة
- ضعف تواجد المرأة في المناطق التي تتطلب فيها كوادر نسائية متخصصة و مؤهلة علميا
- ضعف و تدني عدد المعلمات في مدارس مختلف المديريات و بالذات في المناطق الريفية

تحليل البيئة الخارجية

الفـــرص :

- البرامج و الأنشطة المدعومة
- القوانين و الإتفاقيات الدولية المتعلقة بالمرأة
- وجود المنشئات الصحية و التعليمية و التدريبية للمرأة
- وجود المنظمات غير الحكومية و الصناديق و المؤسسات الداعمة لأنشطة المرأة الاقتصادية

التهديدات :

- التحديات المالية و محدودية استدامة الموارد
- التمسك بالعادات و التقاليد السيئة المحدة لانخراط المرأة في التعليم و العمل
- عدم استدامة الأنشطة
- عدم تضمين إدارات تنمية المرأة في الهيكل الإداري.

3-3-5 الشباب و الرياضة

الخصائص :

الشباب شريحة سكانية واسعة و مهمة تندرج تحت الفئة العمرية 15-24 سنة. و يشكل الشباب نسبة 17% من إجمالي سكان اليمن. و لتعزيز دور الشباب في التنمية أقرت الإستراتيجية الوطنية لإدماج الشباب في التنمية من قبل وزارة الشباب و الرياضة. و تهدف على وجه الخصوص إلى تلبية الاحتياجات الواسعة و الطموحة للشباب في كافة المجالات. و قد أسهمت العديد من الوزارات في بلورة و صياغة هذه الإستراتيجية إلا أنها تفتقد حتى الآن إلى الإطار المؤسسي التنفيذي الموحد.

الشباب هم عماد الأمة وهم حاضرها ومستقبلها المشرق ويشكل الشباب الطاقات الخلاقة والقدرات الإبداعية التي تسهم بشكل فاعل وكبير في بناء الوطن وتطوره وازدهاره. وكذلك هم المحور الأساسي لعملية التنمية وتقع عليهم مسؤوليات كبيرة على مختلف الأصعدة ولهذا يحظى قطاع الشباب بكل أنواع الرعاية والدعم من قبل الحكومة والسلطة المحلية في المحافظة و في المقدمة المجال الرياضي.

الوضع الراهن للرياضة :

تولي الحكومة والسلطة المحلية عناية خاصة لقطاع الشباب ودعمهم في شتى مجالات الأنشطة الرياضية لإرساء القاعدة المادية والفنية للحركة الرياضية والكشفية وذلك من خلال إقامة بعض المنشآت الرياضية. فقد ارتفع عدد الأندية الرياضية من (13) نادياً في عام 2001م إلى (19) نادياً في عام 2005م كما ارتفع عدد الاتحادات الرياضية من (14) اتحاداً عام 2001م إلى (21) اتحاداً وكذا ارتفع عدد الأعضاء من (4153) عضواً إلى (7662) عضواً للفترة نفسها.

و ساعد إنشاء سكرتارية الكشافة والمرشدات في المحافظة على تطوير الحركة الكشفية والإرشادية في الفترة من عام 2001م إلى عام 2005م حيث ارتفع عدد الفرق الكشفية من (24) فرقة إلى (110) فرقة وارتفع عدد المنتسبين للحركة الكشفية والإرشادية من (960) فرد إلى (3300) فرد. وتساهم الحركة الكشفية في الكثير من الفعاليات والمناسبات الوطنية والأنشطة الأخرى.

تحليل البيئة الداخلية

مكامن القوة :

- وجود أندية رياضية.
- وجود أنشطة رياضية مختلفة.
- توفر بعض المقرات للأندية.
- وجود فرق كشافة ومرشدات.
- وجود اتحادات رياضية.
- وجود شباب رياضي.

مواطن الضعف :

- ضعف التدريب والتأهيل.
- محدودية الأندية والاتحادات الرياضية
- ضعف التجهيزات للألعاب الرياضية المختلفة.
- عدم وجود ملاعب متطورة.
- عدم التنسيق بين الرياضة المدرسية والأندية الرياضية.

تحليل البيئة الخارجية

الفـــرص :

- اهتمام الدولة بالأنشطة الرياضية والحركة الكشفية.
- صندوق النشئ والشباب.
- دعم الحكومة والمنظمات الأجنبية لقطاع الشباب.

التهديدات :

- ارتفاع النمو السكاني.
- البطالة بين الشباب.
- الفقـر.

6-3-3 الفقـــر

الخصائص و المحددات :

يرتبط مفهوم الفقر من منظور التنمية البشرية بأشكال عدة من مظاهر الحرمان الذي تتعرض له فئات معينة في المجتمع. و لاينحصر بمستوى الدخل المنخفض أو عدمه، بل يتعدى ذلك ليشمل الجوع و العوز و انعدام المأوى و عدم القدرة على الإنفاق على العلاج أو التعليم. و يشكل ظاهرة اقتصادية و اجتماعية معقدة تطال قضايا مثل الأمية و البطالة و عدم القدرة على العمل، و وجود الأسر التي لا يوجد لها معيل، أو يقع عبئ الإعالة الأسرية على النساء. و هناك عوامل أخرى تساعد على انتشار الفقر و منها محدودية الموارد الطبيعية لاسيما محدودية الأراضي الزراعية و مصادر الري و انخفاض الإنتاج و ضعف الإنتاجية و تدني الأجور و عوائد العمل في الزراعة . و تبقى قلة فرص العمل و البطالة من العوامل المباشرة لإنتشار الفقرخصوصا بين الشباب و الشابات من متسربي و خريجي النظام التعليمي.

و يشكل انتشار الفقر ظاهرة مقلقة في الجمهورية اليمنية، وأخذت مسألة مكافحته أو التخفيف منه منحاً استراتيجيا، بدأ بالمحاولات الأولى في قياسة عبر برامج مسح ميزانية الأسرة الدورية و المسح الوطني لظاهرة الفقر للعام 1999م.وبعد ذلك إعداد إستراتيجية التخفيف من الفقر(2003-2005م) و خطة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للتخفيف من الفقر2006-2015.

مؤشرات الفقر :

- خط الفقر الأدنى، و يمثل الحد الأدنى لتكلفة سلة الغذاء المكونة من مجموعة السلع الغذائية اللازمة للجسم من بروتينات و فيتناميات و غيره لتوليد 2306 سُعرة حرارية في اليوم الواحد للفرد في المتوسط.ويقاس كنسبة مئوية للأسر التي تقع تحت خط الفقرمن مجموع الأسر.
- خط الفقر الأعلى، و يمثل تكلفة خط الفقر الأدنى زائدا تكاليف بعض السلع و الخدمات الأساسية و الضرورية كالمسكن و الملابس و الأحذية و التعليم و الصحة و المواصلات و وقود الطهي و الإنارة. و قد قدر هذا الخط ب 2795 ريال (سنة 1999م) للفرد في الشهر.

تعاني محافظة حضرموت من الفقر الأعلى نظراً لمساحة المحافظة التي تتميز بتناثر التجمعات السكانية والتباعد الجغرافي بين مديرياتها الأمر الذي انعكس على تدني الخدمات وندرتها وهو ما يؤكد على انعدام مظاهر التنمية وبالتالي عجز أداء مرافق البنية التحتية ويعزز مظاهر الفقر وجود الظواهر الآتية :

- يغطي المحافظة النطاق الريفي الذي تكون فيه الخدمات الأساسية غير ملبية للطموحات المطلوبة.
- التقارب بين أعداد الذكور مع الإناث .
- الاعتماد الكلي على الذكور للحصول على المداخيل .
- تهميش عمل المرأة المحكوم بالعادات .
- الأسر التي تتزعمها امرأة هي أكثر الأسر الواقعة في الفقر .
- ضعف البنية التحتية .
- تدني أداء مرافق التنمية البشرية.

- قصور الوعي أدى إلى تراجع مؤشرات تعليم الفتاه.
- التسرب الملحوظ للذكور عن التعليم .
- انتشار الأمية .
- انتشار البطالة لمن هم في سن العمل.
- ارتفاع نسبة الإعالة = انخفاض تمويلات المغتربين.

واقع الفقر في المديريات :

يتباين مستوى الفقر الأعلى في مديريات محافظة حضرموت على النحو التالي :

1- مديريات يقل فيها خط الفقر عن 40% . مديرية واحدة هي عمد.

2- مديريات يتراوح فيها خط الفقر بين 40-50% و عددها 12 و هي : الريدة، غيل بن يمين، حجر، يبعث، حديبو، سيئون، حريضة، ثمود، رماه، القف، العبر، حجر الصيعر.

3- مديريات يتراوح فيها خط الفقر بين 51-60% و عددها6 مديريات وهي : الشحر، دوعن، غيل باوزير، الضليعة، القطن.

4- مديريات يزيد فيها خط الفقر على 60% . 3 مديريات هي: تريم، السوم، الديس الشرقية.

5- مديريات لا توجد عنها بيانات 8 مديريات هي : مدينة المكلا، شبام، ساه، رخية، برومو ميفع، أرياف المكلا، قلنسية، زمخ و منوخ.

آليات و وسائل التخفيف من الفقر :

تكونت شبكة الأمان الاجتماعي لحماية المجتمع من الفقر ومحاربة مظاهره و أشكاله من خلال المساعدة من المنظمات والهيئات التالية :

1. صندوق الرعاية الاجتماعية.
2. الصندوق الاجتماعية للتنمية.
3. مشروع الأشغال العامة.
4. مشروع التنمية الريفية.
5. البرنامج الوطني للأسر المنتجة.

وتبعاً لتنوع قنوات الحماية فإن كلا منها يعمل لتحقيق أهداف معينة ففي حين نجد أن صندوق الرعاية الاجتماعية يقوم بالدفع النقدي للفقراء غير القادرين على العمل سواء بسبب عدم المقدرة أو لعدم التأهيل. وفي الجانب الآخر تتوجه بقية القنوات لتوفير فرص العمل للقادرين الفقراء و العاطلين. كما توجد بعض البرامج الفرعية التي تهدف إلى مزيد من دعم وتشجيع الفقراء على توفير فرص العمل من خلال التدريب أو الإقراض وهي مركز الأسر المنتجة وصندوق الإقراض والادخار الممول من الصندوق الاجتماعي

و من الملاحظ أن الجهود المبذولة لمكافحة ومناهضة مظاهر الفقر لم تتمكن من تحسين أوضاع الفقراء، حيث لاتزال نسبة فقر الغذاء الحاد مرتفعة. وتزايد انحدار الأسر إلى ما دون خط الفقر الأعلى. و

هذا يتوجب توسيع عمل شبكة الأمان الاجتماعي، و مزيد من الاهتمام بالتأهيل والتدريب، زيادة سقف الإعانات الشهرية لصندوق الرعاية الاجتماعية، الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة، توسيع نشاط صندوق الإقراض، زيادة عدد الأسر المنتجة.

تحليل البيئة الداخلية

مكامن القوة :

- قانون الرعاية الاجتماعية .
- الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر .
- وجود مرافق شبكة الأمان الاجتماعي صندوق الرعاية + صندوق الإقراض + مراكز تنمية المجتمع والأسر المنتجة والصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة.
- قانون السلطة المحلية.
- وجود الأراضي لبناء المكاتب وفروع الرعاية الاجتماعية ومراكز تنمية الأسر المنتجة.
- الاقبال المتزايد على التدريب من العنصر النسائي.
- تعدد الجهات المانحة لمساعدة الفقراء وخاصة في جانب التأهيل والتدريب على المهن.
- بروز وتنامي اهتمام المجتمع بالحرف.

مواطن الضعف :

- نقص الكادر في مرافق شبكة الأمان.
- عدم وجود آلية للتنسيق بين الجهات التي تعمل على محاربة الفقر.
- ضعف الصلاحيات الممنوحة للمكاتب في مجال شبكة الأمان الاجتماعي.
- ضعف حجم مخصصات التشغيل.
- اقتصار مراكز الأسر المنتجة و صندوق الإقراض على بعض المديريات دون الأخرى وضعف بنيتها.
- ضعف الجانب الاعلامي في توعية المجتمع لضرورة العمل على محاربة مظاهر الفقر وابراز نجاحات وانجازات شبكة الامان الاجتماعي.
- عدم تفعيل القوانين

تحليل البيئة الخارجية

الفـــرص :

- وجود المانحين المحليين والأجانب .
- الدورات التدريبية لمراكز الأسر المنتجة.
- التوجه الحكومي لدعم الأسر الفقيرة في إطار محاربة الفقر .

- وجود برنامج الإقراض للفقراء بدعم من الصندوق الاجتماعي للتنمية .
- تزايد طلب المجتمع لمخرجات مراكز تنمية المجتمع والأسر المنتجة
- نتائج مسح ميزانية الاسرة 2005م سيوفر بيانات حديثة عن حجم ظاهرة الفقر .
- تزايد اهتمام المجتمع بأهمية العمل وخاصة لدى المرأة .

التهديدات :

- المركزية الشديدة في إدارة شبكة الأمان الاجتماعي.
- ضعف التمويل الحكومي.
- الغلاء المتزايد و ارتفاع أسعار المواد الغذائية و الاستهلاكية .
- وجود سعر الفائدة لقروض الفقراء .
- عدم تطبيق نظام إعفاءات الفقراء في مجال الصحة .
- تزايد البطالة للعمالة غير المؤهلة .
- عدم صدور قانون واضح يخدم برامج الإقراض ومؤسسات التمويل الصغيرة
- ارتفاع معدل الفقر وتزايد البطالة غير المؤهلة.
- وجود العادات والتقاليد الكابحة لعمل المرأة.

3-3-7 المجتمع المدني

الخصائص :

تمثل منظمات المجتمع المدني أحد أشكال الشراكة مع الحكومة في صياغة مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية القائمة على أسس ومبادئ النهج الديموقراطي والتعددية السياسية. ومن خلالها تستطيع شرائح المجتمع بمختلف إنتماءاتها الفكرية والثقافية والسياسية والاجتماعية أن تلعب أدوارا مهمة في عملية التوعية وكذا الإسهام الفاعل والمشاركة في تنفيذ برامج التنمية. ويمكن لها أن تسهم كذلك في وضع التصورات والرؤى والأفكار التي من شأنها معالجة العديد من القضايا المرتبطة باهتمامات المجتمع وبمايؤدي إلى معالجات لهذه القضايا بما يلبي احتياجات الأفراد أو الفئات المنتمية لها أو للمجتمع المحيط بهما. وهي باختصار تشكل وسائط اجتماعية بين الفرد والسلطة وفيما بينهما والمواطنين. ومهمتها تنظيم الفاعلين الاجتماعيين من خلال القنوات المناسبة لتمكين الأفراد من المشاركة في المجال العام.

و تعتبر تجربة الشراكة حديثة العهد و من نتاج التوجهات السياسية و الإقتصادية و خصائص النظام السياسي لدولة الوحدة و تتأثر بعدد من المحددات.و من هذه المحددات القانونية حيث تنشأ مؤسسات المجتمع المدني و تمارس نشاطها وفقا للقانون. و أن تكون أهدافها تفعيل منظومة المشاركة الشعبية في إدارة الموارد لتحويل المجتمع إلى مجتمع مدني منظم بما يمكنه من التأثير في عملية التنمية كشريك فاعل.

والعلاقة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية هي علاقة دعم وتمويل من ناحية الدولة، وعلاقة تكامل في الأداء والوظيفة وإدماج هذه المنظمات في التنمية من ناحية أخرى من خلال بعض الضوابط والإجراءات مثل إشتراط تحقيق منفعة عامة، أو إسناد مسئوليات معينة مثل تشغيل مراكز وأنشطة وخدمات إلى هذه المنظمات بهدف إشراكها في التنمية.

الواقع الراهن لمؤسسات المجتمع المدني :

أنشآت في محافظة حضرموت العديد من الجمعيات والتعاونيات والنقابات والاتحادات الإبداعية، البعض منها استمرارا للتجربة التاريخية للمحافظة في هذا المجال. ويوجد في الوقت الحاضر 310 منظمة، منها 184 في منطقة الساحل و 126 في منطقة الوادي والصحراء. وتتنوع أنشطتها حسب طبيعة ونوع التوجهات والأهداف، فمنها الجمعيات الخيرية والاجتماعية، والطبية، والحرفية. والبعض الآخر منها تمارس نشاطها كجمعيات تدريبية وتأهيلية وتنمية المجتمعات ومهنية وبيئية. فضلا عن وجود بعض الفروع لأطر مركزية كالإتحاد العام للنقابات، والاتحاد التعاوني الزراعي، واتحاد نساء اليمن، والنقابات العامة للصحفيين والأطباء والصيادلة والمحامين والمعلمين، واللجنة الوطنية للمرأة.

و تعاني هذه المنظمات بسبب حداثة التجربة من صعوبات جدية تأتي في مقدمتها الضعف المؤسسي لمعظمها. إذ أن الكثير منها لم تحقق قدرا كبيرا في البناء التنظيمي و الهيكلي و تقسيم العمل بين وحداتها الداخلية. في حين يشوب الضعف مأسسة الممارسات المستوعبة لفلسفة العمل المدني و إدارة و حل الخلافات بالطرق الديموقراطية. وتعاني هذه المنظمات من غياب آليات التنسيق بينها، و إن كانت تجربة مديرية سيئون في تشكيل مجلس لشبكة منظمات المجتمع المدني هي مجرد خطوة أولى في هذا الصدد.ويضاف إلى هذه الصعوبات ضعف انتشارها الجغرافي. حيث ما تزال العديد من المديريات و المجتمعات المحلية محرومة من مشاركة هذه المنظمات في مواجهة تحديات التنمية فيها.

تحليل البيئة الداخلية

مواطن القوة :

- وجود قانون للجمعيات والمؤسسات الأهلية تم إصداره في فبراير 2001م.
- وجود 310 جمعية ومؤسسة أهلية وتعاونية.
- نشأة العمل التعاوني والخيري منذ فترة طويلة حيث أصبح احد العادات والتقاليد الطيبة للمجتمع الحضرمي.
- وجود الشخصيات الاجتماعية المجربة والقادرة على تسيير هذا النشاط الاجتماعي للجمعيات .

مواطن الضعف.

- اعتماد جمعيات منظمات المجتمع المدني شبه الكلي على المعونات نظراً لانخفاض دعم الدولة حيث ان الدعم المقدم عبر الشئون الاجتماعية ضئيل.
- عدم تأهيل الكادر القيادي للجمعيات.
- انعدام حالات التواصل والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني ذات الأهداف المشتركة.
- ضعف البناء المؤسسي لبعض المنظمات حيث نجد ان بعضها لا تلتزم بالأنظمة الداخلية ولا تلتزم بعقد الاجتماعات السنوية بل ان بعض الهيئات الإدارية لاتعقد اجتماعاتها الدورية.
- وجود عدد كبير من المنظمات منخرطة في العمل الخيري فقط وعدد قليل نجده في الإنتاج (الخلل الهيكلي)
- عدم استجابة السلطة لتخصيص الأراضي اللازمة في تنفيذ بعض المشروعات الاستثمارية الإنتاجية الخاصة بالجمعيات والمنظمات.

تحليل البيئة الخارجية

الفـــرص :

- وجود رجال الأعمال والمغتربين والتجار من اهل المنطقة القادرين على دعم الجمعيات
- وجود الشخصيات الاجتماعية القادرة على السعي لتحصيل المعونات
- كثرة اعداد ذوي الاحتياجات الخاصة
- تقبل المجتمع المدني للعمل الخيري
- وجود الصناديق المانحة الداعمة لهذه الجمعيات

التهديدات :

- ضعف دعم الدولة لمنظمات المجتمع المدني
- عدم وجود موارد خاصة للجمعيات
- اعتماد الجمعيات على العمل الخيري فقط وعدم التوسع في إقامة الجمعيات المرتبطة بالإنتاج
- قلة عدد الجمعيات الخاصة بالمرأة وضعف مشاركة المرأة في الحياة العامة تبعاً للعادات والتقاليد.

3-3-8 المجتمعات المحلـية

الخصائص :

تتطلب عملية تسريع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية كهدف استراتيجي السعي لتنمية كافة مناطق الجمهورية، و مراعاة الظروف و التحديات الخاصة بكل منطقة من ناحية و مزاياها النسبية من حيث الموارد المتاحة و مواقعها الجغرافية و مجتمعاتها المحلية. و الهدف العام من ذلك هو تقليص الفوارق تدريجيا بين المحافظات من ناحية وبين مديريات كل محافظة من جانب آخر.

يتيح تطبيق نظام الإدارة المحلية تحقيق التوازن بين مركزية الدولة و مسئولياتها في تسيير الشئون العامة من جهة و بين توسيع شئون المجتمعات المحلية من ناحية أخرى. و من الإجراءات المتخذة في هذا الصدد منح المحافظات الصلاحيات اللازمة لإدارة الشئون المحلية و التنموية و تخصيص بعض الموارد مع السعي لاجتذاب موارد أخرى مثل مساهمات المواطنين و مشاركة المنظمات غير الحكومية و شبه الحكومية مثل الصندوق الإجتماعي للتنمية و مشروع الأشغال العامة و الجمعيات الخيرية و بقية المانحين لتحقيق هذه التوجهات. و يشكل ذلك عوامل تمكين لتنمية المجتمعات المحلية.

و من الخصائص المهمة للتجمعات المحلية أولا، الروابط القوية و التضامن بين أفرادها و المبني على التقاليد و الأعراف الحميدة التي تنظم أنشطتهم الحياتية، و التعاون و التضامن بين أفرادها. و ثانيا، استجابة هذه المجتمعات لدواعي التطوير و متطلبات الإدارة المؤسسية.

واقع المجتمعات المحلية

تتميز المجتمعات المحلية في محافظة حضرموت كغيرها من المحافظات من حيث العادات و التقاليد و التكوينات الإجتماعية ونظم الإنتاج و الخصائص الإيكولوجية و المواقع المكانية .

المجتمعات الحضرية، وتوجد في المدن الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، وتشتهر بالمهن والحرف اليدوية. وتعتمد على التقاليد المتوارثة في الإنتاج واستخدام أدوات إنتاج غير متطورة. وتعاني انحسارا ملحوظا في العمالة بسبب امتناع الأجيال الشابة في الإنخراط في هذه المهن. والقليل منها بدأ في تطوير وسائل الإنتاج وإدخال أدوات إنتاج عصرية.

المجتمعات الزراعية، وهي أكثر التجمعات من حيث العدد والسكان والإنتشار المكاني. وهي منتشرة في كل المديريات، ومن اكثر المجتمعات المحلية، فقرا وأقلها حصولا على المستوى المطلوب من الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والكهرباء والطرق. وتعتمد وسائل وطرق الإنتاج على أنظمة الري التقليدية، السيول والأمطار، والمحصولات التقليدية المتوقفة على نظم الري هذه. وتفتقد إلى الوسائل العصرية لزيادة الإنتاج وتسويقه.

المجتمعات السمكية، وتتواجد على طول الشريط الساحلي للمحافظة موزعة على عدد كبير من القرى و بعض الأحياء في المدن الحضرية كالمكلا و الشحر و الديس. و هذه التجمعات نتيجة لما لقيته من إهتمام في البرامج التنموية السابقة و الجارية هي من أكثر المجتمعات قابلية للتطوير و التحديث. إلا أنه ما تزال بعض العادات التقليدية و الاجتماعية تقف أمام ذلك.و منها عادة قصر رحلات الإصطياد و العودة للمبيت في نفس اليوم.مما يحول دون الاستخدام الاقتصادي للقوارب و و سائل الإصطياد الأخرى.و لهذه المجتمعات جمعيات تعاونية تعنى بأعضائها و تسهم في تنمية مجتمعاتهم، و لديها مصادر للتمويل من خلال الجبايات و إشتراكات الأعضاء. إلا أنها لا تستثمر بأشكال مربحة.

المجتمعات الرعوية، و هي التجمعات الرئيسة في المديريات الصحراوية و المناطق القاحلة و الجافة وفي بعض المديريات التي تتسم بضعف النشاط الزراعي. و تضم أيضا المجتمعات البدوية في بقية المحافظات.

لاتزال عناصر التمكين لتنمية المجتمعات المحلية في المحافظة غير مفَعلة. فالأجهزة الحكومية في المديريات بشكل عام ضعيفة و غير مهيئة حتى الآن لتفهم الاحتياجات و التعامل مع نمط العلاقات و الظروف الاجتماعية و الاقتصادية الخاصة بهذه التجمعات و التي تختلف عن الأنماط المعهودة لهذه الأجهزة حتى على مستوى الخدمات الأساسية كالتعليم و الصحة. و ما يدل على ذلك التهرب من التعليم أو عدم الأنتظام في العملية التعليمية بسبب تقاليد العمل في المواسم كموسم السيول، او الرعي بالنسبة للفتيات و النساء.و عدم اللجوء الى طلب الخدمات الصحية بسبب بعض الإعتقادات الخاطئة.

و مع أن بعض البرامج التنموية السابقة، و بعضها لايزال في طور التنفيذ و خاصة مشاريع التنمية الريفية و المسوحات و الدراسات الاجتماعية - الثقافية قد حققت بعض النجاحات، إلا أنها كانت محصورة من حيث العدد و المناطق و الفئات التي شملتها.و لم تبذل أية محاولات تذكر لتعميم ولو جزء من عوامل النجاح و تطبيقها في تلك المناطق و للفئات المماثلة.و يعزى ذلك إلى عدم تظافر كل عوامل التمكين الأخرى مثل دعم المنظمات و الهيئات الحكومية المعنية، ومنظمات المجتمع المدني، و ضعف الشراكة بين كافة الأطراف أو التدني في أدوار البعض منها.

تحليل البيئة الداخلية

مكامن القوة :

- الروابط و التقاليد الاجتماعية
- القيادات المحلية
- المجالس المحلية
- المنظمات المحلية
- المنظمات غير الحكومية

مواطن الضعف :

- قلة الوعي
- العوامل الطبيعية القاسية.
- الفقر
- قلة التمويل
- عدم وجود المسوحات و الدراسات الاجتماعية و الثقافية
- العادات و المفاهيم السلبية و الضارة
- ضعف تعليم الفتاة
- ضعف المشاركة
- قلة المنظمات المجتمعية المحلية و الجمعيات التعاونية و ضعف أنشطة و تأثير الموجود منها.

تحليل البيئة الخارجية

الفـــرص :

- زيادة نشاط و تأثير الأجهزة التنفيذية الحكومية
- زيادة أنشطة و فعاليات المجالس المحلية
- التوسع في أنشطة و مشاركةالمنظمات غير الحكومية و المانحين في تنمية المحليات
- زيادة فرص التمويل

التهديدات :

- استمرار المعدل العالي للأمية و خصوصا عند الإناث
- انخفاض الأنشطة الأنتاجية
- ارتفاع معدل الفقر .
- تراجع مستوى الشراكة
- ضعف الاستجابات لدواعي التطوير من جانب الأهالي.

3-3-9 السلطة المحلـية

الخصائص :

يقوم نظام السلطة المحلية في المحافظة بمقتضى القانون رقم (4) لعام 2000م على مبدأ اللامركزية الإدارية و المالية و على أساس توسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار و إدارة الشأن المحلي في مجالات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية من خلال المجالس المحلية المنتخبة. و من سلطات هذه المجالس اقتراح البرامج و الخطط و الموازنات الاستثمارية للوحدات الإدارية و ممارسة دورها في عملية تنفيذ الخطط و البرامج التنموية، و كذا الرقابة الشعبية و الإشراف على الأجهزة التنفيذية للسلطة المحلية و مساءلتها و محاسبتها.

تتألف السلطة المحلية من رئيس الوحدة الإدارية (المحافظة / المديرية) و المجلس المحلي (للمحافظة/ للمديرية) و الأجهزة التنفيذية للوحدة الإدارية يتكون المجلس المحلي للمحافظة من مجموع الأعضاء المنتخبين من المديريات للمجلس، و يترأس المجلس محافظ المحافظة و هو رئيس السلطة المحلية. و يضم الأمين العام للمجلس و رؤساء الثلاث لجان : التخطيط و المالية و الخدمات و الشئون الاجتماعية. و يحدد قانون السلطة المحلية مهام و اختصاصات المجلس في 31 مهمة يمكن إجمالها بصورة عامة في اقتراح البرامج و الخطط و الموازنات الاستثمارية و تنفيذها، و الرقابة الشعبية و الإشراف على الأجهزة التنفيذية للسلطة المحلية و مساءلتها و محاسبتها .و تعتبر الهيئة الإدارية و التي يترأسها المحافظ، رئيس المجلس و تضم في عضويتها الأمين العام للمجلس و رؤساء لجان المجلس مسئولة عن إدارة و تسيير أعمال المجلس بين دورات الانعقاد و دراسة و إقرار مشاريع جداول أعمال المجلس و دراسة و مناقشة مشروعات خطة التنمية و الموازنة السنوية و الحساب الختامي للمحافظة و عرضها على المجلس و بقية المهام المنوطة إجمالا بالمجلس.

المحافظ هو رئيس الجهاز التنفيذي للمحافظة، و يتبع له وكيل المحافظة الذي يختص بمهام إشرافية على أنشطة قطاعية أو شئون عامة في نطاق جغرافي معين. و يكون للمحافظة مكتب تنفيذي برئاسة المحافظ و يضم في عضويته أمين عام المجلس المحلي و وكيل المحافظة و مديري الأجهزة التنفيذية بالمحافظة .و تتكون الأجهزة التنفيذية من إدارة المحافظة و مكاتب الوزارات و المؤسسات العامة و المؤسسات المحلية.و توجد فروع لبعضها في المديريات و تخضع للإشراف من قبل المكاتب في مركز المحافظة.

تكون للمحافظة موارد مالية محلية تجبى في المديريات و لصالحها . و أيضا موارد مشتركة على مستوى المحافظة و تجبى في المديريات و لصالح المحافظة ككل. و توزع بنسبة 25% لصالح المديرية التي تم التحصيل فيها، و 25% لصالح نشاط المحافظة، و توزع النسبة الباقية 50% بالتساوي على بقية المديريات. و هناك أيضا موارد عامة مشتركة تجبى مركزيا بإسم التعاون و المجالس المحلية و صناديق التطوير المحلية، و 30% من الموارد السنوية لصناديق صيانة الطرق و تشجيع الانتاج الزراعي و السمكي و صندوق رعاية النشء و الشباب على أن تخصص لذات الأغراض.و أخيرا الدعم المركزي السنوي للمحافظة من مصادر مركزية.

يؤكد قانون السلطة المحلية على أن يكون للمحافظة و مديرياتها خطة و موازنة سنوية مستقلة.و أن تنشأ على مستوى المحافظة لجنة تسمى لجنة الخطة و الموازنة تتولى تحليل و مراجعة مشاريع التقديرات للموازنات الخاصة بالوحدات الإدارية، و مراجعة الخطط الاستثمارية و خطة القوى الوظيفية، وتنسيق و تجميع الخطط و الموازنات على مستوى المحافظة في هيئة خطة و موازنة موحدة.

الواقع الراهن :

تعتبر المجالس المحلية بالمحافظة بعد الانتخابات العامة الأخيرة مكتملة العدد و الهيئات. و تمارس مهامها وفق الإمكانيات و القدرات. و تتفاوت قدرات المجالس المحلية في المديريات.

تتكون الأجهزة التنفيذية في مركز المحافظة من المكاتب للوزارات الرئيسة وأهمها المكاتب التالية : التربية و التعليم، الصحة و السكان، الشئون الاجتماعية و العمل، الصناعة و التجارة، الأشغال العامة و الطرق، الزراعة و الري، الثروة السمكية، الآتصالات وتقنية المعلومات، التخطيط و التعاون الدولي، النقل، المالية، الثقافة، الإعلام، التعليم الفني، الخدمة المدنية، المالية، الإحصاء،. إلى جانب مكاتب للمؤسسة العامة للكهرباء و الؤسسة المحلية للمياه و الصرف الصحي.

و توجد نفس المكاتب تقريبا في مركز الوادي و الصحراء باستثناء مكتب الثروة السمكية.

من أبرز مشكلات المكاتب على مستوى مركزي المحافظة (المكلا و سيئون) المركزية الشديدة، عدم التناسب بين الدرجات الوظيفية المعتمدة و التوسع في القطاعات الخدمية كالتربية و الصحة، عدم كفاية مخصصات التشغيل، و النقص الحاد في الكادر الفني المؤهل و المدرب. و من المشكلات كذلك صعوبة الإشراف على المديريات النائية بسبب بعدها عن المركز أو بسبب وعورة الطرق.

و تختلف وضعية المكاتب التنفيذية في المديريات. فالبعض منها في وضعية جيدة نسبيا بوجود معظم هذه المكاتب بها. و لكن الكثير من المديريات مثل مديريات سقطرى، حجر و يبعث، الضليعة، السوم، عمد، و المديريات الصحراوية العبر، القف، ثمود، زمخ و منوخ تعاني من قلة عدد الإدارات التنفيذية. و في نفس الوقت من نقص الكادر، وحتى لايوجد خريجين من أبنائها.

و تعاني المكاتب ذات الصلة الوثيقة بالتنمية المحلية مثل الأشغال و المياه و الكهرباء و الطرق و الاتصالات و التربية و الصحة و الشئون الاجتماعية على مستوى مركزي المحافظة و بالأخص في المديريات من مشكلات حادة لا تساعد على تنفيذ و تطوير الصلاحيات المحلية. و من أبرزها قصور في الكادر الفني و الإداري المؤهل و خصوصا من أبناء المديريات، و تدني قدرات التشغيل بسبب ضعف التجهيزات من المعدات و قطع الغيار و وسائل تنفيذ الأعمال و المشروعات الخدمية المحلية و الصيانة، و قلة الخانات الوظيفية.

حدث بعض التحسن في مستوى تحصيل الموارد المالية المحلية بعد استكمال افتتاح المكاتب المحلية للأيراد في كثير من المديريات وتعزيزها بالأعداد اللازمة من الوظائف، واستمرار عقد الدورات التدريبية للقائمين بأعمال التحصيل، ودعمها بكثير من احتياجاتها من الأثاث واللوازم المكتبية. ومن الأمور الإيجابية بوادر التراكم في الخبرة لدى القائمين بأعمال التحصيل وكذا لدى أفراد السلطة المحلية، وإصدار القرارات اللازمة لتنفيذ تحصيل الموارد المحلية. إلا أن هذه الأجهزة تواجه عدة صعوبات ابرزها تحويل بعض الرسوم المحلية إلى رسوم مركزية. إصدار قوانين بإعفاء الرسوم المحليةرغم وجودها في قانون السلطة المحلية. إصدار بعض التراخيص من المركز رغم كونها إيرادات محلية وعدم تحويل العائد لصالح إيراد المحافظة. غياب التنسيق بين المكاتب الإدارية في طريقة التحصيل. ضعف قدرة بعض أعضاء المجالس المحلية وعدم الإلمام بالأنظمة والقوانين.

و بمقتضى قانون السلطة المحلية تعد المحافظة الخطة الاستثمارية السنوية، و خطة القوى الوظيفية، و الموازنة السنوية. و تقوم المكاتب المعنية : التخطيط و التعاون الدولي، و الخدمة المدنية، و المالية بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى ذات العلاقة ومع المديريات بوضع هذه الخطط.

تحليل البيئة الداخلية و الخارجية (الموارد المالية المحلية)

مكامن القوة :

- إصدار قانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000م .
- إصدار الأوعية الإيرادية .
- إصدار قرار مجلس الوزراء (283) لسنة 2001م بشأن الأوعية الخاصة للرسوم المحلية .
- إصدار قانون تحصيل الأموال العامة.
- تواجد الإدارة المالية والضريبية بأغلب المديريات .
- وجود كادر متدرب ومؤهل بكثير من المديريات .
- وجود فرص الاستثمار .
- التوسع العمراني والتجاري الملحوظ وتأثير ذلك على نمو الأوعية الضريبية

مواطن الضعف :

- عدم تضمن قرار مجلس الوزراء (283) لعام 2001م لبعض الأوعية الخاصة بالرسوم المحلية .
- عدم تكامل وجود الكوادر في كافة مناطق التحصيل عدداً وكيفاً .
- ضآله الحوافز الكافية للقائمين على عملية التحصيل .
- إتساع مساحة المحافظة وعدم وجود وسائل مواصلات كافية لربطها وللوصول لكافة المكلفين.
- ضعف الوعي الضريبي لدى المكلفين .
- عدم تفعيل قانون تحصيل الأموال العامة .
- عدم المتابعة الجادة و المستمرة من قبل المجالس المحلية
- عدم فهم الأنظمة و القوانين
- عدم وجود مجمعات إدارية أو مقرات للأجهزة التنفيذية في عدد من المديريات.

الفـــــرص :

- استكمال افتتاح المكاتب المحلية للإيراد في كثير من المديريات.
- تعزيز المكاتب بالأعداد اللازمة من الوظائف .
- استمرار عقد الدورات التدريبية للقائمين بأعمال التحصيل .
- استمرارية دعم المكاتب بكثير من احتياجاتها من الأثاث واللوازم المكتبية
- تراكم الخبرة لدى القائمين بأعمال التحصيل وكذا لدى أفراد السلطة المحلية بالمديريات .
- قيام بعض المشاريع الاستثمارية بكافة المجالات مما يفتح الباب أمام إيجاد أوعية خاضعة للرسوم المحلية.
- استكمال إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ تحصيل الموارد المحلية .
- إصدار قوانين وقرارات تهدد مصادر الإيراد.
- التضخم المالي وانخفاض سعر الريال .
- التهرب من الضريبة .
- وجود قوانين تتعارض مع قانون السلطة المحلية

الفصـــل الرابـع

المشكلات المحوريـة

تؤدي مرحلة تحليل الوضع الراهن منهجيا بصفتها أول مراحل التخطيط الإستراتيجي كما هو معروف إلى توفير المعطيات اللازمة لبقية المراحل اللاحقة و هي مرحلة تشخيص و تعريف الوضعية الإشكالية وتحديد المشاكل القائمة و الصعوبات و المعوقات المبنية على النتائج المتحصلة لمجمل الواقع الراهن. و بعد ذلك الإنطلاق بعد ذلك إلى بقية المراحل المتلاحقة المتكاملة : الرؤية والغايات الإستراتيجية، و آليات ووسائل التنفيذ، و المتابعة و الرقابة.

الخصائص العامة للوضع الراهن :

توضح القراءة الإستقرائية لتحليل الوضع الراهن كما ورد في الفصل السابق إستنادا إلى مرتكزات الإستراتيجية و منهجيتها و مجالات التركيز على الموضوعات المترابطة على النحو التالي :

أولا، في مجال القطاعات الإنتاجية :

- ضعف استغلال الموارد المتاحة للزيادة او التوسع في الإنتاج
- سيادة الأنماط التقليدية في عملية الإنتاج : الصيد البحري، الزراعة، الصناعات الصغيرة و المهن الحرفية.
- لا تزال الصناعات والأنشطة الاقتصادية والخدمية الحديثة والواعدة في مرحلة البداية : الصناعات الحديثة، التصدير، المزارع المخصص إنتاجها كليا للسوق، الاصطياد السمكي الصناعي والتجاري، السياحة...
- ضعف العلاقات التشابكية بين القطاعات و داخل القطاعات، و إهمال الاستفادة من المنتجات الثانوية.
- ضعف أنظمة النقل و التوزيع و التسويق مما يضر بمصالح المنتجين و المستهلكين و المصنعين.
- معظم القوى العاملة تقليدية، و يوجد نقص كبير في العمالة الماهرة.
- ضعف البيئة الإستثمارية بالرغم من وجود الفرص الجاذبة للإستثمار.

ثانيا، في مجال البنية التحتية :

- عدم مواكبة الطلب المتنامي على الطاقة الكهربائية لمواجهة التوسع العمراني في الحضر بما في ذلك خدمة أنشطة اقتصادية، و إنارة المدن الصغيرة و التجمعات السكانية في الأرياف.
- ارتفاع تسعيرة الخدمات.
- عدم كفاية قدرات توليد الطاقة، فالمولدات قديمة و متهالكة و لا تتوفر لها قطع الغيار، و صيانتها ضعيفة و لا يوجد لها إحلال أو إضافة.
- تشتت منظومة التوليد في منطقة الساحل على 6 محطات، منها إثنتان غير مربوطتان بمنظومة الشبكة.
- عدم انتظام تموينات المياه بسبب الشحة في مصادر المياه و ضعف شبكة الخزن و التوصيل
- الإمكانيات المادية و المالية و القدرات الفنية المحدودة لا تساعد على استدامة خدمات تموين المياه للمستهلكين.

ثالثا، واقع التنمية في المديريات :

- تفاوت الكيانات الإقتصادية و مستوياتها بين المديريات، منها مديريات متعددة الكيانات و أخرى بكيان اقتصادي واحد، و أخرى بكيانات هشة.
- مديريات متقدمة نسبيا في مستوى البنية التحتية، و مديريات لا تمتلك بنية تحتية مؤهلة لتقديم الخدمات المناسبة.
- شبكة الطرق المحلية، و الريفية خصوصا لا تساعد على تسهيل انتقال المواطنين و المسئولين بين أجزاء المديرية الواحدة، و بينها و بين المديريات الأخرى و مركزي المحافظة.
- مديريات متقدمة في مؤشرات التنمية البشرية و أخرى ضعيفة.
- تمركزالجهاز الإداري و الكادر الفني للمحافظة في عاصمة المديرية و مركز منطقة الوادي و الصحراء لا يساعد على حل مشاكل المديريات.
- عدم كفاية و كفاءة الأجهزة التنفيذية في المديريات كما و نوعا لتحمل مسئوليات التنمية المحلية.

رابعا، في مجال التنمية البشرية :

- ضعف مستوى التعليم و مخرجاته، و معدل الإلتحاق بالتعليم دون الهدف الوطني
- مايزال معدل الأمية دون المستوى الوطني المستهدف
- ضعف مستوى الخدمات الصحية
- لا تزال عناصر التمكين لمشاركة المرأة في التنمية ضعيفة
- مستوى المشاركة في التنمية بحاجة إلى مزيد من الأنشطة و تفعيل و ترابط الأنشطة القائمة و خصوصا للمحافظات ذات المستوى المنخفض في التنمية البشرية و الاقتصادية و الاجتماعية
- لا تزال آليات مكافحة الفقر ضعيفة، و تحتاج إلى تضافر كافة شركاء التنمية.

خامساً، في مجال منظومة الحكم المحلي و القدرات المؤسسية.

- لا تزال المركزية الشديدة فاعلة بسبب حداثة التجربة اللامركزية.
- القدرات المؤسسية الحالية لا تتناسب مع المهام الموكولة للسلطة المحلية
- دور المجالس المحلية محدود بسبب حداثة تجربة السلطة المحلية و عدم الفهم الواضح لمهام أجهزة السلطة المحلية.
- التنسيق و التعاون مع الشركاء الآخرين في التنمية لا يزال دون المستوى المطلوب
- الجهاز الإداري على مستوى المحافظة غير مكتمل، و تعاني بعض مكوناتة من نقاط ضعف كثيرة.

سادساً، في مجال الإستفادة من المزايا النسبية للمحافظة :

- لا تزال المزايا التي يتيحها الموقع الجغرافي للمحافظة غير مستغلة بالشكل المطلوب بسبب الضعف المؤسسي لبعض القطاعات كالسياحة و النقل البري و الجوي و البحري و الاتصالات.
- الفرص الجاذبة للإستثمارات في المحافظة تواجهها صعوبات و إجراءات روتينية.

2-4 المشكلات المحورية أسبابها و نتائجها.

القطاعات	المشكلات المحورية	الأسبـــــاب	النتـــائـــج
الزراعة	❖ تدني مستوى الإنتاج النباتي. ❖ ضعف الإنتاجية و النوعية للمحاصيل الحقلية والبستانية. ❖ ضعف انتاجية و نوعية الثروة الحيوانية. ❖ تراجع الاهتمام بنوعية عسل النحل. ❖ عدم كفاءة عمليات التسويق.	- ملوحة التربة ومياه الري . - تراجع كمية المخزون من المياه الجوفية في وادي حضرموت. - شحة مياه الري الزراعي في المناطق الساحلية. - ضعف حصاد مياه السيول. - عدم توفر القروض الميسرة للمزارعين وبُعد مصدر التمويل عن المستهدفين. - ضعف المردود الاقتصادي للمزروعات النباتية. - ضعف البناء المؤسسي الزراعي في المجتمعات المحلية. - ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية. - ضعف دور الحجر الزراعي والرصد الوبائي. - ضعف الاهتمام بصحة وتغذية الحيوان. - استخدام مياه الري الزراعي لتزيين المدن. - ضعف الخدمات البحثية والإرشادية والوقائية. - قلة المساحة الرعوية. - انجراف التربة بالسيول. - قلة الاهتمام بتربية الدواجن. - ضعف قدرات ومهارات مربي النحل. - ضعف آليات نقل التكنولوجيا من قبل البحوث الزراعية لضعف التكامل و التنسيق بين جهازي البحوث و الإرشاد و المؤسسات و المرافق الزراعية.	انخفاض إنتاجية المحاصيل الزراعية النباتية. تراجع المساحات المزروعة. تناقص المخزون الجوفي للمياه. عدم تبني أساليب زراعية حديثة التقنية من قبل المزارعين. قلة دخل المزارعين. قلة الاهتمام بالمزارعين. تراجع استخدام العمليات الزراعية الرئيسية. سرعة تنقل الأمراض والآفات الخطيرة. تدني مستوى الأمن الغذائي القومي. تراجع المساحات المزروعة. ضعف تبني المزارعين للتقنيات الحديثة. قلة الثروة الحيوانية. تناقص المساحات الزراعية. تدني مستوى الأمن الغذائي القومي. انخفاض المردود الاقتصادي وتراجع الشهرة التجارية.

القطاعات	المشكلات المحورية	الأسبـــــاب	النتـــائـــج
الأسماك	❖ تدني مستوى الإنتاج السمكي. ❖ سؤ استغلال موارد الثروة السمكية.	- عشوائية الاستثمار في المجال السمكي. - عشوائية الاصطياد. - وجود وسائل اصطياد تقليدية ومحدودة. - عدم وجود رقابة فعالة. - عدم وجود الدراسات والبحوث السمكية. - ارتفاع تكاليف وسائل الاصطياد. - استخدام وسائل الاصطياد المضرة. - الاصطياد الجائر. - غياب وسوء تطبيق اللوائح والقوانين. - نقص السعة المخزنية. - بدائية وقدم وسائل الاصطياد. - غياب برامج حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها. - عدم تحديد وتنظيم مناطق الاصطياد. - مواقع الإنزال غير كافية. - ضعف دور السلطة المحلية. - ضعف انضمة الترويج للاستثمار في الصناعات السمكية. - سوء استغلال الهبات والمنح المالية الداخلية والخارجية. - قلة وغياب برامج التأهيل والتدريب. - الاصطياد الجائر. - غياب وسوء تطبيق اللوائح والقوانين.	تدنى مستوى دخل الصيادين. زيادة معدلات البطالة و الفقر. ضعف النشاط في قطاع النقل والقطاع التجاري. انخفاض نسبة مساهمة القطاع السمكي في الناتج المحلى للمحافظة. تدنى مستوى النشاط للصناعات السمكية. زيادة الهجرة الداخلية للصيادين.

القطاعات	المشكلات المحورية	الأسبـــــاب	النتـــائـــج
الصنـــاعـــة	❖ ضـــــعف القـطـاع الصناعي عموما. ❖ انخـفـاض مـسـاهـمـة الإنتـاج الصنـاعي في الناتج المحلي. ❖ ارتفاع تكاليف الإنتاج ❖ ضـعف الكادر الفني الصناعي. ❖ ضعف البنية التحية للمناطق الصناعية. ❖ الـزحف العـمـــراني على مناطق الخامات ❖ عـــدم توفـــر المناطق الصناعية المخدومة.	- غياب الدراسات الإستراتيجية للقطاع الصناعي. - غـيـــاب الدعم الفني لقطاع الصناعات الصغيرة والحرفية. - عـــــدم وجـــــود المخطـطات الإسـتـراتيـجـيـة لاسـتـغـلال الأرض وبـالتـــالي ازدواجـيـــة صرف الأراضي.	عـدم توفـر الحـمـاية المناسـبـة للمنتجات الصناعية. إغراق السوق بالمنتجات من غير دولة المنشأ.
الســيـــاحـــة	❖ تـدني مـــســـتـــوى الخدمات السياحية. ❖ تدني مـستـوى الوعي السياحي. ❖ ضـــعف الخـــدمـــات الأساسية.	- عـدم وجـود فنادق ذات تصنيف سياحي خمسة نجوم. - عدم الاهتمام بتصنيف الفنادق - تركز الفنادق في المدن الرئيسية - قلة أوعـــدم وجـــود منشـــأت سياحية ترفيهية. - قلة الكادر البـــشـــري المؤهل لخدمة القطاع. - طمس الهـــوية المعـــمـــارية باسـتـخـدام مـواد بناء دخـيـله على البيئة المحلية. - غياب التشريعات السياحية. - ضعف الترويج السياحي. - غياب التخطيط السياحي. - تفشي ظاهرة التسول. - ضعف الارشاد السياحي. اقتصار	الـتـركـيـز في الـبـرامج السـيـاحـيـة على مـواقع سـيـاحـيـة مـعـيـنة لـزيارتهـــا بشكل دائم وأهمـــال مواقع اخرى ذات أهمية سياحية. الـتـركـيـز على نمط الـسـيـاحـة الثقافية التاريخية دون استغلال مـقـومـات الأنماط الـسـيـاحـيـة الأخـــرى المتـــاحـــة الدينـيـــة الصحراوية ... الخ. تعرض العديد من المواقع الاثرية للعـبث وتعـرض القطع الاثرية للسرقة. تدني مستوى النظافة العامة في المدن والمواقع السياحية. أندثار العـــديد من المعـــالم التاريخية والاثرية.

القطاعات	المشكلات المحورية	الأسبـــــاب	النتـــائـــج
النقل	❖ ضـــعف القـــدرات و البنى الأساسية في قطـاع النـقـل فـي استيعاب متطلبات نقل البـــضـــائع و الركاب.	**النقل البري :** 1) عدم التزام الكثير من مشغلي وســائل النقل بالعــمل وفق قانون النقل. 2) العــديد من وســائل النقل قديمة وبحاجة إلى استبدالها. 3) عــدم توفــر المحطات والمرافق اللائقة. **النقل البحري :** 1- وجـود شـركـة شـحن وتفـريغ واحــدة ذات مــعــدات وآليــة محدودة وضعيفة. 2- عــدم وجــود اسطول تجــاري بحري وطني ومحدودية حجم الميناء الحالي. 3- خـروج أنبـوب النفط البـحـري في مــيناء المكلا عن الجـاهـزية واعـتـمـاد أحـد أرصـفـة الميناء المكون من رصيفين لاستقبال سفن النفط. **النقل الجوي :** - احتكار شركة الطيران اليمنية لحـركـه الطيـران والخـدمـات الارضية باهضة التكاليف. - صعوبه الاجراءات الجمركية. - ارتفاع اسعار وقود الطيران. - عدم اكـتـمـال منظومـة تشـغـيل مطار ســيــئــون أمــام حــركــة الطيران الليلي. - عـدم توفـر سـيـارات و مـعـدات الإنقاد بمطار سيئون.	عــدم توفــر خــدمــات نقل بري كافية. 1. ضــعف وانعــدام الخــدمــات البـحـرية أسـوة بما هو مـوجـود في الموانئ الأخرى. 2. ضعف نشاط الصادرات للمواد والمنتـجـات الوطنيـة واعـتـمـاد النشـــاط البـــحـــري على الاستيراد. 3. اقــتــصــار الدعم لمواد الوقــود والمحـــروقـــات لوســـائل النقل البرية. - - القـوة التنافـسـيـة للمطارات المجاورة. - زيادة حركه المسافرين بالطرق البرية.

القطاعات	المشكلات المحورية	الأسبـــــاب	النتـــائـــج
الكهـــــرباء	❖ تدني القـــــدرات التوليدية. ❖ قدم و تهالك الشبكة العامة للكهرباء.	- ضعف القدرات التوليدية. - إرتفاع أسعار المدخلات (قطع الغيار و المحروقات). - ضعف الشبكة الأرضية. - عشوائية التخطيط العمراني مما تهدد خطوط. - الضغط العالي و يعيق تنفيذ أعمال الصيانة. - ارتفاع نسبة الفاقد من الكهرباء - عدم كفاية الاعتمادات المالية. - التبعية المركزية الشديدة و عدم تحويل المخصصات المالية الخاصة بفرع المؤسسة إلى السلطة المحلية.	تدني معدل التغطية من الخدمات الكهربائية. ارتفاع تسعيرة الكهرباء. نقص الخدمة.
المياه و الصرف الصحي	❖ تدني استخراج المياه من حقول الآبار. ❖ تهالك شبكة التوصيل. ❖ تدني مستوى الصيانة. ❖ عدم وجود الصرف الصحي في بعض المديريات. ❖ عدم كفاية محطات الضخ.	- قلة حفر الآبار. - عدم وجود الحواجز و السدود المائية. - ضعف استثمارات الحكومة. - سؤ استخدام المياه من قبل المستهلكين. - ارتفاع نسبة الفاقد من المياه المنتجة. - الربط العشوائي للمياه. - التوسع العمراني. - قصور في الكوادر الفنية و قطع الغيار. - قصور في المحطات الاحتياطية. - ضعف مخصصات الصيانة. - إعادة تأهيل بعض محطات الضخ. - القصور في بعض محطات الضخ	- انخفاض منسوب المياه. - عدم انتظام تموينات المياه. - تلوث المياه. - انتشار الأوبئة و الأمراض. - انتشار بيارات الترشيح للقصور في المجاري. -تدني الوعي في استخدام شبكات الصرف الصحي.

القطاعات	المشكلات المحورية	الأسبـــــاب	النتـــائـــج
الطـــــرق	❖ ضـعف التـخطيط و التنفـيـذ السليم لشبكة الطرق.	- التشتت و التباعد الجغرافي الشاسع للمديريات. - قلة الدراسات و التصاميم لشبكة الطرق الداخلية. - ضـعف الإمكانيـات المادية و المالية لمكتب الأشغال. - المركزية الشديدة في التنفيذ و الإشراف.	- صعوبة التنقل بين المديريات. - صعوبة الوصول إلى عاصمة المحافظة من الأطراف النائية و إلى مراكز المديريات. - غياب الصيانة. - نقص الكادر التنفيذي. - غياب المختبرات الفنية والتجهيزات.
الاتصـــالات	❖ ضـعف التـغطيـة بخدمات الاتصالات.	- التشتت و التباعد الجغرافي و وعورة الطرق لا تسهل الوصول إلى كافة المناطق و محطات البث. - المركزية الشديدة في التخطيط و التنفيذ.	- 12 مديرية لا تزال محرومة من خدمة الهانف الثابت. - صعوبات التواصل. - ضعف خدمات التراسل في عواصم المديريات الرئيسة. - قلة مشتركي خدمة الإنترنت.
التعليـــم	❖ ضـعف مستـوى التعليم العام. ❖ ضعف تعليم الفتاة.	- قلة الصفوف الدراسية في بعض المديريات. - التسرب و الرسوب. - نقص التجهيزات والأثاث والوسائل التعليمية في بعض المدارس. - عدم استقرار المدرسين. - تأخر وصول الكتاب المدرسي في بعض المديريات. - عدم الاهتمام بسكن المدرسين و الطلاب والتعدية المدرسية في بعض مدارس الأرياف. - تباعد المدارس عن التجمعات السكنية وعدم توفر وسيلة لنقل الطلاب. - التعليم المختلط.	- ارتفاع معدل الرسوب و التسرب. - الزواج المبكر. - البطالة و الفقر. - ضعف مخرجات التعليم. - عدم استكمال المناهج الدراسية في بعض المدارس وقله استيعاب المناهج من قبل الطلاب. - تدني معدل التحاق الإناث بمؤسسات التعليم.

القطاعات	المشكلات المحورية	الأسبـــــاب	النتـــائـــج
		- قلة المعلمات وخصوصا في الأرياف. - العادات و التقاليد. - الزواج المبكر.	
الصحة	❖ تدني مستوى الخدمات الصحية.	- غياب الأجهزة المختبرية الحديثة. - نقص التجهيزات. - نقص الموازنات المعتمدة. - ضعف أداء صندوق الدواء. - نقص الكادر النسوي الصحي المدرب والمؤهل. - عدم وجود شبكة صرف صحي. - محدودية فرص التوظيف.	- النقص والضعف في التأهيل والتدريب للكادر الصحي. - غياب ونقص الكادر التخصصي في بعض المستشفيات. - ضعف في تقديم بعض الخدمات التشخيصية. - قلة ونقص في الكادر النسائي. - نقص في الأجهزة والمعدات الطبية والتجهيزات للمرافق الصحية وانعدامها في البعض. - عدم وجود مراكز تخصصية. - غلاء سعر الأدوية وضعف في نشاط وعمل صندوق الأدوية. - انتشار واستيطان بعض الأمراض الوبائية. - ضعف الرقابة والإشراف والمحاسبة على مخازن الأدوية وسوء الخزن والحفظ. - عدم توفر الأدوية المجانية في بعض المستشفيات. - ضعف إقامة حملات التوعية الصحية الشاملة. - ضعف نشاط القطاع الخاص. - غياب الصيانة الدورية للمرافق الصحية. - عدم كفاية المخصصات التشغيلية.

القطاعات	المشكلات المحورية	الأسبـــــاب	النتـــائـــج
الشبـــاب و الرياضـــة	❖ ضعف البنية التحتية لقطاع الشباب والرياضة وتدني مستوى الأنشطة الرياضية. ❖ ضعف التدريب والتأهيل للحكام والمدرسين. ❖ نقص التجهيزات للأنشطة الرياضية. ❖ نقص الاعتمادات المالية للأندية والاتحادات.	- تدني الاعتمادات الحكومية لاستعمال وبناء المنشآت الرياضية. - ضعف دعم القطاع الخاص لبناء المنشآت الرياضية. - ضعف في ممارسة الأنشطة الرياضية. - ضعف التغذية للرياضيين. - ضعف الحافز المادي والمعنوي للرياضيين. - عدم التفرغ الكامل من قبل الرياضيين. - التدخين.	- التذمر بين الرياضيين. - تدهور صحة الرياضيين. - تدني النتائج المحققة للأندية في الدوري العام. - تدهور مستوى الأنشطة للأندية.
التعليـــم الفنـــي	❖ مخرجات التعليم الفني لا تكفي لسد فجوة الطلب على القوى العاملة الماهرة.	- قلة المعاهد و المراكز. - قلة التخصصات. - غياب التخصصات المطلوبة لتطوير الأنشطة الصناعية الواعدة. - فجوة الورش و الصفوف الدراسية. - النقص في التجهيزات ووسائل التدريب.	- النقص الشديد في العمالة الماهرة. - استخدام عمالة تقليدية او غير ماهرة. - تدني إنتاجية العمل في الصناعة والإنشاءات بشكل خاص.
المـــرأة و التنميـــة	❖ تدني وضعية المرأة و مستوى مشاركتها في التنمية.	- العادات و التقاليد. - تفشي الأمية بين النساء. - ضآلة فرص العمل المتاحة للمرأة. - ضعف وضآلة تدريب المرأة العاملة. - قلة تأثير العمل الإعلامي و التوعوي بحقوق المرأة و واجباتها	- إنتشار الأمية بين النساء. - ضعف التحاق الفتيات بالتعليم - تسرب الفتيات من التعليم. - تعثر وصول المرأة إلى مواقع إتخاذ القرار. - ضعف المشاركة المجتمعية. - زيادة فقر الأسر التي تترأسها المرأة.
مكافحة الفقـــر	❖ ضعف آليات مكافحة الفقر.	- قلة المخصصات المالية. - العدد المرتفع للأسر الفقيرة. - قلة و محدودية المصادر الأخرى (المنظمات الخيرية، فاعلي الخير، برنامج الأسر المنتجة..) - ضعف الرعاية الاجتماعية. - ضعف فرص التأهيل و التدريب.	- تزايد عدد الفقراء.

القطاعات	المشكلات المحورية	الأسبـــــاب	النتـــائـــج
المجتمع المدني	❖ ضعف البناء المؤسسي لمعظم منظمـــات المجتمع المدني. ❖ غياب آلية التنسيق بين منظمات المجتمع المدني.	- قلة الموارد. - القصور المؤسسي. - التباعد الجغرافي لنطاق عمل المنظمات. - فقدان آليات التنسيق و التعاون - العلاقات الضعيفة مع المؤسسات و الهيئات الحكومية. - قلة المنظمات الفاعلة في مجالات التنمية المحلية.	- عدم إشراك المنظمات في وضع الخطط و البرامج. - تركز عمل منظمات المجتمع المدني على العمل الخيري والاجتماعي. - تدني مشاركة المرأة في الحياة العامة. - اعتماد عمل منظمات المجتمع المدني على المعونات المقدمة من أهل الخير.
السلطة المحلية	❖ ضعف مستوى أداء و كفاءة الأجهزة التنفيذية والمجالس المحلية. ❖ ضعف الموارد المحلية.	- قلة الكوادر الإدارية والفنية المتخصصة في جميع وحدات السلطة المحلية في مركزي المحافظة و المديريات. - حداثةالمجالس المحلية و ضعف دورها في التنمية المحلية. - تدني مستوى كفاءة و قدرات الكوادر في الأجهزة التنفيذية. - ضعف التدريب و التأهيل للكوادر. - ضعف الموازنات التنفيذية. - قلة الخانات الوظيفية. - عدم استغلال كافة الأوعية المتاحة - عدم استكمال كافة الفروع المالية في المديريات. - قصور في الوعي الضريبي لدى المكلفين. - التباعد الجغرافي بين المناطق في إطار المديريات و بينها و بين مركزي المحافظة.	- قصور تطبيق قانون السلطة المحلية ونظام اللامركزية الإدارية و المالية. - تعارض قانون السلطة المحلية مع بعض القوانين السابقة له. - عدم استكمال البنية المؤسسيةللمكاتب التنفيذية. - قلة الموارد المالية المحلية.

المشكلة المحورية العامة :

تتلخص المشكلة المحورية العامة لمحافظة حضرموت في :

ضعف الإدارة التنموية للمحافظة والمنعكس في ضعف الاستفادة من الموارد والقدرات المتاحة والواعدة والمزايا النسبية في رفع وتائر التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولزيادة فرص العمل والتخفيف من الفقر.

الفصـــل الخـامـس

الإســتراتيجيــة التنمويــة

5-1 الرؤية الإستراتيجية :

تنبثق الرؤية الإستراتيجية لمحافظة حضرموت للنمو و التخفيف من الفقر من :

1. الواقع الحاضر لمستوى التنمية الاقتصادية و البشرية للمحافظة.
2. من الطموحات والتطلعات بعيدة المدى لرفع معدلات النمو وتحسين مستوى معيشة السكان المادية والثقافية والحضارية.
3. توجه الدولة إلى تعزيز نظام اللامركزية والدور التنموي للسلطات المحلية
4. الترابط و التناسق مع الإستراتيجيات الوطنية و أهداف التنمية الألفية.

تهدف الرؤية الإستراتيجية إلى الاستفادة القصوى من الموارد الواعدة و القدرات و المزايا النسبية لتحقيق الزيادة المضطردة في وتائر النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل و التخفيف من الفقر. و تتمثل في خلق قطاعات إنتاجية زراعية و صناعية و سمكية واعدة معتمدة على تنمية بشرية متكاملة و تطوير الإدارة التنموية للسلطة المحلية لتتمكن من الاستخدام الأمثل للموارد و المزايا و على بنية أساسية واعدة و متطورة.

وعلى هذا الأساس يمكن صياغة الرؤية الإستراتيجية لمحافظة حضرموت لعام 2015م :

"حضرموت مركز اقتصادي وتجاري وثقافي جاذب للإستثمارات المحلية والأجنبية بقدرات بشرية عالية المستوى وبإدارة متطورة للتنمية المحلية"

5-2 الأهداف الإستراتيجية للرؤية التنموية :

تعكس التوجهات الإستراتيجية لمحافظة حضرموت من المنظور الإستراتيجي ماذا نريد أن نحقق لتجاوز الأبعاد الإشكالية في الواقع الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و الجغرافي الراهن و ما يعترضه من إشكاليات و تحديات تعترض الإنطلاقة التنموية و مسيرة التطوير البناءة وفق التوجهات العامة و سياسات التنمية في الجمهورية اليمنية، وما يقابل ذلك من الطموحات (الرؤية الإستراتيجية وغاياتها) لتجاوز هذا الواقع و الدفع به إلى الآفاق الرحبة للتنمية و التطوير. إن تحديد التوجهات الإستراتيجية يشكل البداية المنطقية للتعامل الإيجابي مع النتائج السلبية للمشكلات القائمة وفقا لمحاور الإستراتيجية.

وفي ظل هذه الرؤية، تهدف الإستراتيجية إلى تعزيز استدامة التنمية، من خلال التركيز على الأهداف الإستراتيجية الخمسة التالية :

1. تطوير قطاعات اقتصادية إنتاجية قادرة على خلق فرص العمل وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

2. الارتقاء بالمستوى العلمي والصحي والثقافي للإنسان بحيث يكون أكثر قدرة على الإنتاج والعطاء والإبداع.
3. تطوير البنية التحتية الأساسية اللازمة لتشجيع جذب الاستثمارات للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية.
4. تنمية خدمات واقتصاديات المجتمعات المحلية.
5. تطوير قدرات السلطة المحلية في إدارة التنمية على مستوى المحافظة والمديريات.

3-5 محاور الإستراتيجية وأهدافها :

إن تحقيق التوجهات الإستراتيجية وفق الرؤية الإستراتيجية وغايتها العامة يتطلب العمل على عدة محاور تتبلور فيها هذه التصورات بشكل تكاملي هادف وهي كالتالي :

- محور تنمية القطاعات الاقتصادية الإنتاجية
- محور تنمية الموارد البشرية
- محور تطوير البنى التحتية الأساسية
- محور تنمية المجتمعات المحلية
- محور تطوير إدارة التنمية المحلية

محور تنمية القطاعات الاقتصادية الإنتاجية :

- زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي، ورفع الأهمية النسبية لمساهمة المحافظة في خلق الناتج المحلي على المستوى الوطني والعمل على تجاوز المعوقات والاختناقات الداخلية في كل قطاع وعلى وجه الخصوص :

الزراعة :

- زيادة وتحسين الإنتاج الزراعي(نباتي، حيواني) كما ونوعا.
- التركيز على إنتاج السلع ذات الميزة النسبية في الإنتاج كالبصل والعسل والنباتات الطبية والعطرية والليمون.
- إقامة مراكز تصدير للسلع ذات الميزة النسبية في إنتاجها.
- إعداد دليل استثماري للمشروعات الزراعية المؤهلة لرفد القطاع الزراعي بالوادي بالتصنيع الغذائي المعتمد على المادة الخام المنتج محليا ومشروعات منتجة للمدخلات الزراعية التي تمول القطاع الزراعي باحتياجاته من المدخلات والمستلزمات الزراعية.
- تحسين المستوى المعيشي لصغار المزارعين.
- الحفاظ على الموارد الزراعية الطبيعية المتاحة من الاستنزاف والتدهور، وعلى البيئة من التلوث.
- إستغلال الاراضي الزراعية الصالحة للزراعة خصوصا في مديريات حجر، غيل بن يمين، دوعن وإمكانية استصلاح أراضٍ جديدة وزراعات محمية يمكن استثمارها لإنتاج المحاصيل التي تتميز بها هذه المناطق مثل النخيل، المانجو، الليم الحامض، والسمسم، والبصل والثوم والقطن والبطيخ، والتبغ، الحناء.
- إنشاء شركات مساهمة لتصدير المنتجات الزراعية ذات الإنتاج الفائض (الطماطم، والتمور والبصل وغيرها) من خلال تجهيزها وتغليفها وحفظها بشكل جيد وتسويقها وإنشاء مخازن حفظ كبيرة لاستيعاب الكميات الفائضة لبعض المحاصيل خاصة في بعض المواسم.

- الاستثمار في مجال توفير الخدمات الزراعية والبيطرية و إنتاج البذور والشتلات.
- الاستثمار في مجال إنتاج الأعلاف ومن ثمً في مجال الإنتاج الحيواني وتربية المواشي والدواجن وكذلك تربية النحل وإنتاج العسل. حيث تعتبرّ منتجات الثروة الحيوانية من المنتجات المهيأة للتطور والنمو، لتغطية الاستهلاك المحلي والتصدير للخارج.
- انشاء محطات لتكاثر النخيل بالأنسجة لما لهذه الشجرة من أهمية في محافظة حضرموت ولتحسين نوعية النخيل وتكاثره .
- الاستثمار في مجال الصناعات الغذائية للمحاصيل المنتجة بساحل حضرموت مثل التمور والمانجو والليم الحامض وجوز الهند (النارجيل) والباباي ومنتجات نحل العسل.

الصيد البحري :

- تتطلب الزيادة في الإنتاج السمكي تطوير أنشطة القطاع بشكل عام، و على وجه الخصوص ما يلي : الزيادة في الناج
- إعطاء الأولوية للاصطياد الساحلي التقليدي من اجل ضمان تامين دخول الصيادين واستقرارهم في مزاولة الاصطياد وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية في أماكن تجمعاتهم خاصة خدمات التعليم، الصحة، المياه، الكهرباء و الطرق.
- دعم مركز علوم البحار بالمحافظة وتفعيل دوره في دراسة المخزون السمكي على مستوى المحافظة وبحسب الأنواع وتمكينه من إجراء الدراسات والأبحاث السمكية للحفاظ على الثروة السمكية.
- العمل على تحديث وتفعيل دور إدارة الرقابة والتفتيش البحري وتزويدها بالقوارب والمعدات والتجهيزات اللازمة لكي تتمكن من أداء مهامها في مكافحة التهريب وضبط الاصطياد العشوائي بالتنسيق مع السلطات المحلية بالمحافظة.
- تطوير البنية التحتية للقطاع السمكي بالمحافظة من خلال استكمال بناء الموانئ والالسنة البحرية وتهيئة مواقع الإنزال وإنشاء مخازن التبريد ودعم أسطول نقل الأسماك وتوفير القوارب المحسنة ومعدات الاصطياد.
- مراجعة وتحديث التشريعات والنظم واللوائح المتعلقة بتنظيم أنشطة قطاع الثروة السمكية وزيادة مساهمته الفعالة في الاقتصاد الوطني والناتج المحلي
- الاستمرار في تشجيع توسيع شبكة التسويق الداخلي للمنتجات السمكية وتنمية الصادرات السمكية والالتزام بمعايير الجودة العالمية في عمليات التحضير والتعبئة والنقل.
- العمل على تطوير وتحسين أساليب عمل الإرشاد السمكي.
- تطوير وتحديث المؤسسات السمكية العاملة بالمحافظة (مصنع تعليب الأسماك بالمكلا، المؤسسة العامة للاصطياد الساحلي م/حضرموت) حتى تتمكن من زيادة إنتاجها وتحسين جودة منتجاتها.
- توسيع قاعدة التسليف والائتمان السمكي والعمل على استغلال القروض المحلية والخارجية استغلالا جيدا.
- تعزيز وتنمية قدرات المنتجين من الصيادين وتوسعة نطاق خدماتهم وإقامة المزيد من مراكز الاستلام.
- العمل على تطوير نظم المعلومات والإحصائيات بطرق حديثة وتزويد مكتب وزارة الثروة السمكية

بالمحافظة بالوسائل والمعدات اللازمة لذلك، إضافة إلى تنفيذ برامج تدريب وتأهيل لموظفي المكتب.

- تشجيع الاستثمار في القطاع السمكي وخاصة في مجال الاستزراع السمكي وتقديم المزايا والتسهيلات وتبسيط الإجراءات حيث توجد فرص استثمارية كثيرة بالقطاع السمكي :
- تأسيس شركات خاصة صغيرة ومتوسطة وكبيرة في مجالات الاصطياد والتصنيع للأسماك وتوفيرها لتلبية احتياجات السوق المحلية المتزايدة ولأغراض التصدير.
- تعزيز قدرات نقل الأسماك وحفظها من خلال الاستثمار في مجالات أسطول الصيد كالحاويات وتوفير ثلاجات التخزين والتبريد وتحسين قاعدة التداول وطرق التحضير.
- إنشاء مزارع لتربية الأسماك والأحياء البحرية.
- إنشاء مصانع لإنتاج مواد الاصطياد من القوارب والشباك ومواد الصيد المختلفة.
- إنشاء وحدات طحن الأسماك لتوفير الأسمدة للزراعة وأعلاف الدواجن.

الصناعـــة :

إيجاد البنية الأساسية للصناعة في ساحل حضرموت من خلال :

- إقامة مصافي النفط .
- ب- إقامة المنطقة الصناعية والخدمات الضرورية لها .
- ج- دعم وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير التمويل والتدريب والتأهيل والاستشارات الفنية المتخصصة.
- د- تكثيف الجهود في البحث عن المعادن والمواد الصناعية الأخرى وتوفير الأموال الضرورية لذلك .
- تحقيق التكامل الاقتصادي بين القطاع الصناعي و بقية القطاعات الإقتصادية الأخرى
- القيام بمسح صناعي على مستوى مناطق ساحل حضرموت للصناعات الحرفية بهدف معرفتها والتعرف على أماكن تواجدها وتوفير الأموال الضرورية لعملية تطويرها .
- إعادة تخطيط منطقة الصلب - طريق وادي حضرموت مع ضم المنطقة الشرقية الشمالية (حتى وادي شحير) إليها، لتصبح منطقة صناعية وسطية للصناعات المتوسطة والكبيرة، ومحطه توليد الطاقه.
- إعتماد منطقة شمال الضبة للصناعات الكيماوية والبتروكيماوئية بحيث يتم إعداد دراسات تفصيلية خلال السنوات القادمة لهذة المنطقة .
- إعتماد منطقة صناعية تجارية ضمن مخططات الميناء الجديد بمنطقة ضبة وذلك لإنشاء الصوامع الخاصة باستلام المواد التي يتم نقلها بشكل سائل أو سائب إلى المحافظة (القمح، الأرز، السكر، الزيوت وغيرها).
- أن تكون منطقة فوه (خلف مؤسسة الدواجن) للصناعات الصغيرة والحرفية والمتوسطة بهدف نقل الورش الإنتاجية من داخل مدينة المكلا لضمان سلامة البيئة من الضوضاء، ومخلفات الورش من الزيوت والشحوم.. الخ.
- إن خصائص وادي وصحراء محافظة حضرموت تسهل إقامة بعض الصناعات الخفيفة والثقيلة والتي تتوفر بعض عوامل نجاحها وعلى سبيل المثال :-
- توجد مواد خام بكميات كبيرة لقيام صناعة الاسمنت.
- توجد مواد خام منتوجات زراعية تؤهل لقيام صناعة الطماطم والتمور والزيوت والخضروات.

- توجد إمكانية إقامة حظائر تربية أغنام حديثة لتلبي حاجة السوق المحلي من اللحوم والألبان ومشتقات الألبان وتوفير مواد خام لصناعة الجلود .
- توجد إمكانية إقامة حظائر تربية الدواجن لتلبية حاجة السوق من الدجاج والبيض.
- توجد مواد خام مثل شمع العسل يتم إتلافه والعبث به بحاجة فقط إلى مصنع صغير يستوعب هذه المواد وإعادة تصنيعها حتى يتم الاستغناء عن الاستيراد من الخارج.
- توجد إمكانية إقامة صناعة الملابس لسد حاجة السوق المحلية وعمل معامل خياطة على أساس استيراد القماش جاهز من الخارج وعمل معامل خياطة متطورة تسهم في تغطية حاجة السوق المحلي.
- إلى جانب عدد كبير من الصناعات المتوسطة التي نرى إن وجودها سيساهم في تطوير مستوى معيشة الشعب ورفد الاقتصاد الوطني من حيث الحد من استيراد بعض المواد بالعملة الصعبة وضمان توفير محتاجات السوق المحلي بسلع ممتازة وبأسعار ممتازة أيضا.

السياحة :

- الاهتمام بالمنتج السياحي وتهيئته وتصنيعه وتسويقه سياحياً .
- الترويج للمنتج السياحي بوادي حضرموت والصحراء .
- البحث عن اسواق جديدة للطلب السياحي دون الاعتماد على الاسواق التقليدية .
- تسهيل اجراءات دخول السياح الاجانب في المنافذ البرية والبحرية والجوية .
- الصيانة والترميم للمعالم الأثرية وفقاً للطرق العلمية حفاظاً عليها من الإندثار.
- حماية الشواطئ والمياه البحرية من التلوث من خلال تفعيل منظمات حماية البيئة بالمجتمع .
- تشجيع ودعم الصناعات الحرفية التقليدية بالمحافظة.
- تشجيع الدراسات والحفريات الأثرية بالمحافظة .
- إقامة الفنادق السياحية وبالذات بين مستوى نجمتين إلى ثلاث نجوم التي تناسب مع كل الدخول وتخدم السياحة الخارجية والداخلية.
- إقامة القرى والمنتجعات والمنتزهات السياحية.
- إقامة الاستراحات والمطاعم السياحية درجة أولى.
- إقامة مدن وحدائق ألعاب وأندية ترفيهية.
- تطوير واستغلال موارد العلاج الطبيعية.
- إقامة الشاليهات السياحية.
- توفير القوارب البحرية والنقل السياحي البحري.
- حماية الشواطئ البحرية من الزحف العمراني والتخطيط العشوائي للمدن .

النقـــل :

- إنشاء الميناء الجديد للمحافظة.
- قيام الدولة في إطار إنشاء الميناء الجديد بالمساعدة في تجهيز بعض المكونات الرئيسية للميناء أو

المرحلة الأولى أو جزء منها على الأقل وعدم اعتمادها كلياً على الاستثمار في هذا القطاع لصعوبة المجال البحري إضافة إلى الاستفادة من الوقت وعدم ضياعه في مشاورات مع المستثمرين.

- تشجيع القطاع الخاص في الاستثمار في مجال النقل البحري بإنشاء شركات نقل بحرية وخاصة نقل المواد المنتجة محلياً مثل النفط الخام و الحجارة والأسماك وغيرها .
- إنشاء مناطق حرة ومناطق صناعية .
- تحديد مساحات منفصلة للجمارك وكذا وقوف الشاحنات .
- تحديث أسطول النقل البحري وتكامله مع عمليات النقل البحري بكافة قطاعاته .
- التكامل بين النقل البحري والجوي والبري .
- إنشاء أحواض ترميم وإصلاح البواخر كخطوة لإنشاء صناعة بناء السفن .
- قيام الدولة بإنشاء شركة نقل بحري مساهمة لنقل المواد النفطية كان خام أو مكررة أسوة بتجارب الدول المجاوره والتي أصبحت ناجحة في هذه القطاعات منذُ سنين عديدة وعدم التركيز على القطاع الخاص فقط.
- تعديل قوانين النقل عبر البحر وإعطاءها ميزة تنافسية ترجحها على النقل عبر الوسائل الأخرى خاصة للبضائع القادمة من المصدر الرئيسي والتي سيكون لها مردود على هذا القطاع وتقليص عمليات التهريب ولما سيكون له مردود على القطاعات المحلية كانت نقل بري أو أعمال شحن وتفريغ أو خزن وغيره كما سينعكس إيجاباً على عدم استهلاك الطرقات والأضرار بها من جراء الحمولات الكبيرة واستهلاك المواد النفطية المدعومة .
- توفير البضائع من بلد المنشأ مباشرة سيقلل التكلفة ويخلق منافسة بين الدول وبالتالي سيكون له مردود على مجمل النشاط في المنطقة .
- التأمين الغذائي والاستفادة من القوانين الدولية في مجال النقل البحري .
- تشجيع التوجه نحو التعليم والتدريب البحري من خلال السعي لإنشاء معهد بحري للتدريب والتعليم البحري.
- منح سلطة الطيران المدني الاستقلال الإداري والمالي من اجل تعزيز دورها الرقابي والتنظيمي لقطاع النقل الجوي والعمل على أسس تجارية تنفيذا لتوجهات الحكومة الهادفة إلى تطوير قطاع النقل الجوي والطيران المدني أسوة بميناء المكلا.
- تقديم أفضل التسهيلات في مطار الريان لتشجيع السياحة القادمة إلى حضرموت (علاجية، دينية، موسمية، ترفيهية).
- تطوير البنية التحتية لمطار الريان لزيادة قدرته التنافسية لجعله مركز جذب للحركة الجوية ولشركات الطيران العالمية وزيادة استغلال المطار.
- الاستمرار في استكمال شبكة الطرق الرئيسية والثانوية والفرعية لخدمة المناطق ومواقع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية.
- الاستمرار في تنفيذ مشروعات الطرق السريعة والمزدوجة لاستكمال محاور الحركة المرورية.
- رفع مستوى الطرق القائمة وفق متطلبات الحركة المرورية.
- الاستمرار في رفع مستوى طرق الربط بين المحافظة والدول المجاورة.
- العمل على تحسين أساليب تنفيذ الطرق الترابية وصيانتها. والأخذ بالتقنيات الحديثة لرفع مستوى

السلامة على شبكة الطرق. ومراعاة التوازن في تنفيذ الطرق بين المناطق.

- إجراء الدراسات اللازمة لتحديد حجم الحركة القائمة والمتوقعة على وسائط النقل، واتجاهات تدفقها، ووضع الخطط المستقبلية لإجراء التوسعات اللازمة على أساس نتائج هذه الدراسات.
- تفعيل دور القطاع الخاص في نشاطات قطاعي الطرق والنقل من خلال تطبيق نظام البناء، ثم التشغيل والصيانة، ثم الاسترداد وتنفيذ وصيانة وإدارة الطرق السريعة.
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاعي النقل البري والبحري
- تشجيع القطاع الخاص على إقامة وتشغيل وإدارة محطات نقل الركاب المركزية

تحسين البيئة الاستثمارية :

- تعزيز إجراءات الإصلاح الشاملة في الجوانب الإدارية والقضائية والأمنية بجانب الإصلاحات الاقتصادية و خصوصا ما يلي:
- مكافحة أوجه الفساد والذي هو من أهم المعوقات أمام المشاريع الكبيرة للمستثمرين.
- معالجة سليمة لقضايا أراضي الاستثمار من خلال :-
- تحديد مناطق صناعية مخدومة تصرف بشكل فوري ودون تعقيدات للمستثمر وبشروط أقامة المشروع.
- تحديد مناطق الاستثمار السياحي وامتلاك الدولة لها وتصرف بشكل فوري للمستثمر وبشروط إقامة المشروع.
- تحديد مناطق للاستثمار الزراعي والترويج لهذا الاستثمار عن طريق عرض الأرض ودراسة المشروع وتقديم ذلك للمستثمر الراغب في هذا المشروع .
- وبشكل عام فانه ينبغي أن تكون هناك خارطة استثمارية واضحة لاستغلال الأرض، وتكون الأرض متوفرة وبيد الدولة يتم صرفها بصورة متزامنة مع الموافقة على المشروع المعنى .
- تحسين القضاء التجاري والذي ترفع إليه القضايا الاستثمارية، ويمكن العمل على استحداث شعب قضائية خاصة بقضايا الاستثمار كون البعض منها إدارية أو مع مؤسسات حكومية .
- القضاء على الفساد في الأجهزة الأمنية والقضائية، وهذا عامل مهم جداً في جذب رؤوس الأموال الأجنبية.
- معالجة القضايا المؤدية إلى الإغراق والتهريب، وإيجاد وسائل لحماية الإنتاج الصناعي المحلي، وذلك عن طريق تفعيل الضرائب والرسوم الجمركية كأدوات حماية للإنتاج المحلى وخاصة في السنوات الأولى للإنتاج.
- إيجاد حماية معينة للإنتاج الصناعي والزراعي أمر مهم جدا ولكن مع التقيد بالمواصفات والمقاييس اليمنية.
- إعداد خارطة استثمارية للمحافظة تشمل جميع القطاعات، ويتم فيها تقديم الفرص الاستثمارية و المواقع المخصصة لها ومعلومات أولية حول تلك الفرص ومبررات توقع جدوى تلك المشاريع .
- دراسة الحوافز والمزايا المحددة في قانون الاستثمار الحالي، وذلك لغرض إعطاء حوافز ومزايا أكثر للقطاعات أو المشاريع التي تظهر الخارطة الاستثمارية أهمية الترويج لها لأسباب تتعلق بالبطالة، أو لزيادة التصدير أو عزوف المستثمرين عن الاستثمارات فيها.
- دراسة البديل الأفضل لتقليل متابعات المستثمر وانجاز مشروعة.
- تطبيق نظام النافذة الواحدة القطاعية ووضع اللوائح الشفافة لتطبيقه مع التأكيد على اعتماد مبدأ الإدارة الاقتصادية الكفؤة والمتطورة لإدارة هذه النافذة.

محور تنمية الموارد البشرية :

التعليم :

- التوسع في بناء المدارس و الفصول الإضافية و خاصة في الأرياف
- استكمال تجهيز المدارس
- سد النقص في أعداد المعلمين و المعلمات خصوصا
- الاهتمام بالأنشطة اللاصفية
- الحد من التسرب
- التوسع في تعليم الفتاة

الصحة :

- تقوية خدمات الرعاية الصحية الأولية وخصوصاً الرعاية الصحية الوقائية وخدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والأمومة الآمنة .
- تطوير وتعزيز الإدارة الصحية .
- مكافحة الأمراض السارية والمستوطنة وسوء التغذية وتخفيض المخاطر التي تهدد صحة الأم والطفل .
- زيادة نصيب المرافق الصحية من الموازنات التشغيلية بما يؤمن الحد الأدنى لتسيير عملها ونشاطها.
- رفع مستوى الخدمات الصحية وترسيخ مبدأ المشاركة في الإدارة والتخطيط والتنفيذ والإشراف والتقييم وتنمية الموارد البشرية وتفعيل السياسة الدوائية.
- إسهام وإشراك وتشجيع المجتمع واللجان والمجالس الصحية في إدارة المؤسسات الصحية ومراقبة الأداء والعمل والتقييم المستمر.
- تكامل دور القطاع الخاص والمجتمعات مع الحكومة في تقديم الخدمات الصحية وخصوصاً خدمات الرعاية الصحية
- التوزيع العادل والمتوازن للموارد والقوى العاملة الصحية والتنمية البشرية بين المرافق الصحية .
- تحقيق تكامل صحي وقائي في إطار القطاع الصحي وكافة القطاعات الأخرى الزراعة المياه ... الخ المعنية.
- تعزيز خدمات الرعاية الطبية والتمريضية وتطوير الخدمات التشخيصية وخدمات التموين والإمداد وسلامة نقل الدم ومأمونيته - تنفيذ نظام الإحالة - التدريب أثناء الخدمة والدورات التنشيطية والتعليم المستمر.
- تفعيل مشاركة المجتمع وسياسة استعادة كلفة الدواء.

التعليم الفني :

- زيادة عدد المعاهد التقنية و المهنية و مراكز التدريب المهني.
- زيادة عدد التخصصات بالمعاهد المهنية و التقنية و مراكز التدريب .
- زيادة الورش و الصفوف الدراسية و القاعات و المباني الادارية بالمعاهد المهنية و التقنية .
- إنشاء عدد من كليات المجتمع.

- تجنب البناء الافقي و اعتماد البناء الراسي للمباني .
- توفير التجهيزات الحديثة بالورش بالمعاهد المهنية و المعاهد الجديدة
- توفير المخرجات المالية الكافية على اساس كلفة المتدرب الواحد
- زيادة الطاقة الاستيعابية للمعاهد و المراكز
- توفير معاهد خاصة للفتاة
- تطوير المناهج و تجديدها
- تأهيل الكوادر في التعليم المهني داخليا و خارجيا
- تطوير التعاون بين المؤسسات للقطاع الخارجي العام
- تطوير التعاون بين مؤسسات التنمية الدولية العاملة بالجمهورية
- زيادة الاهتمام بالجانب التوعوي و التوجيهي للتعليم الفني .

المرأة و التنمية :

- تحقيق زيادة في معدل التحاق الفتيات بالتعليم الأساسي و الفني و الثانوي و الجامعي
- تكثيف برامج محو الأمية للنساء
- خفض نسبة تسرب البنات من التعليم
- تحقيق زيادة في فرص العمل للمرأة في القطاعات الاقتصادية
- زيادة و توسيع الإقراض للنساء عموما و المتصلة ببرامج الأسر المنتجة خصوصا
- زيادة عدد حالات الضمان الاجتماعي للأسر الفقيرة
- إتاحة كافة الفرص الممكنة لوصول المرأة إلى مواقع إتخاذ القرار
- تكثيف و توسيع أنشطة الجمعيات النسوية و خصوصا في المجتمعات التقليدية و تطويرها
- ضمان مشاركة المرأة في تخطيط وتقييم ادارة الموارد
- تمكين المرأة في ادارة المشاريع وتحسين مستوى دخل الأسرة

الشباب و الرياضة :

- استكمال وبناء البنية التحية لقطاع الشباب والرياضة وتوسيع الأنشطة الرياضية وزيادة أعضاءها ورفع مستواها.
- رفع مستوى التأهيل للحكام والمدربين
- زيادة التجهيزات للأنشطة الرياضية
- زيادة الاعتمادات المالية

مكافحة الفقر :

- الإهتمام بالدراسات و البحوث الاجتماعية للفئات الفقيرة في المجتمات المحلية
- الاهتمام بالتأهيل والتدريب للفقراء .
- توسيع عمل شبكة الأمان الاجتماعي .
- زيادة سقف الإعانات الشهرية لصندوق الرعاية الاجتماعية .

- ❖ الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة.
- ❖ توسيع نشاط صندوق الإقراض.
- ❖ زيادة عدد الأسر المنتجة.
- ❖ رفع مستوى الرعاية الاجتماعية.
- ❖ تطوير القدرات الذاتية للفقراء وتمكينهم من مصادر مدرة للدخل.
- ❖ إنشاء فروع ومكاتب وصناديق وبرامج الإقراض الميسر وتوسيع الخدمات المالية إلى غالبية المديريات.
- ❖ التوسع في صرف القروض من حيث أعداد المستفيدين والمشاريع.
- ❖ إنشاء عدد من مراكز تنمية المجتمع والأسر المنتجة لتشمل جميع المديريات.
- ❖ إدماج المتدربين في سوق العمل
- ❖ توسيع مشاريع و أنشطة الصندوق الاجتماعي للتنمية و مشروع الأشغال العامة.
- ❖ زيادة عدد المستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية .
- ● دفع عدد المؤمن عليهم من العاملين في القطاع الخاص.
- ● الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة والعجزة.
- ❖ فتح فروع لمراكز الأسر المنتجة في مديريات المحافظة.
- ● زيادة النسبة التشغيلية لمشروع الإشغال العامة.
- ● تمكين أبناء المحافظة من الحصول على فرص عمل اكبر في الشركات النفطية العاملة في المنطقة.

المجتمع المدني :

- ❖ تعزيز علاقات التعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني
- ❖ العمل على إيجاد مقرات خاصة لمنظمات المجتمع المدني
- ❖ الزيادة في تأسيس جمعيات جديدة
- ❖ رفع مستوى فعالية وقدرات نشاط منظمات المجتمع المدني القائمة
- ❖ تحسين مصادر دخل الجمعيات بإنشاء بعض المشاريع التنموية لتحصل على دخل ثابت
- ❖ إشراك منظمات المجتمع المدني في تحديد الاحتياجات وإعداد الخطط والمشاريع
- ❖ مشاركة منظمات المجتمع المدني في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر
- ❖ تمكين منظمات المجتمع المدني من المشاركة في اعداد تقارير المتابعة والتقييم للسياسات والاستراتيجيات التنموية ورفع مهاراتهم لهذا الغرض
- ❖ العمل على إيجاد قاعدة معلوماتية للبيانات لنشاط منظمات المجتمع المدني.

محور تطوير إدارة التنمية المحلية :

- ❖ تحقيق إدارة فعالة للتنمية المحلية باستكمال وتطوير البناء المؤسسي لأجهزة السلطة في المحافظة والمديريات وتوفير المقرات والمجمعات الإدارية والتجهيزات من المعدات والأثاث.
- ❖ تطوير و تأهيل الكادر.

- بناء شبكة لقواعد المعلومات و تحديث قواعد المعلومات باستمرار، و تطوير القدرات التحليلة والتقييمة للكادر المختص.
- رفع مستوى البنية التحتية في جميع مديريات المحافظة وإعطاء الأولوية للمديريات النائية والمحرومة.
- تعزيز نظام اللامركزية و التدرج في تطبيق كافة الصلاحيات الممنوحة بمقتضى القانون.
- تنمية الموارد المالية المحلية للمحافظة و المديريات.
- تطوير الأنظمة الإدارية و تبسيط الإجراءات.

محور تنمية المجتمعات المحلية :

- خلق فرص وموارد لزيادة الدخل و تحسين الوضع المعيشي لسكان المجتمعات المحلية من خلال تطوير الأساليب التقليدية في الإنتاج.
- خلق علاقات تعاون بين التجمعات المحلية و المراكز الحضرية للإستفادة من مزايا كل منهما.
- بث روح المشاركة و التعاون و تشجيع إنشاء التعاونيات المحلية وتنشيطها و تنسيق فعالياتها مع بقية الشركاء في التنمية.
- توسيع برامج و أنشطة التنمية الريفية و إعطاء الأولوية للمجتمعات النائية و المحرومة
- التوعية و التثقيف و الإعلام للتغيير الأيجابي للعلاقات الاقتصادية و الاجتماعية في ظل الثوابت الوطنية و القيمية للمجتمع اليمني.
- سد فجوة الخدمات الأساسية.
- السعي لإيجاد مصادر تمويل مستقرة لتنمية المجتمعات المحلية.
- وضع برامج تنموية و خصوصا في التعليم بما يتناسب مع واقع و ظروف هذه المجتمعات لمعالجة الضعف في تعليم الفتيات و تسرب الذكور أو انقطاعهم عن التعليم.

محور تطوير البنية التحتية :

- تعزيز التوليد بالمحطات الكهربائية العاملة
- إعادة تاهيل المحطات القديمة
- إنشاء محطات توليد جديدة
- تأهيل الكوادر الفنية
- ربط المناطق في المديريات بالشبكة العامة
- استبدال شبكات المياة المتهالكة
- إنشاء شبكات الصرف الصحي في المدن
- تحسين وسائل الصرف الصحي في كافة المناطق
- تحسين و تطوير شبكة الطرق الداخلية

الفصـــل السـادس

الغـايـات والأهــداف

محور القطاعات الإنتاجية

أ. الزراعـــة :

الغـايـــات	الأهـــداف الرئيســـة	الأهـــداف الفرعيـــة
خلق قاعدة إنتاجية متطورة	تحـــسين الإنتـــاجيـــة و النوعـــيـــة للمحاصيل الحقلية.	1- زيادة إنتاجية القمح. 2- تحسين إنتاجية محصول السمسم و إدخال أصناف جديدة. 3- تحسين إنتاجية الذرة الرفيعة. 4- تحسين انتـاجيـة و نوعـية نخـيل التمر. 5- تحسين انتـاجيـة و نوعـية الليم الحامض. 6- زيادة الرقعـة المزروعـة من المانجـو و الجوافة و التين.
	زيادة كمية المخزون من المياه الجوفية.	1- زيادة كمية التغذية من المياه. 2- خفض الإستهلاك من المياه.
	زيادة الرقعة المزروعة (التوسع الأفقي).	1- إيجـاد عـلاقـات إنتـاج عـادلة بين المالك و المستأجر. 2- زيادة المســاحــات المســتــصلحــة والمستزرعة في الأراضي الجديدة. 3- زيادة إنتاجية وحدة المساحة. 4- زيادة ربحية المحاصيل المزروعة. 5- خفض تكاليف الإنتاج.
	تحـسين انتـاجـيـة و نوعـيـة الثـروة الحيوانية.	1- تحسين السلالات المحلية من الماعز. 2- مكافـحـة الأمـراض المسـتـوطنة والطفيليات الداخلية والخارجية. 3- تحسين تغذية الحيوان. 4- توصيف عروق السلالة المحلية. 5- تفعيل دور الحجر البيطري في المنافذ.

الغـايـــات	الأهـــداف الرئيســـة	الأهـــداف الفرعيـــة
	رفع مساهمة إنتاج العسل في الدخل الزراعي.	1- الحفاظ على سلالة النحل المحلية من الانقراض. 2- الحفاظ على نوعية وجودة العسل اليمني. 3- تحديد الحمولة الرعوية لعوائل نحل العسل من أشجار السدر. 4- تطوير اساليب تربية النحل 5- توفير بدائل حبوب اللقاح من مواد محلية. 6- الحد من الأضرار التي تسببها الطفيليات و الأمراض.
	رفع كفاءة البحث الزراعي بمحطة بحوث سيئون.	1- تحديث البنية التحتية لمحطة أبحاث سيئون. 2- تنمية الموارد البشرية بالمحطة. 3- زيادة المخصصات المالية للجانب البحثي.
	زيادة حجم الاستثمار في القطاع الزراعي.	إقامة مشروعات زراعية (نباتي، حيواني) وخدمية جديدة.
	تحسين الغطاء النباتي.	1- زيادة المساحة المزروعة بالأشجار الحراجية. 2- تفعيل التشريعات و القوانين.
	زيادة قيمة الناتج المحلي للحاصلات الزراعية.	1- ترشيد استخدام المياه وتطوير نظم الري. وخاصة الحفر. 2- زيادة المساحة المزروعة. 3- المحافظة على التربة من الانجراف. 4- زيادة انتاجية المحاصيل الزراعية 5- زيادة مستوى المياه الجوفية. 6- تحسين مستوى الخدمات الزراعية. 7- تعزيز وتقوية البناء المؤسسي الزراعي.

الغـايـــات	الأهـــداف الرئيســـة	الأهـــداف الفرعيـــة
	زيادة قيمة الناتج المحلي من منتجات الثروة الحيوانية.	1- زيادة نمو الثروة الحيوانية. 2- رفع مستوى الخدمات البيطرية. 3- تحسين السلالات الحيوانية.
	زيادة قيمة الناتج المحلي من منتجات الثروة الحيوانية.	1- التوسع في تربية نحل العسل. 2- زيادة مستوى الخدمات الداعمة لنحل العسل. 3- الاهتمام بمراعي النحل.

ب - الصيد البحري :

الغـايـــات	الأهـــداف الرئيســـة	الأهـــداف الفرعيـــة
خلق قاعدة إنتاجية متطورة	زيادة حجم الانتاج و تحسين جودة الأسماك. و تسويقها مع الحفاظ على المخزون السمكي.	1) زيادة حجم الإنتاج وتحسين جودته وتسويقه. 2) زيادة حجم الصادرات من الأسماك والأحياء البحرية بجوده عالية. 3) تنمية وتطوير العمل التعاوني بالجمعيات السمكية. 4) تطوير البنية التحتية لمواقع الاصطياد والإنزال.

ج- الصناعة :

الغايـــات	الأهـــداف الرئيســـة	الأهـــداف الفرعيـــة
خلق قاعدة إنتاجية متطورة	زيادة مـساهمـة القطاع الصناعي في الناتج المحلي. رفع قيمة الانتاج الصناعي.	1- تطوير الصناعات القائمة. 2- التوسع في الصناعات الصغيرة والحرفية. 3- تنفيذ مشاريع صناعية قيد التنفيذ.
	الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية لإقامة صناعات معتمدة على الخامات المحلية.	1- إقامة مصنع تعليب الطماطم 2- تطوير صناعة وتعبئة التمور وإقامة مصنع للدباغة والصناعات الجلدية. 3- إقامة مصنع للاسمنت. 4- إقـامـة مـصـانـع لإنتـاج وتصـدير الحجارة المختلفة. 5- إقـامـة مـصـانـع لانتـاج منتـجـات سمكية ذات قيمة مضافة 6- تصنيع عسل النحل والاستفادة من الشمع.
	تحـسين البنيـة التـحـتـيـة للقطاع الصناعي.	1- إقامة المناطق الصناعية المخدومة. 2- إقامة المناطق الحرة.
	توفير فرص عمل جديدة.	- التوسع في الصناعات الصغيرة والحرفية. - التوسع في صناعة مواد البناء. - الترويج للصناعات الكبيرة.
	تشجيع الاستثمار الصناعي.	- استـغـلال عناصـر الجـذب في بيـئـة الاستثمارالصناعي. - تنفيذ مسوحات جيولوجية. - الترويج للصناعات البتروكيماوية - جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية
	زيادة مـسـاهـمـة القطاع الصناعي في الصادرات.	- أعداد المسوحات الجيولوجية للكشف عن المواد الخام والأنشائية والمعدنية - تقـديم مـزايا إضـافـيـة للصناعـات الموجهة للتصدير - المشاركة الفاعلة في المعارض الدولية

د- النفط و المعادن :

الغـايـــات	الأهـــداف الرئيســـة	الأهـــداف الفرعيـــة
خلق قاعدة إنتاجية متطورة	زيادة إنتاج النفط.	1- زيادة القطاعات المنتجة 2- اجتذاب الشركات النفطية العاملة ذوي الخبرة للاستثمار في البلاد. 3- زيادة وتأهيل الكوادر الفنية المحلية. 4- زيادة المسوحات الزلزالية لاستكشافية. 4- استخدام التقنيات الحديثة في إستخراج النفط. 5- خفض تكاليف إنتاج النفط.
	زيادة استخراج الثروات المعدنية	1- معرفة أماكن تواجد الخام المستخدم في عملية التعدين. 2- إقامة مصانع لإنتاج الطوب الأحمر. 3- إقامة صناعات محلية لإنتاج الاسمنت والمحاجر والكسارات والاستخدامات الطينية. 4- إقامة مصانع لإنتاج الزجاج. 5- تشجيع الاستثمارات في مجال التعدين الوطني والخارجي.
	الاستفادة من الغاز.	1-إنتاج الغاز بكميات تجارية - استخدام الغاز لإنتاج الطاقة الكهربائية. 2- استخدام الغاز في إنتاج الجير الحجري. 3- إقامة مصانع لاستخراج المواد الأولية في الصناعة من الغاز. 4- إنشاء وحدة إنتاج الغاز المسال المستخدم للأغراض المنزلية ووسائل المواصلات. 5- خفض تكاليف إنتاج الغاز
	الحفاظ على البيئة.	- معالجة المياه المصاحبة للنفط والاستفادة منها. - مراقبة الشركات وإلزامها بالمحافظة على البيئة.

الغـايـــات	الأهـــداف الرئيســـة	الأهـــداف الفرعيـــة
		- التـقـليل مـن حـرق كـمـيـات الغـاز المصاحب للنفط. - التـخلص مـن المواد الكيـمـيـائيـة المسـتـخـدمـة من قـبـل الشـركـات النفطية بشكل سليم. - التـخلص من المخلفـات العـضـوية والصلبـة المسـتـخـدمـة من قـبـل شركات النفط.
	الخزن الاستراتيجي للنفط والغاز	تقليل الاخـتناقـات في المشـتـقـات النفطية. زيارة مـحطات الغـاز في الوادي وإقامـة صناعات محلية تعتمد على النفط والغاز كوقود.

هـ- السيـاحـــة :

الغـايـــات	الأهـــداف الرئيســـة	الأهـــداف الفرعيـــة
رفع و تحفيز النمو السياحي بالمحافظة	زيادة العائدات السياحية	1- زيادة عدد السياح الأجانب والعرب الواصلين إلى وادي حضرموت. 2- زيادة عـــدد الســـيـــاح المحليين الواصلين إلى وادي حضرموت.
	رفع مـسـتـوى الخـدمـات الأسـاسـيـة الداعمة للنشاط السياحي.	1- زيادة عدد الفنادق. 2- إقـامـــة عـدداً من الاســتــراحـات بكامل خدماتها بما في ذلك المبيت ودورات المياه. 3- إقامة عدداً من المطاعم السياحية.
	تشجيع الاستثمارات السياحية	زيادة حجم الاستثمارات السياحية.
	رفع مستوى كفاية وكفاءة العاملين في قطاع السياحة.	1- رفد مكتب السيـاحـة بالكادر الفني والإداري المتخصص. 2- تدريـب وتأهـيـل الـعـــــاملـين في الخدمات الفندقية البالغ عددهم (181) عاملاً عام 2005م.
	خلق فرص عمل.	1- زيادة عـدد الـعـاملين في الخـدمـات الفندقية. 2- زيادة عـــدد الـعـــاملين في الإرشـــاد السياحي.

د.ا النقـــــل :

الغـايـــات	الأهـــداف الرئيســـة	الأهـــداف الفرعيـــة
خلق قاعدة إنتاجية خدمية متطورة.	تطوير النقل البحري.	1- توفير العمالة الماهرة.. 2- إنشـاء أرصـفـة صـغـيـرة مـؤقـتـة في ميناء خلف. 3- التكامل مع النقل البري والجوي. 4- تحديث أسطول النقل البحري.
	إنشاء ميناء بحري جديد.	1- إنشاء منطقة حرة و مناطق صناعية. 2- إنشاء حوض ترميم و إصلاح البواخر. 3- تحديد مساحات منفصلة للجمارك و وقوف الشاحنات.
	إنشاء شركات نقل بحرية.	1- تشجيع القطاع الخاص على إنشاء شركات نقل بحري. 2- إنشـاء شـركـات نقل بـحـري تـتـبـع القطاع العام لنقل المواد النفطية.
	تطوير خدمات النقل البري.	1- استبدال وسائل النقل القديمة. 2- بناء مـحـطات ومـواقف للحـافـلات وسيارات النقل. 3- فتح مكاتب للنقل في المديريات. 4- تشـجـيـع القطاع الخـاص لفـتـح مكاتب للنقل.
	تطوير النقل البـري الإقليـمي مع دول الجوار.	1- إنشـاء مـيـنـاء بري لدعم النقل من المحافظة إلى دول الجوار.
	تطوير مطار المكلا الدولي.	1- بناء مبنى ترحيل جديد. 2- إنشاء قرية شحن متكاملة. 3- تأمين مـصـادر مـتـعـددة للطاقـة الكهربائية. 4- تحديث منظومة الهيدرون و ربطها بجميع مواقع المطار.

الغـايـــات	الأهـــداف الرئيســـة	الأهـــداف الفرعيـــة
	تطوير مطار سيئون الدولي.	1- استكمال منظومة تشغيل المطار على مدار الساعة. 2- إدخال خدمات الشحن الجوي. 3- تطوير و تعزيز القدرات المؤسسية. 4- البحث عن بديل استراتيجي لموقع المطار.

محور البنية الأساسية

أ- الكهرباء :

الغـايـــات	الأهـــداف الرئيســـة	الأهـــداف الفرعيـــة
تطوير الطاقة الضرورية لخدمة القطاعات الإنتاجية والإحتياجات البشرية.	تعـزيز القـدرات التـوليـدية و تحـسين الشبكة العامة.	1- زيادة أطوال الشبكات 132 ك.ف. 2- زيادة أطوال الشبكات33 ك.ف. 3- زيادة أطوال الشبكات11 ك.ف. 4- زيادة أطوال شبكات التوزيع 400. 5- تخفيض نسبة الفاقد.
	ضمان تزويد مناطق الوادي والصحراء بالطاقـة الكهـربائيـة لا تقل عن 300 ميجا وات من منشئات حديثة ومواكبة للتطور.	1- خفض نسبة الفاقد. 2- ربط الوادي بالمشاريع الاستراتيجية 3- تأمين وصول وقود التشغيل إلى محطات التوليدمع كل الظروف وبصورة دائمة. 4- زيادة القدرة التوليدية بما يواكب الاحتياج المستقبلي.
	إحياء المناطق الريفية و الصحراوية وترغيب السكان على الاستقرار والبقاء فيها.	1- إيجاد بناء مؤسسي لكهرباء الريف يقوم بالتشغيل والصيانة بهدف الاستدامة. 2- الحفاظ على استمرارية تشغيل مشاريع الأرياف. 3- استدامة التيار الكهربائي على مدار الساعة.

ب- المياه و الصرف الصحي :

الغـايـــات	الأهـــداف الرئيســـة	الأهـــداف الفرعيـــة
تطوير الشركة العامة للمياه والصرف الصحي.	رفع نسبة التغطية من المياه للسكان والقطاعات الأخرى.	1- زيادة كمية إنتاج المياه. 2- زيادة كمية الإستهلاك من المياه. 3- زيادة كمية الإستهلاك المنزلي. 4- زيادة عدد توصيلات المياه. 5- زيادة توصيلات الصرف الصحي. 6- خفض نسبة الفاقد. 7- زيادة عدد المساكن المزودة بحنفية المياه. 8- زيادة عدد السكان المستفيدين من إمدادات المياه. 9- زيادة عدد المستفيدين من شبكة الصرف الصحي.
	تقديم خدمات مستدامة للمياه والصرف الصحي للمناطق الحضرية في مديريات الوادي والصحراء.	1- التوسع في تغطية المناطق الحضرية بالوادي و الصحراء في خدمات المياه. 2- إنشاء خدمات الصرف الصحي في المناطق الحضرية الأكثر كثافة سكانية. 3- تبني سياسة واضحة في إدارة المياه. 4- بناء القدرات و الدعم المؤسسي.
	توفير مياه الشرب الصالحة لإحياء المناطق الريفية و الصحراوية و ترغيب السكان على الاستقرار و البقاء فيها.	1- التسريع في تنمية القدرات المؤسسية للهيئة و جهات الاختصاص. 2- المحافظة على نسبة التغطية الحالية و تلبية الاحتياجات المستقبلية. 3- تقليل كلفة مشاريع المياه الريفية.

ج- الطـــــرق :

الغـايـــات	الأهـــداف الرئيســـة	الأهـــداف الفرعيـــة
تطوير الشبكة العامة للطرق خدمة لجميع القطاعات الإنتاجية وتسهيل حركة السكان.	تطوير البنية التحتية للطرق.	1- استكمال شبكة الطرق الداخلية في المدن الرئيسة و التوسع في الشبكة الداخلية. 2- استكمال مشاريع الطرق الجارية الخارجية و الداخلية. 3- وضع الدراسات و التصاميم اللازمة لبناء طرق جديدة. 4- التوسع في إنارة الشوارع و الطرق.
	التخطيط السليم والتنفيذ السليم لإنشاء شبكة طرق وتحسين المظهر الجمالي للمناطق الحضرية.	1- رفع كفاءة و أداء المكتب. 2- استكمال البناء المؤسسي للمكتب من خلال إنشاء : أ- إنشاء وحدة صيانة الطرقات. ب- إنشاء وحدة الإنارة. ج- إنشاء المختبرات. 3- إنشاء الطرق و تعبيدها و الوصول بها إلى التجمعات السكانية المختلفة.

د- الإتصـــــالات :

الغـايـــات	الأهـــداف الرئيســـة	الأهـــداف الفرعيـــة
تطوير الشبكة العامة للإتصالات بما يلي حاجة القطاعات الإنتاجية والسكانية.	توفير و تحسين خدمات الاتصال وتقنية المعلومات.	1- استكمال الاتصالات للمناطق التي لم تصل إليها الخدمة بعد الثابت والمنقول. 2- زيادة ربط مشتركي خدمة الانترنت 3- نشر خدمة التراسل ADSL في عواصم المديريات الرئيسة. 4- توسيع خدمة الشبكة الذكية 5- تحسين البناء المؤسسي : أ- بناء القدرات. ب- التطور المؤسسي.

محور التنمية البشرية

أ- التعليم العـــام :

الغـايـــات	الأهـــداف الرئيســـة	الأهـــداف الفرعيـــة
رفع مستوى التعليم العام.	رفع وتطوير مستوى التعليم الأساسي.	1- زيادة معـدل الإلتـحـاق بالتـعليم الأساسي. 2- زيادة عدد الطلاب. 3- زيادة عدد المدارس. 4- زيادة عدد الشعب.
	رفع وتطوير مستوى التعليم الثانوي.	1- زيادة مـعـدل الإلتـحـاق بالتـعليم الثانوي : 2- زيادة عدد الطلاب. 3- زيادة عدد المدارس. 4- زيادة عدد الشعب. 5- زيادة عدد المدرسين.

ب- الصحة العامة :

الغـايـــات	الأهـــداف الرئيســـة	الأهـــداف الفرعيـــة
تطوير وتحسين مستوى الخدمات الصحية.	رفع نسبة التغطية بالخدمات الصحية من (60%) عـــام 2005م إلى (75%) عام 2010م و (97,3%) عام 2015م.	1- زيادة المنشآت الصحية : المستشفيات. المراكز الصحية. مراكز الأمومة و الطفولة. مراكز تخصصية. مراكز الصحة الإنجابية. الوحدات الصحية. مراكز الرعاية الصحية. مواقع التحصين. 2- زيادة عدد الأسرة. 3- زيادة الكادر المتخصص. 4- زيادة عمالة الخدمات الصحية.

ج- التعليم الفني والتدريب المهني :

الغايات	الأهداف الرئيسة	الأهداف الفرعية
توفير متطلبات سوق العمل من العمالة المادية والمددية	زيادة معدل الالتحاق في التعليم الفني والتدريب المهني من 5% في المستوى المهني و 9% في المستوى التقني في عام 2005م إلى 12% بحلول عام 2010م وإلى 15% بحلول 2015م من مخرجات التعليم الأساسي والثانوي.	زيادة معدل الالتحاق في التعليم الفني والتدريب المهني في المستويين المهني والتقني.
	تطوير علاقة المعاهد بالمؤسسات الحكومية او الأهلية والمعاهد المهنية الأخرى في جميع المحافظات.	1- حلق علاقة وطيدة مع المؤسسات الحكومية والأهلية والدولية والمؤسسات التدريبية الأخرى المماثلة في جميع المحافظات. 2- التحسين الكمي والكيفي للتعليم المهني في المعاهد الفنية في المحافظة.

د- المرأة و التنمية :

الغـايـــات	الأهـــداف الرئيســـة	الأهـــداف الفرعيـــة
تمكين المرأة إقتصادياً وسياسياً	1- تطوير و تحسين صحة المرأة.	1- تقوية هيكلة الإدارة العامة لتنمية المرأة مركزيا في المحافظة. 2- التنسيق بين الجهات المعنية والناشطة في مجال صحة المرأة وتمكين المرأة. 3- المتابعة و الإشراف للبرامج والأنشطة لإدارة تنمية المرأة.
	2- رفع مستوى مشاركة المرأة في موقع صنع القرار. 3- دعم القدرات المؤسسية للمنظمات غير الحكومية. 4- دعم مستوى تمثيل الآليات المؤسسية الحكومية.	1- تطبيق نظام الحصص (الكوتا). 2- رفع مستوى تمثيل و توسيع صلاحيات و زيادة موارد الآليات المؤسسية الحكومية. 3- إيجاد كادر نسوي يتمتع بقدرة سياسية تمكن من المنافسة في الحياة السياسية العامة. 4- توطيد الشراكة بين الآليات المؤسسية الحكومية وغير الحكومية.
	5- تحسين المساواة مع الذكور.	- خفض معدل الأمية بين النساء. - تقليص فجوة التعليم بين الجنسين.
	6- تمكين المرأة اقتصاديا.	- زيادة فرص العمل للمرأة. - زيادة و توسيع حجم القروض الممنوحة للأسر المنتجة ومشروعات المرأة. - منح فرص للمرأة في إدارة المشروعات الاقتصادية.
	7- التخفيف من فقر المرأة وتمكينها من إدارة الموارد.	- ضمان مشاركة المرأة في تخطيط وتقييم ادارة الموارد. - تمكين المرأة في ادارة المشاريع وتحسين مستوى دخل الأسرة. - رفع فرص المرأة في التوظيف.

الغـايـــات	الأهـــداف الرئيســـة	الأهـــداف الفرعيـــة
	8- رفع مـــشـــاركـــة المرأة في مـــواقع السلطة والادارة العـــامـــة وصنع القرار.	1- تطبـيق نظام حـصص النســاء في مواقع السلطة والادارة وصنع القرار. 2- إيجاد كادر نسائي يتمتع بقدرات قيادية. 3- رفع مستوى مشاركة المرأة في وسائل الإعلام.

هـ- منظمات المجتمع المدني :

الغـايـــات	الأهـــداف الرئيســـة	الأهـــداف الفرعيـــة
تطوير الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدنية	تطوير البناء المؤســـسي لمنظمـــات المجتمع المدني.	تعزيز علاقات التعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني. العـمل على إيجـاد مـقـرات خـاصـة لمنظمات المجتمع المدني. الزيادة في تأسيس جمعيات جديدة. رفع مـستـوى فـعـالـيـة وقـدرات نشـاط منظمات المجتمع المدني القائمة. تحسين مصادر دخل الجمعيات بإنشاء بعض المشاريع التنموية لتحصل على دخل ثابت.
	المشـــاركـــة في رسم الســـيـــاســـات والاستـراتيـجـيات والخـطـط التنـمـوية المتعلقة بالفقر.	إشراك منظمات المجتمع المدني في تحديد الاحتياجات وإعداد الخطط والمشاريع. مـشاركـة منظمـات المجـتـمـع المدني في تنفـيـذ الإسـتـراتيـجـيـة الوطنـيـة للتخفيف من الفقر.
	مـتـــابعـــة وتقـــيـــيم الســـيـــاســـات والاستراتيجيات والخطط السنوية.	تمكين منظمات المجتمع المدني من المشاركة في اعـداد تقـارير المتـابعـة والتـقـيـيم للسياسات والاستراتيجيات التنموية ورفع مهاراتهم لهذا الغرض. العمل على إيجاد قاعدة معلوماتية للبيانات لنشاط منظمات المجتمع المدني.

محور تنمية المجتمعات المحلية

الغايـــات	الأهـــداف الرئيســـة	الأهـــداف الفرعيـــة
تحسين الوضع المعيشي و الاجتماعي لسكان المجتمعات المحلية	تطوير الأساليب التقليدية في الإنتاج	خلق فرص و موارد لتحسين الإنتاج ولزيادة الدخل. إنشاء و تطوير التعاونيات المحلية وتنشيطها و تنسيق فعالياتهامع بقية الشركاءفي التنمية. توسيع برامج وأنشطة التنمية الريفية. إيجاد مصادر تمويل مستقرة لتنمية المجتمعات المحلية. تنظيم أنشطة و حملات للتوعية والتثقيف.
	سد فجوات الخدمات الأساسية	وضع البرامج التنموية الخدمية بما يتناسب مع واقع وظروف المجتمع المحلي. تنظيم أنشطة وحملات للتوعية والتثقيف. إيجاد مصادر تمويل مستقرة لتنمية المجتمعات المحلية.
	بث روح المشاركة و التعاون	تنظيم أنشطة و حملات للتوعية و التثقيف إنشاء و تطوير التعاونيات المحلية و تنشيطها و تنسيق فعالياتهامع بقية الشركاءفي التنمية خلق علاقات تعاون بين التجمعات المحلية و المراكز الحضرية القريبة منها .

محور تطوير إدارة التنمية المحلية

الغايات	الأهداف الرئيسة	الأهداف الفرعية
تح ار تعزيز نظام اللامركزية و التدرج في التطبيق وصولا إلى تحقيق كامل الصلاحيات الممنوحة بمقتضى القانون ة فاعلة للتنمية المحلية	- استكمال و تطوير البناء المؤسسي لأجهزة السلطة المحلية في المحافظة.	- استكمال إنشاء المكاتب و الهيئات التنفيذية في المديريات وإعطاء الأولوية للمديريات النائية والمحرومة. - توفير المقرات و المجمعات الإدارية والتجهيزات. - وضع خطة لتطوير القوى العاملة في الأجهزة المحلية. - بناء شبكة لقواعد المعلومات و تطوير القدرات التحليلية والتقييمية لدى الكادر المختص. - رفد الجهاز التنفيذي للسلطة المحلية و المؤسسات المحلية بالعدد الكافي والمتناسب من الكوادر وخصوصا الكادر الفني والمتخصص. - رفع القدرات الإشرافية و التنفيذية والتنظيمية من خلال التأهيل والتدريب المستمر للكادر. - تأهيل كافة المؤسسات المحلية لتمكينها من القيام بمهام التنفيذ المنوطة بالسلطة المحلية ومدها بالكوادر الفنية والهندسية والتجهيزات والمعدات والموازنات التشغيلية - تقوية قدرات مكاتب تشجيع الاستثمارات و تعزيز صلاحياتهم. - تقوية المكاتب والأجهزة ذات الصلة بتعزيز المشاركة في التنمية وعلى وجه الخصوص القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمغتربين و الشخصيات الاجتماعية.

الغايات	الأهداف الرئيسة	الأهداف الفرعية
	تنمية الموارد المالية المحلية للمحافظة و المديريات و ترشيد استخداماتها.	- استكمال إنشاء مكاتب المالية في المديريات، الأجهزة الإيرادية لعموم المحافظة. - دراسة و تقييم و رفع الأوعية الإيرادية و تحسين وسائل جبايتها. - توجيه الموارد المالية المحلية حسب نظام الأولوية لأهم الخدمات الأساسية و للمجتمعات المحلية والمديريات الأقل نموا إقتصاديا وبشريا.
	تقوية و بناء القدرات التخطيطية المرتبطة بإعداد البرامج والخطط التنفيذية للإستراتيجية.	- إنشاء مكاتب للتخطيط و التنمية المحلية في المديريات - وضع و تنفيذ الخطط المحلية للمديريات و تنسيقها في إطار الخطة العامة للمحافظة - تقوية قدرات مكتبي التخطيط و التعاون الدولي بالمحافظة - إجراء المسوحات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى المديريات وتحديد الاحتياجات التنموية.

الفصـــل السابـع

آليات ووسائل التنفيذ والرقابـة والمتابعـة

إن "استراتيجية النمو و التخفيف من الفقر لمحافظة حضرموت (2007- 2015م)" هي إطار منهجي يحدد الطموحات و التطلعات بعيدة المدى لرفع معدلات النمو و تخفيف الفقر و تحسين مستوى معيشة السكان المادية و الثقافية و الحضارية، وبالترابط و التناسق مع الإستراتيجيات الوطنية و أهداف التنمية في الجمهورية اليمنية. وهي في أفقها الزمني تمتد لفترة مدتها خمسة عشر عاما، و تغطي في زمنيتها هذه ثلاث خطط خمسية. و هي فترة قد تكون حافلة بالمتغيرات و بالكثير من التحديات، و أهمها تحديات التنفيذ و مجابهة المشكلات و تغيير الواقع.

ولمواجهة هذه التحديات يكون لزاما في المقام الأول إدراك العوامل المؤثرة على نهج التطبيق ثم بعد ذلك وضع الأسس واعتماد الوسائل و الآليات ضمن منظومة متكاملة لمراقبة و توجيه عملية التنفيذ. وعلى ضوء ذلك إجراء المراجعات و التقييمات الضرورية لاحقا لاستيعاب المتغيرات من جهة و تصحيح المسارات و التوجهات من جهة أخرى :

أولا، تتعدد الجهات المشاركة فى التنفيذ. وقد تتداخل بعضها في تنفيذ هدف أو أهداف معينة و لكن بوسائل و قدرات و إمكانيات متفاوتة.و قد يتسبب إغفال دور أي منها في الابتعاد أو القصور في تحقيق الهدف أو الأهداف.كما لا يغيب الأمر عن أن لبعض هذه الأطراف ميزاتها و مصادر تأثير وقوة وقدرات في نطاقات قطاعية و جغرافية و فئوية قد لا تتوفر لجهات أطول منها باعاً. و لذلك تصبح مسألة تنسيق الأدوار للجهات المشاركة و حشد مواردها و قدراتها من الوسائل المهمة لتنفيذ الإستراتيجية.

ثانيا، إن تنفيذ الإستراتيجية يحتاج الي موارد مالية تتناسب مع الأهداف الموضوعة ببرامجها التنفيذية و مشروعاتها. وقد تتأتى هذه الموارد إما من مصادر أحادية الجانب حكومية، خارجية، قطاع خاص. أو قد تكون متضافرة كما هو الحال بالنسبة للمشروعات المدرجة في البرنامج الإستثماري للدولةو هي مصادر حكومية و خارجية. أو قد تكون متكاملة، بمعنى أن يكون التمويل على أساس تقسيم الأنشطة المختلفة لهدف ما فيما بين الأطراف الممولة (و كمثال مصادر صندوق التنمية الاجتماعية و الأشغال العامة و برامج الأسر المنتجة من جهة و مساهمات المجتمع أو السلطة المحلية من جهة أخرى). و لايقل عن ذلك أهمية إسهامات القطاع الخاص و المغتربين و التمويل الخارجي. كما أن جذب الإستثمارات المحلية و الخارجية يتطلب تحسين البيئة الاستثمارية و الترويج الإستثماري.

ثالثا، إن عملية حشد كل هذه الموارد المالية و تنسيقها و حصر الجهات المشاركة في مجهودات التنفيذ يتطلب قدرات مؤسسية و إدارية و فنية و تخطيطية جيدة في المؤسسات المعنية و هي اللجان المشكلة لتنفيذ الإستراتيجية و مكاتب التخطيط و التعاون الدولي و الجهاز المركزي للإحصاء و الهيئة العامة للإستثمار و مكاتب الوزارات القطاعية و إدارات التنمية المحلية في المحافظة و المديريات، و كذلك المجالس المحلية و منظمات المجتمع المدني.و عندما لا تكون هذه القدرات متوفرة لديها أو متوفرة جزئيا فإن تأهيل و تدريب الكوادر يكون من الأمور المطلوبة لأداء مهام التنفيذ و الرقابة و المتابعة.

رابعا، إن تحقيق الأهداف الإجتماعية في التعليم العام و تعليم الفتاة و الصحة، و الأهداف المجتمعية مثل وضع المرأة في التنمية و مشاركة المجتمعات المحلية في التنمية و تغيير السلوكيات التقليدية السلبية إلى سلوكيات إيجابية لا تتحقق بالوسائل المالية و المادية فقط على اهميتها الكبيرة، و لكن أيضا بالتوعية و التثقيف.لذلك فإن من الأسس اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية هو اعتماد حزمة من التدخلات الشاملة و الهادفة إلى تعزيز الجوانب المعرفية المكتنفة مع هذه الأهداف بقصد تغيير مواقف و سلوكيات الفئات المستهدفة و ذلك باستخدام تقنيات توليد المعلومات و إنتاجها ونشرها و تزويدها للجمهور أفرادا و جماعات بطرق مناسبة و مفهومة تساعد على اتخاذ قرارات واعية، و تحفيز المستهدفين لتبني سلوكيات إيجابية من خلال الحوارات و تبادل الأفكار عبر وسائل إعلامية و جماهيرية و إتصالية متنوعة.

و تشكل هذه العوامل الأسس و المرتكزات التي تقوم عليها منظومة آليات التنفيذ.

البرنامج التنفيذي للإستراتيجية :

و هو الآلية التي يرتكز عليها وضع الخطط و البرامج الخمسية (متوسطة المدى) و السنوية (قصيرة المدى)، الإجمالية للمحافظة و على مستوى القطاعات و المديريات. أي أنه شكل إطاري عام يوضح أسلوب و طرق متابعة تنفيذ الإستراتيجية.

و تتضمن مكوناته العناصر التالية :

1- الأهداف و المشاريع و الأنشطة حسب أولوياتها و زمنيتها.
2- الموارد المالية المتوفرة و المحتملة وواقعيتها.
3- الجهات المشاركة في تنفيذ الأهداف و المشاريع و الأنشطة.
4- الجهات المسئولة عن التنفيذ.
5- الإجراءات التنسيقية و التنظيمية و الميدانية المرتبطة بالتنفيذ. و يمكن وضع البرنامج التنفيذي كشكل إطاري عام للإستراتيجية، و تفصيلي سنويا أو دوريا.

الخطط و البرامج المنفذة للإستراتيجية :

من أجل ضمان درجة عالية من التنفيذ يستوجب الأمر الإعداد لإستراتيجيات تنفيذية قطاعية و جغرافية (على مستوى المديريات) تفصيلية متوسطة و قصيرة المدى و منسقة مع الأجهزة و المؤسسات المحلية ، و مع الوزارات و الهيئات المركزية. و القصد من ذلك هو إدماج الأهداف الإستراتيجية المحلية في صلب عملية التنمية المحلية و الوطنيةو ضمان حشد كافة الموارد و الإمكانيات المتاحة.

الخطوات المطلوبة هي أولا، تطوير الأسس و الإجراءات المعمول بها حاليا في إعداد خطط و موازنات المحافظة، و ثانيا، العمل على وضع خطط المديريات المنصوص عليها في قانون السلطة المحلية، و تفعيل الحوارات بين المديريات من جهة و المحافظة و القطاعات المحلية من جهة أخرى بهدف توسيع دائرة المشاركة المحلية في التنفيذ. وتتضمن وثيقة الإستراتيجية ما يكفي من العناصر و المؤشرات للبدء في تلك الخطوات.

يتمثل العمل في هذا الإتجاه في وضع إطار منهجي و تخطيطي و تنظيمي لوضع الخطط و البرامج

المحلية على مستوى المحافظة إجمالا و على مستوى كل منطقة إدارية (الساحل و الوادي و الصحراء) و على مستوى كل مديرية. و من أهم عناصر هذا الإطار : تنمية الإقتصاديات المحلية، تنمية المجتمعات المحلية، شراكة الحكومة المركزية و المحلية مع المنظمات غير الحكومية و المنظمات المجتمعية المحلية و القطاع الخاص و المغتربين و بقية أطراف الشراكة في التنمية.

آليات تطوير وتنظيم القدرات المؤسسية لمتابعة التنفيذ :

بما أن الأساس في عملية متابعة التنفيذ هو القدرة على وضع و متابعة البرامج التنفيذية، فإنه من المهم أيضا و على ضوء ذلك اعتماد إستراتيجية تنفيذية تقوم على تنمية القدرات المؤسسية و التخطيطية و الإدارية و الفنية و التنظيمية و النقابية تكون من جملة عناصرها :

1- تأهيل و تدريب الكوادر المحلية في المحافظة و المديريات ورفد الأجهزة المعنية بالكفاءات الفنية و التخطيطية و الإمكانيات اللازمة.
2- إنشاء اللجان ومنها اللجنة الإشرافية العليا، اللجان القطاعية و المؤسسية، لجان التنسيق.
3- تطوير قاعدة البيانات و المعلومات.

الرقابة و المتابعة :

الرقابة و المتابعة هي عملية رصد تركز على متابعة مدى و مستوى تنفيذ (عناصر) الإستراتيجية، و تستند إلى آلية أو إطار، و تعنى :

1- بمتابعة مؤشرات الواقع الراهن أولا بأول سنويا أو دوريا.
2- متابعة مستوى الإلتزام بتنفيذ الأهداف و ما يرتبط بها من سياسات و إجراءات و برامج.
3-متابعة التقدم المحرز في تنفيذ المشروعات و الأنشطة.

ويمكن أن يحقق هذا الغرض إعتماد "مصفوفة الإستراتيجية للنمو و التخفيف من الفقر لمحافظة حضرموت" [ملحق 1] كآلية مناسبة للرقابة و المتابعة. كما يمكن أن يضاف إليها "قاعدة بيانات مديريات محافظة حضرموت" [ملحق 2]، و هي معنية برصد و متابعة التطورات في المؤشرات الرئيسة للتوجهات الإستراتيجية.

و تشكل عناصر الرقابة و المتابعة مصدر إرتجاعي للمراجعة و التعديل و تصحيح المسارات أثناء فترات التنفيذ.

الملاحق

مصفوفة استراتجية النمو والتخفيف من الفقر - محافظة حضرموت
محور القطاعات الإنتاجية
الغاية العامة المحورية : خلق قاعدة إنتاجية متطورة
القطاع : الزراعة - منطقة الوادي و الصحراء

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
تحسين الإنتاجية والنوعية للمحاصيل الحقلية	زيادة إنتاجية القمح على مستوى وادي حضرموت للوصول بها الى 3.5 طن/هـ.	تنفيذ حملة وطنية لنشر حزمة التقنيات التي تمت التوصية بها من قبل البحوث الزراعية سيئون.	م الإنتاجية طن/هكتار	1.9 1.9	3.5 3	5.5 4.5	البحوث الزراعية البحوث الزراعية مكاتب الزراعة
	إدخال أصناف جديدة تتصف بإنتاجية عالية ومقاومة لأمراض الأصداء ونوعية خبز جيدة.	الاستمرار في إدخال أصناف جديدة من المراكز الدولية العالمية ودراستها. دراسة كفاءة نظام الري المحوري في إنتاج القمح.	عدد الأصناف المعممة	8	10	12	البحوث الزراعية
	خفض كلفة الإنتاج. رفع كفاءة الموارد والمدخلات الزراعية في إنتاج القمح.	دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي. مكننة العمليات الزراعية.	متوسط تكاليف الإنتاج	12000 ريال يمني	100	90	البحوث الزراعية

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
	مكافحة الأعشاب النامية مع المحاصيل الحقلية وخاصة العليق.	إدخال مبيدات عشبية جديدة.	م الإنتاجية طن/هكتار	1.9	2.4	3	وزارة الزراعة والري
	❖ مكافحة المن على القمح.	إدخال برامج المكافحة الحيوية.	م الإنتاجية طن/هكتار	100%	125%	140%	القطاع الخاص القطاع الحكومي
	❖ تحسين إنتاجية محصول السمسم.	سيتم إحداث طفرات على أصناف السمسم المحلية لإنتاج أصناف مقاومة لمرض التو رق على القمح.	الإنتاجية طن/هكتار	500 كجم	1192	1430	البحوث الزراعية
	❖ إدخال أصناف من السمسم						البحوث الزراعية
	❖ تحسين إنتاجية الذرة الرفيعة.	رفع نسبة تبني المزارعين للتقنيات البحثية.	م الإنتاجية طن/هكتار	1400 كجم	2380	3000	الإرشاد الزراعي

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
تحسين الانتاجية والنوعية للمحاصيل البستانية	تحسين انتاجية و نوعية نخيل التمر.	1- التوسع في زراعة أصناف النخيل الممتازة.	كجم/ نخلة	26	50	90	البحوث الزراعية + القطاع الخاص.
		2- إعادة تأهيل حقول النخيل القديمة.					القطاع الخاص + وزارة الزراعة.
		3- زيادة عدد البساتين النموذجية.					البحوث الزراعية.
		4- إدخال وتقييم الأصناف الأجنبية من النخيل تحت ظروف وادي حضرموت.					البحوث + الإرشاد.
		5- نشر توصية التسميد العضوي والكيماوي					البحوث + الإرشاد.
		6- مكافحة الأعشاب المعمرة النامية عليالنخيل.					البحوث
		7- مكافحة الآفات والأمراض التي تصيب نخيل التمر.					البحوث
		8- مسح استكشافي لدودة الطلع والعنكبوت الأحمر على النخيل.					البحوث

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
		9- مكننة عمليات التلقيح والتسعيف والتكريب والجني ميكانيكيا.					البحوث
		10- إدخال طرق الإكثار بالأنسجة لإكثار الأصناف المحلية الممتازة والنادرة.					البحوث
		11- تحسين طرق حفظ الرطب والتمور المحلية.					البحوث
		12- دراسة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية لنخيل التمر.					البحوث + الإرشاد البحوث الزراعية.
	تحسين انتاجية و نوعية الليم الحامض.	1- دراسة وحصر السلالات العالية الإنتاج والنوعية من أليم الحامض.	طن/ هكتار	16	20	30	البحوث الزراعية
		2- دراسة طرق التكاثر					البحوث الزراعية
		3- مكافحة أهم الآفات والأمراض.					البحوث الزراعية
		4- دراسة المقننات المائية لليمون.					البحوث + المستثمرين

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
		5- إنشاء حقول نموذجية. 6- دراسة اقتصادية لإنتاج وتسويق الليمون.					البحوث الزراعية
	زيادة الرقعة المزروعة من المانجو و الجوافة و التين.	إدخال وتقييم أصناف جديدة من المانجو والجوافة والتين تحت ظروف وادي حضرموت. إنشاء مشاتل لإنتاج شتلات الفاكهة. دراسة العمليات الزراعية المثلى للإنتاج. صيانة أصناف الباباي المعممة.	المساحة المزروعة بالهكتار	22	250	1500	وزارة الزراعة والري البحوث + القطاع الخاص البحوث ، مكتب الزراعة ، المشاريع
زيادة كمية المخزون من المياه الجوفية	زيادة كمية التغذية من المياه.	تنفيذ عدد من الحواجز المائية للاستفادة من كميات مياه السيول بدلا من إهدارها في البحر.	متر مكعب م3	500 مليون م3	575 مليون م3	600 مليون م3	مكتب الزراعة والري

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
	خفض كمية الإستهلاك من المياه.	التوسع في استخدام أنظمة الري الحديثة.	متر مكعب	575م3	550 م3	530 م3	القطاع الخاص + مشاريع الحكومة
		متابعة تنفيذ التشريعات والقوانين التي تحد من الحفر العشوائي للآبار.					السلطة المحلية + المياه
		إدخال أصناف من المحاصيل التي تتحمل الإجهاد الحراري وذات عمر قصير.					البحوث الزراعية
		تحديد تركيب محصولي يدني الاحتياجات المائية.					البحوث الزراعية
		رفع معدل تبني المزارعين للمقننات المائية التي أوصت بها البحوث الزراعية.					البحوث الزراعية + الإرشاد
		استخدام مياه المجاري المعالجة في ري المحاصيل الزراعية.					البحوث الزراعية

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
زيادة الرقعة المزروعة (التوسع الأفقي)	إيجاد علاقات إنتاج عادلة بين المالك و المستأجر.	دراسة العلاقات القائمة واقتراح بدائل مقبولة بين المالك والمستأجر.	المساحة المزروعة درجة الرضاء %	19000 هكتار 20%	250000 هكتار 60%	32000 هكتار 80%	البحوث الزراعية + الإرشاد الزراعي + الاتحاد التعاوني.
	زيادة المساحات المستصلحة والمستزرعة في الأراضي الجديدة.	توزيع الأراضي الجديدة على المنتفعين من الشباب والمستثمرين. إيجاد مشاريع تنموية لاستصلاح واستزراع الأراضي الجديدة .	المساحة المزروعة	2000 هكتار	6000 هكتار	10000 هكتار	البحوث الزراعية + الإرشاد الزراعي + الاتحاد التعاوني السلطة المحلية.
	زيادة إنتاجية وحدة المساحة	رفع مستوى التبني للحزم التكنولوجية التي أعدتها البحوث الزراعية. مكافحة الآفات والأمراض.	الإنتاجية طن/هكتار	100%	120%	150%	وزارة الزراعة والري.
	زيادة ربحية المحاصيل المزروعة.	إدخال محاصيل جديدة وأصناف ذات ربحية عالية غير تقليدية.	معدل العائد إلى التكاليف	1	1.3	1.9	مركز تصدير المنتجات الزراعية.

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
		إعداد دراسات للتسويق والتصدير لإيجاد آليات ملائمة تخدم المزارع. التوسع في زراعة النباتات الطبية والعطرية.					القطاع الخاص
	خفض تكاليف الإنتاج.	مكننة العمليات الزراعية. دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي.	كلفة الإنتاج	1	0.9		البحوث الزراعية وزارة الزراعة والري
تحسين انتاجية ونوعية الثروة الحيوانية	تحسين السلالات المحلية من الماعز.	إجراء تهجين مباشر أو تلقيح صناعي مع سلالات محلية أو مستوردة من بيئات متشابهة.	متوسط الإنتاجية	18 كيلو/ وزن حي	21	24	البحوث الزراعية + الوحدة البيطرة
	مكافحة الأمراض المستوطنة والطفيليات الداخلية والخارجية.	زيادة عدد الوحدات البيطرية في مديريات الصحراء ، وتوفير الأدوية البيطرية.	عدد	3	8	12	مكاتب الزراعة بالوادي + القطاع الخاص

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
	تحسين تغذية الحيوان.	إدخال أعلاف شتوية وصيفية ذات قيمة غذائية وإنتاجية عاليتين ومتطلبات مائية منخفضة مقارنة بالبرسيم. صناعة سيلاج من المجموع الخضري والثمري. صناعة علائق.	معدل الزيادة اليومية	65 جرام	85 جرام	105 جرام	البحوث الزراعية
	توصيف عروق السلالة المحلية.	إجراء مسح ميداني شامل للثروة الحيوانية.	درجة النقاوة	20%	40%	60%	البحوث الزراعية
	تفعيل دور الحجر البيطري في المنافذ.	إقامة مختبر بيطري مركزي. إقامة مكاتب للحجر البيطري في المنافذ البرية والجوية.	درجة انتشار الأمراض	70%	50%	30%	وزارة الزراعة والري وزارة الزراعة والري

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
رفع مساهمة إنتاج العسل في الدخل الزراعي	الحفاظ على سلالة النحل المحلية من الانقراض.	- تصنيف سلالة النحل المحلية للحفاظ عليها وإكثارها عن طريق انتاج الملكات.	درجة الانتشار	1%	5%	25%	البحوث الزراعية
	الحفاظ على نوعية وجودة الأعسال اليمنية.	- الكشف عن حبوب اللقاح للمصدر النباتي العسلي.	درجة الجودة	70%	85%	90%	البحوث الزراعية، مركز نحل العسل
	تحديد الحمولة الرعوية لعوائل نحل العسل من أشجار السدر.	- دراسة المعايير القياسية لأشجار السدر.	زيادة الانتاجية	60%	70%		البحوث الزراعية، مركز نحل العسل
	تطوير اساليب تربية النحل.	- تدريب النحالين وتوعيتهم بأهمية وأساليب تربية نحل العسل. - التوسع في المناحل الحديثة.	معدل التحديث	65%	75%	85%	مشاريع التنمية
	توفير بدائل حبوب اللقاح من مواد محلية.	- دراسة بدائل تغدوية صناعية من مواد محلية بديلة عن المستوردة أقل كلفة.	معدل التبني	5%	15%	30%	البحوث الزراعية

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
	الحد من الأضرار التي تسببها الطفيليات والأمراض.	- اختبار المبيدات المناسبة للمكافحة. - تفعيل دور الحجر الزراعي للتقليل من دخول أمراض و آفات جديدة.	زيادة الانتاجية	100%	110%	120%	البحوث الزراعية مكاتب الزراعة
رفع كفاءة البحث الزراعي بمحطة بحوث سيئون	تحديث البنية التحتية لمحطة أبحاث سيئون.	- استكمال المباني الأساسية للمحطة. - إقامة شبكة طرقات داخل المزرعة. - تحديث مختبرات التربة والري والوقاية. - إدخال الزراعة النسيجية. - رفد المكتبة بالمراجع والمجلات العلمية. - إدخال خدمات الحاسب الالي. - تجديد وسائل النقل والمواصلات.	درجة التحديث	55%	75%	100%	الحكومة صندوق التشجيع الزراعي. الهيئة العامة للبحوث.

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
	تنمية الموارد البشرية بالمحطة.	- تأهيل 10 باحثين لدرجة الدكتوراه. - تأهيل 7 باحثين لدرجة الماجستير. - المشاركات العلمية الداخلية والخارجية. - تدريب الكادر الفني والإداري.	العدد	3 10 2 4	8 14 20 25	13 17 40 50	الحكومة
	زيادة المخصصات المالية للجانب البحثي.	- توصيف الأنظمة المزرعية. - تشخيص محددات ومعيقات الإنتاج الزراعي. - إنتاج تقنيات بحثية جديدة. - حلول لمشاكل و معوقات الإنتاج الزراعي. - دراسات اقتصادية واجتماعية.	إجمالي الميزانية للعمل البحثي (مليون ريال)	15	30	50	الحكومة

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
زيادة حجم الاستثمار في القطاع الزراعي	إقامة مشروعات زراعية (نباتي، حيواني) وخدمية جديدة.	- تنفيذ مزارع إنتاجية نباتية متخصصة في النخيل.	حجم الاستثمار	145 مليون ريال	100 مليار	200 مليار	القطاع الخاص
		- تنفيذ مزارع إنتاجية نباتية متخصصة في الليمون.					القطاع الخاص
		- تنفيذ مزارع إنتاجية نباتية متخصصة في النباتات الطبية والعطرية.					القطاع الخاص
		- تنفيذ مزارع إنتاجية نباتية متخصصة في الخضار.					القطاع الخاص
		- إقامة مزارع نباتية وحيوانية متكاملة.					القطاع الخاص
		- إقامة مناحل ثابتة.					القطاع الخاص
		- زراعة 3 مليون من نخيل التمر.					رئيس الجمهورية
		- إقامة مركزين لتصدير المنتجات الزراعية.					القطاع الخاص
		- استصلاح واستزراع 10 ألف هكتار من الأراضي					الحكومة + الخاص

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
		الجديدة في الصحراء.					
		- حفر 100 بئر ارتوازية.					الحكومة + الخاص
		- دعم شبكات الري بأنظمة حديثة.					الحكومة
		- إقامة مصنع تعليب الخضار.					القطاع الخاص
		- إقامة 3 سدود مائية.					الحكومة
		- إقامة 15 حاجزا مائيا.					الحكومة
		- إقامة 20 كريفا مائيا.					الحكومة
		- إنشاء 5 ثلاجات تخزين الخضار و الفواكه.					القطاع الخاص
		- إقامة مصنع لتعبئة التمور.					القطاع الخاص
		- إقامة مشروع في الثروة الحيوانية لتشجيع ذوي الدخل المحدود على تربية المواشي وتصنيع منتجات الألبان.					الحكومة + الخاص

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
تحسين الغطاء النباتي	زيادة المساحة المزروعة بالأشجار الحراجية.	- زراعة أشجار السدر في الوديان. - الإدارة المتكاملة لشجرة المسكيت. - إعادة تأهيل المراعي الطبيعية. - مكافحة التصحر. - تكثيف الجانب الإعلامي والإرشادي.	المساحة بالهكتار	بيانات غير متوفرة	100 %	200 %	المشاريع التنموية + القطاع الخاص + منظمات المجتمع المدني. الإعلام + الإرشاد
	تفعيل التشريعات والقوانين.	- منع الاحتطاب الجائر للغطاء النباتي. - منع البناء في الأراضي الزراعية والحراجية. - تحديد الحمولة الرعوية لطوائف النحل والأغنام.	عدد القوانين المفعلة	0	3	4	السلطة المحلية + مجلس النواب السلطة المحلية + مجلس النواب السلطة المحلية + مجلس النواب

مصفوفة استراتجية النمو والتخفيف من الفقر - محافظة حضرموت
محور القطاعات الإنتاجية
الغاية العامة المحورية : خلق قاعدة إنتاجية متطورة
القطاع : الزراعة - منطقة الساحل

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
زيادة قيمة الناتج المحلي للحاصلات الزراعية	1- ترشيد استخدام المياه وتطوير نظم الري الخاصة الحفر.	1- تأهيل قنوات الري الطينية وزيادة عدد القنوات الإسمنتية المبطنة او النصف مبطنة. 2- تشجيع المزارعين لاستخدام انظمة الري الفقاعي والتنقيط والرش المحوري. 3- توسيع مساحة مشاريع التنمية الريفية الزراعية ليشمل جميع مديريات ساحل حضرموت. 4- تيسير الحصول على	طول قنوات الري النصف مبطنة والمبطنة من القنوات الترابية (بالمتر الطولي) نسبة الاراضي التي تستخدم انظمة الري الحديثة	20237 أقل من 0.05%	45000 2 %	90000 10 %	وزارة الزراعة + وزارة التجارة

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
		الاقتراض الزراعي. 5- توفير مصادر ري بديله لري تزيين وتشجيير المدن. 6- تفعيل القوانين والتشريعات الخاصة بالحفر. 7- انشاء لجان تنظيم وادارة الري الجماعي. 8- زيادة برامج واعمال حصاد لمياه السيول والامطار.					
	2- زيادة المساحة المزروعة.	1- تشجيع وحث المزارعين على استخدام انظمة حديثة. 2- تحديث شبكات الري التقليدية.	1- المساحة المزروعة (بالهكتار).	23395	25735	29595	وزارة الزراعة البحوث الزراعية القطاع الخاص

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
		3- توفير المناخ الملائم للاستثمار. 4- اصدار التشريعات القانونية واللوائح الخاصة لحل مشكلة الاراضي الزراعية. 5- تسهيل الحصول على الاقراض. 6- التوسع في الإرشاد الزراعي وتغيير التركيب المحصولي والتوسع في زراعة الحبوب. 7- تشجيع الشباب على العمل الزراعي.	2- نسبة المساحة المزروعة إلى اجمالي المساحة الصالحة للزراعة.	65%	75 %	90 %	
	3- المحافظة على التربة من الانجراف.	1- اجراء المسوحات والدراسات الشاملة على الاراضي الزراعية الواقعة	1- المساحة الزراعية على حواف الاودية المحمية من الانجراف.				وزارة الزراعة البحوث الزراعية + المنظمات المانحة

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
		على حواف الاودية وحسب درجة اهميتها الاقتصادية واحتوائها على اشجار محاصيل مثمرة ومعمرة وحمايتها حسب الاولوية.					
		2- استخدام حماية الأطراف الاودية باشباك الجابيون لحماية الاراضي.	2- كمية اشباك الجابيون بالمتر المستخدمة لحماية الاراضي.		16000	25500	
		3- الاستفادة من المعونات من الدول الصديقة (الأوربية) عبر مشاريع التنمية الزراعية المنفذة في المحافظة.					
		4- الاستفادة من المعونات الحكومية والسنوية في هذا المجال عبر صندوق					

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
		التشجيع الزراعي والسمكي. 5- ازالة الاشجار الضارة من بطن الاودية وزراعة اشجار كمصدات لحماية ضفاف الاودية. 6- تنفيذ مشروع متكامل لحماية الاودية.					
	4- زيادة انتاجية المحاصيل الزراعية.	1- استخدام الدورة الزراعية وتحسين التركيب المحصولي وتغييره واعداد الارض جيدا. 2- ادخال اصناف محسنة عالية الانتاج. 3- التحسين الوراثي للاصناف المنزرعة. 4- تفعيل دور المحطة البحثية الزراعية بساحل	1- الانتاج الزراعي (بالطن). 2- النسبة من الانتاج الزراعي إلى المحاصيل التالية :- - محاصيل الفاكهة الاستراتيجية المانجو والتمور. - محاصيل الحبوب.	207119.8 18.7% 3.3 %	294791.8 20 % 7 %	382464 25 % 10 %	وزارة الزراعة + البحوث الزراعية

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
		حضرموت لتطوير السلالات الوراثية والاهتمام بها وربطها بالواقع الزراعي المحلي. 5- توفير مستلزمات الإنتاج باسعار مناسبة. 6- تقليل الفاقد مابعد الحصاد. 7- توسيع وتشجيع دور القطاع التعاوني في مجال التعامل مع اعداد وطرق زراعة المحاصيل. 8- تشجيع برامج المكافحة الحيوية والكيماوية للامراض والآفات الزراعية. 9- الالتزام الأمثل بمواعيد زراعة المحاصيل.	- محاصيل الخضار. - المحاصيل النقدية. - محاصيل الاعلاف.	5.7 % 1.4 % 70.9 %	10 % 3 % 60 %	20 % 5 % 40 %	

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
	5- زيادة مستوى المياه الجوفية.	1- إعداد الدراسات القائمة على معلومات احصائية وقياسية لكمية هطول الامطار في السنوات الماضية.	1- عدد السدود التخزينية	لايوجد	6	6	وزارة الزراعة + البحوث الزراعية + هيئة الحفاظ على المياه الجوفية + المنظمات الداعمة
		2- تحديد الاودية بساحل حضرموت دائمة الجريان بالسيول.	2- كمية المياه المخزنة مليون متر مكعب.	لايوجد	13.85	13	
		3- العمل على بناء السدود والحواجز على الاودية للاستفادة من كمية الامطار لتغذية الآبار والعيون.	3- عدد السدود التحويلية.	2	1	1	
		4- بناء الحواجز المائية والكرفانات للاستفادة من حصاد المياه.	4- كمية المياه المحولة مليون متر مكعب.	45	60	60	
		5- اصدار التشريعات في مجال الري ومحاربة الحفر العشوائي للآبار السطحية والارتوازية.	5- عدد المنشآت والحواجز المائية.				

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
		6- التشغيل والصيانة الدورية لمنشآت الري القائمة.					
	6- تحسين مستوى الخدمات الزراعية.	1- تشجيع وتوفير المناخ الملائم للاستثمار الزراعي. 2- تشجيع وتطوير الجمعيات التعاونية الزراعية وتذليل العقبات امامها لسهولة استيراد الآليات والمعدات الزراعية. 3- تطوير البحث العلمي في مجال الطرق الزراعية. 4- تسهيل الحصول على القروض الزراعية. 5- تعزيز قنوات التسويق التعاونية والخاصة ووضع التشريعات الخاصة بتنظيم عملية التسويق.	1- توفير مدخلات الزراعة باسعار مناسبة. 2- اصدار التشريعات والارشادات الخاصة باجراءات وسلامة التسويق الزراعي. 3- الاستفادة من خطط وبرامج التدريب والارشاد الزراعي. ومدى تنفيذها. 4- توفر المواصلات وتحسين الحوافز والاجور للمرشدين.				وزارة الزراعة

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
		6- تحسين وسائل الخزن والتعبئة والنقل الحديثة. 7- الاشتراك في المعارض الزراعية الاقليمية والدولية.	5- توفر الكادر المؤهل والمدرب والكفؤ في كافة الجوانب الخدماتية.				
	7- تعزيز وتقوية البناء المؤسسي الزراعي	1- انشاء مراكز فروع الوزارة على مستوى المديريات وتفعيل دورها وزيادة مخصصاتها . 2- التوسع في انتشار مراكز خدمة الارشاد الزراعي وتأهيل الكادر الزراعي . 3- تحسين وتطوير اداء الارشاد الزراعي البيطري وتأهيله جيدا . 4- تعزيز البحوث الزراعية	1- عدد فروع مكاتب الزراعة والري بكافة اقسامها وادارتها وبكوادر زراعية. 2- عدد مشاريع تطوير التنمية الزراعية الريفية.	3 لايوجد	10 1	14 2	وزارة الزراعة

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
		وربطها ببرامج وإرشاديات قابلة للتنفيذ من قبل المزارعين . 5- تطوير البنية التحتية وخاصة الطرقات لكافة المديريات وربطها بعاصمة المحافظة . 6- رفع القدرات الفنية للكادر العال بالتدريب 7- انشاء مجلس تنسيق زراعي يضم المؤسسات العاملة بساحل حضرموت	3- عدد مراكز الإرشاد والإعلام الزراعي. 4- مجلس تنسيق زراعي.	1 لايوجد	5 7	10 3	
زيادة قيمة الناتج المحلي من منتجات الثروة الحيوانية	1- زيادة نمو الثروة الحيوانية.	1- تشجيع المستثمرين للاستثمار في مجال تربية الحيوانات. 2- رفع كفاءة وقدرات الكوادر	1- قياس مدى تبني المستهدفين لبرامج تربية الحيوانات. 2- قياس نسبة الفائدة		60 % تأهيل 4	75 % تأهيل 7	وزارة الزراعة

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
		الفنية في مجال البيطرة وتربية الحيوان.	من التدريب للفنيين والمربيين.		أطباء بيطريين	أطباء بيطريين	
		3- الاستفادة من مياه الطهور للمساجد لزراعة المساحات الرعوية.	3- قياس مساحة الاراضي الرعوية والمراعي المتوفرة وعدد الحيوانات المستفيدة.		-	-	
		4- ادخال برنامج تربية اللحوم الداجنة بالمنازل .	4- قياس مدى تبني المستهدفين لبرامج تربية الدواجن.		200 أسرة	200 أسرة	
	2- رفع مستوى الخدمات البيطرية.	1- زيادة مراكز الخدمات البيطرية وتوفير الادوية لها.	1- توفر الادوية البيطرية وباسعار مناسبة.	25 %	60%	70%	وزارة الزراعة + البحوث الزراعية
		2- انشاء محجر نباتي حيواني متكامل تحت اشراف مكتب الزراعة.	2- توفر بيانات الحيوانات المعالجة (راس).	494481 أمراض مختلفة 50%	988962 أمراض مختلفة 60%	494481 أمراض مختلفة 45-65%	

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
		3- انشاء قسم الرصد والتحري الوبائي وتفعيل نشاطه.	3- توفر بيانات الفحص وامراض الحيوانات (انشاء محجر بيطري). 4- توفر بيانات عن الحملات الوقائية (راس محصنة). 5- توفر بيانات عن الامراض الوبائية وحركة تنقلها (فحص عينة دم)	لايوجد 127450 3400	1 254900 7800	2 509800 9900	
	3- تحسين السلالات الحيوانية.	1- ادخال اصناف وسلالات جديدة من الحيوانات والدواجن بما لايخالف النظم والقوانين المتعارف عليها.	1- عدد ونوع السلالات المطلوب تحسينها. - ماعز (سورية) راس. - ضان (نجدية وشامية). - ابقار (افريقية). - جمال (مختلفة). - دواجن (مختلفة).	1106345 170842 10237 9897 75574	25000 راس ماعز / ضأن	95000 راس اغنام جمال ابقار	وزارة الزراعة + البحوث الزراعية

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
زيادة قيمة الناتج المحلي من منتجات الثروة الحيوانية	1- التوسع في تربية نحل العسل.	1- تشجيع تربية نحل العسل من خلال توفير قروض ميسرة.	عدد القروض	لايوجد			وزارة الزراعة
		2- رفع القدرات المهارية للنحالين.	عدد المستهدفين	لايوجد	100	300	
		3- تشجيع انشاء جمعيات نحل العسل.	عدد الجمعيات	لايوجد	1	3	
	2- زيادة مستوى الخدمات الداعمة لنحل العسل.	- تجهيز مختبر لفحص منتجات نحل العسل.	مختبر	لايوجد	1	4	وزارة الزراعة + البحوث الزراعية + مركز نحل العسل
		- ادخال برامج تدريبية للنحالة.	برنامج	لايوجد	12	20	
		- تنفيذ برامج مشتركة مع مراكز البحوث حول نحل العسل.	نشاط	لايوجد	1	1	
		- تطوير نشاط مراكز العسل وانشاء مركز لنحل العسل.	مركز				

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
	3- الاهتمام بمراعي النحل.	- التوسع في زراعة اشجار السدر. - منع التحطيب بأشجار السدر. - البحث عن مصادر اخرى لمراعي نحل العسل.	زراعة أشجار السدر	لايوجد	5000 شتلة	15000 شتلة	مركز نحل العسل + وزارة الزراعة

مصفوفة استراتجية النمو والتخفيف من الفقر - محافظة حضرموت
محور القطاعات الإنتاجية
الغاية العامة المحورية : خلق قاعدة إنتاجية متطورة
القطاع : الصيد البحري

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
زيادة حجم الانتاج و تحسين جودة الأسماك وتسويقها مع الحفاظ على المخزون السمكي.	1- زيادة حجم الإنتاج وتحسين جودته وتسويقه.	❖ تنمية الإنتاج السمكي من خلال رفع كفاءة عمليات الاصطياد، واستغلال (اصطياد) أكبر قدر ممكن من الأسماك والأحياء البحرية الأخرى. ❖ تشجيع الشركات على اصطياد أسماك (الماكريل) والأحياء البحرية الأخرى غير المستغلة. ❖ التشجيع على أنشاء منشآت صغيرة متخصصة في تربية والأحياء البحرية مثل	زيادة حجم الإنتاج وتحسين جودته وتسويقه.	65969 طن	106245 طن	171109 طن	وزارة الثروة السمكية + مركز علوم البحار

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
		(الأصداف والمحار واسماك الزينة). ❖ أجراء دراسات لتقييم المخزون السمكي. ❖ تفعيل دور مركز علوم البحار وهيئة الأبحاث برفع تقارير دورية عن المخزون السمكي.					
	2- زيادة حجم الصادرات من الأسماك والأحياء البحرية بجودة عالية.	❖ عمل برامج متكاملة لمراقبة جودة المنتجات السمكية بما يلبي متطلبات السوق المحلية والخارجية من خلال الآتي : - تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال تصدير وتسويق الأسماك وبناء معامل تحضير.	زيادة نسبة الصادرات 20% سنوياً. زيادة قيمة الصادرات بنسبة 25% سنوياً.	18866 طن 51400 ألف دولار أمريكي	46945 طن 156860 دولار أمريكي	116813 طن 478700 دولار أمريكي	وزارة الثروة السمكية + القطاع الخاص

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
		- رفع القدرة التنافسية بين الشركات لتسويق الأسماك في الأسواق الخارجية والداخلية.					
	3- تنمية وتطوير العمل التعاوني بالجمعيات السمكية.	❖ تنمية وتطوير التعاونيات السمكية وتحسين وسائل ومستلزمات الإنتاج السمكي ورفع إنتاجيتها من الأسماك والإحياء البحرية الأخرى من خلال الآتي : 1- أعادة تأهيل الجمعيات والتعاونيات السمكية 2- تقديم الدعم للجمعيات السمكية لأجل توسعة مراكز الإنزال التابعة للجمعية وتزويدها بالمتطلبات اللازمة.	عدد الجمعيات. - عدد الصيادين. - عدد القوارب.	28 13304	29 13904	31 14504	وزارة الثروة السمكية + الجهات السمكية

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
		3- تحسين تصاميم قوارب الصيد الصغيرة وتقييم متطلبات جدوى استخدام الثلج عليها. 4- تشجيع الصيادين على امتلاك قوارب صيد. 1- إنشاء ورش لصيانة قوارب الصيد وتأهيل الصيادين وتدريبهم على وسائل الاصطياد الحديثة. 2- أنشاء معاهد متخصصة وإدخال التقنية الحديثة بغرض الحصول على الكادر المؤهل. 3- منح تراخيص مهنة الصيد في مختلف المناطق الساحلية للمحافظة.					

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
		4- العمل على رفع قدرات الصيادين على عملية الاصطياد وكيفية تحضير ومعالجة الأسماك في البحر.					
	4- تطوير البنية التحتية لمواقع الاصطياد والإنزال.	❖ العمل على تأهيل المكونات السمكية القائمة وتزويدها بالمستلزمات الضرورية. - أنشاء أرصفة رسوء القوارب وعمل حواجز لحماية قوارب الصيد التقليدي أثناء مواسم الرياح. - بناء ساحات حراج الأسماك وتحسين القائمة حالياً وتوفير الخدمات لها. - أنشاء أسواق لبيع الأسماك في مختلف المناطق الساحلية للإقليم.	تحسين مستوى خدمات البنية التحتية في مواقع الإنزال.	0 %	تنفيذ 50% من البرامج المستهدفة	تنفيذ 100% من البرامج المستهدفة	وزارة الثروة السمكية

مصفوفة استراتجية النمو والتخفيف من الفقر - محافظة حضرموت
محور القطاعات الإنتاجية
الغاية العامة المحورية : خلق قاعدة إنتاجية متطورة
القطاع : الصناعة - ساحل حضرموت

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
1- رفع قيمة الإنتاج الصناعي.	1- تطوير الصناعات القائمة 2- التوسع في الصناعات الصغيرة والحرفية 3- تنفيذ مشاريع صناعية قيد التنفيذ.	- تقديم الدعم الفني لإدخال التقنية الحديثة والتجديد والابتكار في التصنيع. - تطوير خدمات البنيه التحتية. - مسح الصناعات الصغيرة والحرفية وتحليل أوضاعها. - أنشاء مناطق صناعية مخدومه لهذه الصناعة. - توفير التمويل الميسر. - توفير الدعم الفني المباشر للإنتاج والتسويق. - تسهيل الإجراءات لإقامة تلك المشاريع.	مليون ريال	6371	15928	38227.2	- الصناعة + الغرفة التجارية + المستثمرين + السلطة المحلية. - السلطة المحلية + الدول المانحة + الغرفة التجارية + الصناعة. - الهيئة العامة للاستثمار + السلطة المحلية.

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
2- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية لإقامة صناعات معتمدة على الخامات المحلية.	1- إقامة مصنع تعليب الطماطم. 2- تطوير صناعة وتعبئة التمور وإقامة مصنع للدباغة والصناعات الجلدية. 3- إقامة مصنع للاسمنت. 4- إقامة مصانع لإنتاج وتصدير الحجارة المختلفة. 5- إقامة مصانع لانتاج منتجات سمكية ذات قيمة مضافة. 6- تصنيع عسل النحل والاستفادة من الشمع.	- التكامل مع القطاع الزراعي وتشجيع المزارعين على إنتاج كميات كبيرة من هذه المنتجات. - تذليل الصعوبات أمام إنشاء مصنع الأسمنت وأعطاء مزايا أكبر للصناعات المعتمدة على المواد الخام المحلية.	مصنع „ „ „ „ „ „	صفر 1 صفر صفر „ „ „	2 3 2 1 2 2 2	5 6 4 1 3 4 5	- السلطة المحلية + الدول المانحة + الغرفة التجارية + الصناعة.
3- تحسين البنية التحتية للقطاع الصناعي.	1- إقامة المناطق الصناعية المخدومة. 2- إقامة المناطق الحرة.	- التحديد النهائي للمواقع الصناعية والحرة. - توفير التمويل اللازم لأنشاء المناطق وتخديمها.	منطقة „	„ „	2 1	3 2	- السلطة المحلية + مصلحة أراضي وعقارات الدولة + الصناعة + الهيئة العامة للمناطق الحرة.

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
4- توفير فرص عمل جديدة.	- التوسع في الصناعات الصغيرةوالحرفية. - التوسع في صناعة مواد البناء. - الترويج للصناعات الكبيرة.	- تقديم الدعم الفني لقطاع الصناعات الصغيرة. - أنشاء أكبر عدد من المعاهدالفنية والتقنية. - إعداد مسوحات جيولوجية للكشف عن المواد الخام الصناعية والإنشائية في مواقع مختلفة. - أعداد دراسات لعدد من المشاريع الصناعية الكبيرة للترويج لها.	عدد	5518	6000	10000	السلطة المحلية + التعليم الفني والتدريب المهني + الهيئة العامة للجيولوجيا + الهيئة العامة للاستثمار + الغرفة التجارية والصناعية + وزارة الصناعة.
5- تشجيع الاستثمار الصناعي.	- استغلال عناصر الجذب في بيئة الاستثمارالصناعي. - تنفيذ مسوحات جيولوجية. - الترويج للصناعات البتروكيماوية. - جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية.	- إعداد الدراسات للمشاريع الصناعية والكشف عن تواجد الخامات المعدنية. - تطور البنية التحتية للخدمات. - الكشف عن مخزونات الغاز الطبيعي وايجاد تكامل بين قطاع الاستخراج وقطاع التصنيع.	عدد المشاريع المنفذة في القطاع الصناعي.	16	40	96	وزارة الصناعة + وزارة النفط والمعادن + السلطة المحلية + الغرفة التجارية + الهيئة العامة للاستثمار.

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
6- زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الصادرات.	- أعداد المسوحات الجيولوجية للكشف عن المواد الخام والأنشائية والمعدنية. - تقديم مزايا إضافية للصناعات الموجهة للتصدير. - المشاركة الفاعلة في المعارض الدولية.	- الترويج للصناعات الموجهة للتصدير. - جذب الاستثمارات في الصناعات الموجه للتصدير. - تقديم الدعم والترويج لتسويق المنتجات خارجياً.	عدد المشاريع المنفذة.	3	6	20	وزارة النفط والمعادن + الهيئة العامة للموانى اليمنية + الهيئة العامة للاستثمار + وزارة الصناعة + الغرفة التجارية.

مصفوفة استراتجية النمو والتخفيف من الفقر - محافظة حضرموت
محور القطاعات الإنتاجية
الغاية العامة المحورية : خلق قاعدة إنتاجية متطورة
القطاع : الصناعة - وادي حضرموت والصحراء

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
رفع قيمة الانتاج الصناعي.	- تطوير ما هو قائم من الصناعات والتوسع في الصناعات الصغيرة والحرف اليدوية.	- إعادة هيكلية المشروعات الصناعية الصغيرة القائمة، إلى جانب تقديم الدعم الفني والمالي لها بما يساعدها على رفع استغلال الطاقات الإنتاجية على نحو أفضل وخفض تكاليف الإنتاج و تحقيق وفورات اقتصادية مناسبة ونمو حجم الإنتاج بصورة مضطردة.	(مليون ريال)	6371	15928	38227.2	وزارة الصناعة + القطاع الخاص
الاستغلال الامثل لفائض الإنتاج الزراعي وللمواد	- اقامة مصنع لتعليب الطماطم. - تطوير صناعة وتعبئة التمور.	- تبني استراتيجية فاعلة للترويج للاستثمارات الصناعية المجدية اقتصادياً،	مصنع مصنع	صفر 1	2 3	5 6	

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
الخام المحلية ولإقامة بعض الصناعات.	- اقامة مصنع للدباغة والصناعات الجلدية. - اقامة مصنع للاسمنت.	يشكل توفر الخامات المحلية الأساسية حجرها الأساس كصناعة الاسمنت، صناعة الزجاج ,صناعة الجص والألواح الجصية، صناعة حوائط الجبس، صناعة الزيوت النباتية، صناعة معجون الطماطم، صناعة تعليب الفواكه، صناعة العصائر والمرطبات.	مصنع مصنع	صفر صفر	2 1	4 1	وزارة الزراعة + البحوث الزراعية + وزارة الصناعة + القطاع الخاص
رفع نسبة الاستفادة من نحل العسل.	- الاستفادة من كميات شمع النحل الخام الذي يتم رميه. - خلق مجال حرفي جديد لتوفير فرص العمل للشباب والاسهام في مكافحة البطالة والحد من الفقر.	- فرز وتخصيص الأراضي اللازمة للإنشاء الصناعي وإقامة مجمع صناعي تتكامل فيه خدمات الإنتاج والتسويق. - اعتماد سياسات تسويقية محلية وخارجية فاعلة للإنتاج الصناعي.	نسبة الاستفادة. نسبة المساهم ضمن قطاع النحل.	5 1	12.5 5	30 25	البحوث الزراعية + وزارة الصناعة

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
	- ادخال العسل اليمني في الصناعات الدوائية ومواد التجميل.	- إعادة النظر بالتسهيلات المصرفية والائتمانية التي تمنح للمشاريع الصناعية.	مصنع	صفر	2	5	
تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي.	- جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية.	- تقديم الدعم الحكومي للمشاريع الصناعية بالطاقة الكهربائية والمياه والوقود. - الاهتمام بإنشاء قواعد البيانات والمعلومات ذات العلاقة بالقطاع الصناعي. - أقامة مركز استشاري صناعي يتولى أعداد دراسات الجدوى الاقتصادية، وتقديم الاستشارات الفنية اللازمة، إلى جانب تطوير وتطويع التكنولوجيا وتوطينها.	عدد المشاريع الاستثمارية المنفذة في الصناعة	16	40	96	وزارة الصناعة + الهيئة العامة للإستثمار + القطاع الخاص

مصفوفة استراتجية النمو والتخفيف من الفقر - محافظة حضرموت
محور القطاعات الإنتاجية
الغاية العامة المحورية : خلق قاعدة إنتاجية متطورة
القطاع : النفطي و المعدني - وادي حضرموت و الصحراء

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
زيادة إنتاج النفط	زيادة القطاعات المنتجة.	- تسهيل وتنظيم العلاقة بين الشركات النفطية والدولة.	عدد				وزارة النفط + هيئة الاستكشاف.
	اجتذاب الشركات النفطية العاملة ذوي الخبرة للاستثمار في البلاد.	- الترويج الإعلامي ووضع الدراسات الأولية للقطاعات.	عدد				الإعلام النفطي.
	زيادة وتأهيل الكوادر الفنية المحلية.	- استخدام وسائل حديثة لتأهيل وتدريب الكادر اليمني.	عدد				وزارة النفط.
	زيادة المسوحات الزلزالية للاستكشاف.	- استخدام الشركات الاستكشافية لتقنيات متطورة.	عدد المسوحات الزلزالية				هيئة استكشاف النفط.

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
	استخدام التقنيات الحديثة في استخدام النفط.	- الاعتماد على استخدام المعدات الحديثة في إنتاج النفط.	مستوى التصفية				وزارة النفط + هيئة الاستكشاف.
	خفض تكاليف إنتاج النفط.	- إنشاء شركات وطنية إنتاجية وخدمية.	مستوى التكلفة				وزارة النفط.
زيادة استخراج الثروات المعدنية	معرفة التكوين التاريخي الجيولوجي لمنطقة وادي حضرموت والصحراء.	- عمل خارطة جيولوجية بمقياس رسم 1:100.000 ورفع كفاءة الكادر المحلي.	مدى الإحاطة والمعرفة				هيئة المساحة الجيولوجية.
	معرفة تواجد الخام المستخدم في عملية التعدين.	- عمل خارطة جيولوجية أكثر تفصيلاً بمقياس رسم 1:50.000.	مدى وضوح الدراسية وشموخها المختلف المناطق				
	إقامة مصانع لإنتاج الطوب الأحمر.	- عمل دراسة تفصيلية لمادة الطين.	عدد المصانع				القطاع الخاص

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
	إقامة صناعات محلية لإنتاج الاسمنت والمحاجر والكسارات والاستخدامات الطينية.	- عمل دراسة شاملة لصخور الحجر الجيري والجبس.	عدد المصانع				وزارة الصناعة + القطاع الخاص
	إقامة مصانع لإنتاج الزجاج.	- عمل دراسة للرمال المتحركة.	عدد المصانع				
	تشجيع الاستثمارات في مجال التعدين الوطني والخارجي.	- الترويج من خلال عمل كتيبات تعريفية لمناطق الاستثمار.	مليون دولار				
الاستفادة من الغاز	إنتاج الغاز بكميات تجارية.	- إيجاد علاقة بين الشركات النفطية المنتجة والدولة للاستغلال الأمثل للغاز . - إعداد دراسات للتسويق والتصدير.	طن / السنة				وزارة النفط + شركة الغاز.
	استخدام الغاز لإنتاج الطاقة الكهربائية.	- التوسع في المشاريع التنموية وتشجيع الاستثمار الخارجي والمحلي.	طن / اليوم				وزارة النفط.

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
	استخدام الغاز في إنتاج الجير الحجري.	- تشجيع الاستثمار المحلي في هذا المجال وتأهيل الكادر المحلي.	طن / السنة				وزارة النفط.
	إقامة مصانع لاستخراج المواد الأولية في الصناعة بالغاز.	- فتح المجال للاستثمار من خلال تقديم التسهيلات للمستثمرين.	عدد				
	إنشاء وحدة إنتاج الغاز المسال المستخدم للأغراض المنزلية ووسائل المواصلات.	- الاستفادة من الغاز المصاحب للنفط الخام. - تشجيع استيراد وسائل النقل التي تستخدم الغاز كوقود.	إنشاء الوحدة				وزارة النفط + شركة الغاز.
	خفض تكاليف إنتاج الغاز.	- إنشاء شركات وطنية إنتاجية وخدمية.	الف ريال / طن				

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
الحفاظ على البيئة	- معالجة المياه المصاحبة للنفط والاستفادة منها.	- إعداد دراسات لمعالجة المياه الملوثة باستخدام التكنولوجيا الحديثة. - إقامة محطات مركزيه لمعالجة المياه الملوثة والاستفادة منها في الزراعية.	م3 / طن				وزارة النفط + الهيئة العامة لحماية البيئة.
	مراقبة الشركات وإلزامها بالمحافظة على البيئة.	- وضع بنود خاصة بالبيئة ضمن الاتفاقيات الواقعة مع الشركات النفطية المستثمرة.	مدى المراقبة والإلتزام				هيئة استكشاف وإنتاج النفط.
	التقليل من حرق كميات الغاز المصاحب للنفط.	- استخدام تكنولوجيا حديثة لعمليتي فصل وتسييل الغاز. - استخدام الغاز في إنتاج الطاقة الكهربائية والصناعة.	م3 / طن				وزارة النفط.

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
	التخلص من المواد الكيميائية المستخدمة من قبل الشركات النفطية بشكل سليم.	- دعم وتفعيل الدور الرقابي للمؤسسات والجمعيات ذات العلاقة بالبيئة.	طن / العام				وزارة النفط + وزارة المياه والبيئة.
	التخلص من المخلفات العضوية والصلبة المستخدمة من قبل شركات النفط.	- إعداد دراسات لإقامة مصانع تحويليه للتخلص من هذه المخلفات والاستفادة منها كسماد.	طن / العام				وزارة الصناعة.
الخزن الاستراتيجي للنفط والغاز	تقليل الاختناقات في المشتقات النفطية.	- إعداد دراسات لإقامة خزانات للنفط والغاز بالوادي. - دراسة العلاقة القائمة بين المستثمر والدولة.	طن / العام				وزارة النفط.
	زيادة محطات الغاز في الوادي.	- تشجيع الاستثمار لتلبية حاجيات السوق المحلية من الغاز.	عدد				القطاع الخاص.

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
	إقامة صناعات محلية تعتمد على النفط والغاز كوقود.	- استخدام تكنولوجيا حديثة لعمليتي فصل وتسييل الغاز. - استخدام الغاز في إنتاج الطاقة الكهربائية و الصناعة.	عدد				السلطة المحلية + شركة النفط.

مصفوفة استراتجية النمو والتخفيف من الفقر - محافظة حضرموت
محور القطاعات الإنتاجية
الغاية العامة المحورية : خلق قاعدة إنتاجية متطورة
القطاع : السياحة - وادي حضرموت و الصحراء

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
زيادة العائدات السياحية.	1. زيادة عدد السياح الأجانب والعرب الواصلين إلى وادي حضرموت.	1. الاهتمام بالمنتج السياحي وتهيئته وتصنيعه سياحياً. 2. الترويج للمنتج السياحي بوادي حضرموت بإصدار عدد من البروشورات وإصدار دليل سياحي وخارطة سياحية لوادي حضرموت.	عدد	سائحاً	23831	41999	- الاشغال العامة والطرق. - مصلحة اراضي وعقارات الدولة. - الهيئة العامة للاستثمار. - مكتب السياحة.
	2. زيادة عدد السياح المحليين الواصلين إلى وادي حضرموت.	3. البحث عن أسواق جديدة للطلب السياحي كأسواق دول الخليج ودول جنوب شرق آسيا. 4. تشجيع السياحة الداخلية من خلال عمل	عدد	سائحاً	58046	102295	- وزارة السياحة. - مكتب السياحة.

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
		تخفيضات في أسعار الخدمات السياحية. 5. تنظيم رحلات سياحية لموظفي الجهاز الإداري للدولة والمدارس والمؤسسات التعليمية الجامعية خلال العطل الرسمية بتكاليف تتناسب ومستوى الدخل. 6. تنويع فعاليات البرامج السياحية. 7. إقامة محلات لبيع التحف والتذكاريات ومنتجات الحرف اليدوية.					
رفع مستوى الخدمات الأساسية الداعمة للنشاط السياحي.	1. زيادة عدد الفنادق.	1. تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال الفندقة.	عدد	فندقاً	30	40	- الاشغال العامة والطرق.

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
	2. إقامة عدد من الاستراحات بكامل خدماتها بما في ذلك المبيت ودورات المياه.	1. تحديد وحجز مساحات مناسبة لإقامة تلك الاستراحات وذلك في الأماكن التالية مرتبة حسب الأولوية وهي : - منفذ الوديعة. - منطقة حليه م/ ثمود. - فوق رأس عقبة عشعش ثمود. - منطقة غيل عمر ساه. - منطقة بن عيفان. - منطقة الصافق رخيه. - مفرق دوعن وادي العين. 2. إعداد الدراسات والتصاميم تلك المشاريع.	عدد	استراحة	0	4	- مصلحة اراضي وعقارات الدولة. - الهيئة العامة للاستثمار. - مكتب السياحة.
	3. إقامة عدداً من المطاعم السياحية.	1. تحديد أماكن مناسبة لإقامة تلك المطاعم بحيث	عدد	استراحة	0	4	القطاع الخاص.

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
		تكون مطلة أو قريبة من مناظر سياحية تاريخية وطبيعية وذلك في الأماكن التالية مرتبة حسب أهميتها : - مدينة سيئون. - مدينة تريم. - مدينة شبام. 2. إعداد المواصفات والمقاييس السياحية. عرض تلك المشاريع للاستثمار.					
تشجيع الاستثمارات السياحية.	1. زيادة حجم الاستثمارات السياحية.	1. منح المستثمرين جميع المزايا التي تضمنها قانون الاستثمار. 2. تحديد وحجز مواقع للاستثمار السياحي.	إجمالي قيمة الاستثمارات في قطاع السياحة.	ألف ريال	726499	5516856	- الهيئة العامة للاستثمار. - مكتب السياحة.

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
		3. إعداد المخططات والتصاميم ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية وعرضها للمستثمرين. 4. الحد من الروتين الإداري وتداخل الاختصاصات. 5. الحد من تعدد الرسوم المفروضة على المنشآت السياحية وكذا ارتفاع قيمتها. تخفيض رسوم إدخال التيار الكهربائي وقيمة الاستهلاك.					
رفع مستوى كفاية وكفاءة العاملين في قطاع السياحة.	1. رفد مكتب السياحة بالكادر الفني والإداري المتخصص.	1. استكمال إنشاء الدوائر المتخصصة بالمكتب والأقسام التابعة لها وفقاً والهيكل التنظيمي للمكتب	عدد	موظف	13	29	وزارة السياحة + القطاع الخاص

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
		وتلك الدوائر هي : - الشئون المالية والإدارية. - الشئون السياحية. - التخطيط والإحصاء. - الترويج والإعلام السياحي. - الاستثمار السياحي. تخصيص خانات وظيفية للمكتب ضمن الموازنة الوظيفية للمكتب.					
	2. تدريب وتأهيل العاملين في الخدمات الفندقية البالغ عددهم (181) عاملاً عام 2005م.	1. زيادة الاعتمادات المالية لجانب التدريب والتأهيل. 2. ضرورة مساهمة أرباب المنشآت الفندقية في تمويل عملية التدريب بما لايقل عن 50%. 3. إنشاء معهد للسياحة والفندقه.	عاملاً	صفر	80	181	- مكتب السياحة.

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
		فتح قسم للسياحة والفندقة بكلية المجتمع سيئون.					
- خلق فرص عمل.	1. زيادة عدد العاملين في الخدمات الفندقية.	1. فتح أقسام تخصص سياحة وفندقة في كلية المجتمع سيئون.	عاملاً	360 عاملاً	480 عاملاً	648 عاملاً	القطاع الخاص.
	2. زيادة عدد العاملين في الإرشاد السياحي.	2. إنشاء معهدا للسياحة والفندقة. 3. تحفيز مخرجات التعليم الأساسي والثانوي على الالتحاق بهذه المؤسسات التدريبية والمتخصصة سياحة وفندقة. ضرورة استيعاب المنشآت الفندقية لمخرجات السياحة والفندقة.	مرشد سياحي	8	16	27	وزارة السياحة + القطاع الخاص.

مصفوفة استراتجية النمو والتخفيف من الفقر - محافظة حضرموت
محور البنية الأساسية
الغاية العامة المحورية : خلق قاعدة إنتاجية متطورة
القطاع : الطـــــرق - ساحل حضرموت

الأهــداف العامـة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشـرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
تطوير الشبكة العامة للطرق خدمة لجميع القطاعات وتسهيل حركة السكان.	1- استكمال شبكة الطرق الداخلية في المدن الرئيسة والتوسع في الشبكة الداخلية.	- استكمال المشاريع في المكلا والمدن الرئيسة الأخرى. - تنفيذ بعض الشوارع في والشحر والريدة وقصيعر والديس والحامي. - تحقيق إحتياجات المرافق الإنتاجية من الطرقات.	كم				- إدارة مشاريع الطرق وذوي العلاقة.
	2- استكمال مشاريع الطرق الجارية الخارجية والداخلية.	- توسيع دائرة الإشراف على المشاريع. - تحريك المشاريع المتعثرة. - توقيف المقاولين غير القادرين على العمل. - وضع برامج عمل للأعمال	كم				- إدارة الإشراف على المشاريع. - إدارة مشاريع الطرق.

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
		المتبقية للمشاريع الجارية. - رفع القدرة الإشرافية. - حل المشاكل الفنية أول بأول.	عـدد				
	3- وضع الدراسات والتصاميم اللازمة لبناء طرق جديدة.	- وضع الدراسات والتصاميم للطرق ذات الأولوية. - وضع الدراسات والتصاميم للطرق الجديدة.	كـم				- الدراسات والطرق.
	4- التوسع في إنارة الشوارع والطرق.	- إنارة الطرق المسفلتة والمرصفة بالمدن. - إنارة الطرق الأخرى الهامة. - تحديد المواقع الهامة المطلوب إنارتها بالمدن والطرق القائمة والجديدة.					- إدارة مشاريع الطرق. - المباني. - قسم الإنارة. - المعنيون.

مصفوفة استراتجية النمو والتخفيف من الفقر - محافظة حضرموت
محور البنية الأساسية
الغاية العامة المحورية : خلق قاعدة إنتاجية متطورة
القطاع : الطـــــرق - وادي حضرموت و الصحراء

الأهــداف العامــة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشـرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
التخطيط السليم والتنفيذ السليم لإنشاء شبكة طرق وتحسين المظهر الجمالي للمناطق الحضرية.	1- رفع كفاءة و أداء المكتب.	- إنشـاء قـاعـدة بيـانات متكاملة. - تأهيل الكوادر الفنيـــة والإدارية بالمكتب. - السعي لتخفيف المركزية وإعطاء صلاحيات أكبر للمكتب. - السعي لزيادة المخصصات الماليـة للمكتب وفـروعـه بالمديريات. - السعي لتوفيرمبنى خاص بالمكتب. - رفـــــدالمكتب بالكوادر الوظيفية المطلوبة.	مدى تحقيق الهدف.	30 %	70 %	90 %	وزارة الأشغال العامة والطرق.

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
	2- استكمال البناء المؤسسي للمكتب من خلال إنشاء : أ- إنشاء وحدة صيانة الطرقات. ب- إنشاء وحدة الإنارة. ج- إنشاء المختبرات.	- إعداد الخطط بالاحتياجات المادية والبشرية. - إعداد الدراسات اللازمة. - رفد المكتب بالكوادر الوظيفية المطلوبة. - توثيق وتطوير العلاقة بالمركز.	أ - تحقيق إنشاء الوحدة. ب- تحقيق إنشاء الوحدة. ج- تحقيق إنشاء المختبرات.	0 % 0 % 0%	90 % 90 % 30 %	100 % 100 % 80 %	
	3- إنشاء الطرق و تعبيدها والوصول بها إلى التجمعات السكانية المختلفة.	- إعداد الخطط والدراسات اللازمة. - استكمال المشاريع قيد التنفيذ. - إنشاء طرق جديدة.	كيلومتر	1327	2000	2500	وزارة الأشغال العامة والطرق.

مصفوفة استراتجية النمو والتخفيف من الفقر - محافظة حضرموت
محور البنية الأساسية
الغاية العامة المحورية : خلق قاعدة إنتاجية متطورة
القطاع : الكهربـــاء - ساحل حضرموت

الأهــداف العامـة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشـرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
تعزيز القدرات التوليدية وتحسين الشبكة العامة.	1- زيادة أطوال الشـــبكات 132 ك. ف.	إنشاء خطوط حديثة - خط شحن المكلا 132 ك. ف خط مزدوج بطول 30637 متر.	كيلومتر	36	76	110	وزارة الكهرباء
	2- زيادة أطوال الشبكات 33 ك. ف.	33 ك. ف منفـــرد يربط الشـحـر - الحـامي بطول 21736 متر.	كيلومتر	170.6	312	338	
	3- زيادة أطوال الشبكات 11 ك. ف.	إنشاء خط هوائي 33 ك. ف مزدوج من الديس الشرقية إلى الريـدة الشـرقـيـة بطول 62150.	كيلومتر	370.04	413.04	447	

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
	4- زيادة أطوال شبكات التوزيع 400.	الاستمرار في تقوية شبكات الكهرباء للمدن الرئيسة بساحل حضرموت.	كيلومتر	893.952	940	1015	
	5- تخفيض نسبة الفاقد.	- رفع مستوى الصيانة لشبكات التوزيع. - الربط الجديد من المحطات التوليدية. - ربط منظومتي الكهرباء بالساحل و وادي حضرموت. - الربط المستقبلي من محطة بلحاف البخارية. - الحد من الفاقد من الطاقة الكهربائية.	%	17.38	15	12	

مصفوفة استراتجية النمو والتخفيف من الفقر - محافظة حضرموت
محور البنية الأساسية
الغاية العامة المحورية : خلق قاعدة إنتاجية متطورة
القطاع : كهـربـــاء الريف - ساحل حضرموت

الأهـــداف العامـة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشـرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
تحقيق القدرة التوليدية	1- زيادة القـدرات التـوليـدية للمولدات والمحطات القائمة.	- تعـزيز القدرات التـوليـدية للمحطات القائمة.	حجم الطاقة المركبة.				
	2- زيادة عدد المساكن المضاءه.	- زيادة عدد المساكن المضاءه.	عدد المساكن المضاءه.	1500			
	3- زيادة أطوال الشـــبكة الكهربائية.	- زيادة أطوال الشـــبكة الكهربائية.	أطوال الشبكة.	128			
	4- زيادة عدد المستـفـيـدين من الطاقة الكهربائية.	- زيادة عدد المستفيدين من الطاقة الكهربائية. - إيصال الطاقة الكهربائية لعدد من المناطق الريفية. ربط عـــدد من مـــشـــاريع كـهـربـاء الريف بالشـبكة العامة للكهرباء.	عدد المستفيدين	16000			« أهمية كهرباء الريف »

مصفوفة استراتجية النمو والتخفيف من الفقر - محافظة حضرموت
محور البنية الأساسية
الغاية العامة المحورية : خلق قاعدة إنتاجية متطورة
القطاع : الكهربـــاء - وادي حضرموت والصحراء

الأهـــداف العامـة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشـرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
ضمان تزويد مناطق الوادي والصحراء بطاقة كهربائية لا تقل عن 300 ميجا واط من منشئات حديثة ومواكبة للتطور.	1- خفض نسبة الفاقد.	- تحديث منظومات شبكة نقل وتوزيع التيار الكهربائي. - محـاربة اختـلاس الطاقـة ومحاسبة المتسببين ومعاقبتهم. - تأهيل كوادر وفنيي الشبكات.	نسبة الفاقد %	0.18	0.85	0.95	وزارة الكهرباء
	2- ربط الوادي بالمشـــاريع الاستراتيجية.	- إعداد الدراسات الفنية اللازمة. - متـابعـة المؤسسـة والوزارة لاعتماد مكونات المشروع. - إنزال المشروع والبدء فيه.	تحقيق المشروع	0	0.50	0.95	
	3- تأمين وصول وقود التشغيل إلى محطات التوليد مع كل الظروف وبصورة دائمة.	- إنشاء خزان استراتيجي.	تحقيق المشروع	0	0.70	1.00	

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
	4- زيادة القدرة التوليدية بما يواكب الاحتياج المستقبلي.	- ربط الوادي ضمن منظومة الكهرباء العامة. - التوسع في إنشاء محطات تعمل بالغاز الطبيعي أو بوقود أرخص.	ميجا وات	50	200	300	

مصفوفة استراتجية النمو والتخفيف من الفقر - محافظة حضرموت
محور البنية الأساسية
الغاية العامة المحورية : خلق قاعدة إنتاجية متطورة
القطاع : كهـربـــاء الريف - وادي حضرموت والصحراء

الأهــداف العامـة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشـرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
إحياء المناطق الريفية والصحراوية وترغيب السكان على الاستقرار والبقاء فيها.	1- إيجـاد بناء مـؤسـسي لكهـرباء الريف يقـوم بالتشغيل والصيانة بهدف الاستدامة.	- متـابعـة السلطة المحليـة للجـهات ذات الاختـصاص لاعـتـماد البناء المؤسـسي للتشغيل والصيانة. - إيجاد مـيزانيـة للتشـغيل والصيانة.	مدى تحقق الهدف.	10%	60%	80%	
	2- الحفاظ على استمرارية تشغيل مشاريع الأرياف.	- وضع تعـرفـة سـعـرية للكيلووات مناسبة. - الرقابة من السلطة المحلية على التشغيل والتحصيل. - الحـفـاظ على مكونات المشـاريع من العـبث والسرقة.	مدى تحقق الهدف.	50%	80%	90%	كهرباء الريف

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
	3- استدامة التيار الكهربائي على مدار الساعة.	- ميزانية للتشغيل. - تعـــدد المولدات بالمحطة الواحدة و تنوع قدرتها. - زيادة الطاقم الوظيـــفي للتشغيل. - زيادة القـدرة التـوليـدية للمولدات. - تحـديث شـبكات التـوزيع بما يتـــلائم مع التطور الذي تشهده المنطقة. - تأهيل كـــادر فني و إداري من منطقة المشروع.	ساعة.	6 - 10	18	20	

مصفوفة استراتجية النمو والتخفيف من الفقر - محافظة حضرموت
محور البنية الأساسية
الغاية العامة المحورية : خلق قاعدة إنتاجية متطورة
القطاع : ميـــاه الريف - وادي حضرموت و الصحراء

الأهــداف العامـة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشـرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
توفير مياه الشرب الصالحة لإحياء المناطق الريفية والصحراوية وترغيب السكان على الاستقرار والبقاء فيها.	1- التسريع في تنفيذ البناء المؤسسي للهيئة وجهات الاختصاص.	- توفير مبنى ومختبر مع التجهيز. - الرفد بالقوة البشرية المناسبة. - دورية التأهيل والتدريب ورفع الكفاءة. - توفير المراجع والدوريات التخصصية الأخرى. - بناء قاعدة معلوماتية بإجراء مسوحات ميدانية وتطويرها باستمرار.	تنفيذ وتحقيق الخطط والبرامج.	15 %	85 %	95 %	مياه الريف

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
	2- المحافظة على نسبة التغطية الحالية و تلبية الاحتياجات المستقبلية.	- عمل دراسات تقييمية دورية للمشاريع. - إنشاء قاعدة بيانات وتحديثها. - البحث عن مكامن وحقول مائية جديدة. - دعم المشاريع القائمة وتأهيلها.	عدد السكان.	219000	250000	300000	مياه الريف
	3- تقليل كلفة مشاريع المياه الريفية.	- إعداد الدراسات الخاصة بالبحث عن مصادر مياه جديدة. - إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية. - استخددام مصادر طاقة جديدة. - رفع و تأهيل القائمين على المشاريع الريفية.	- تكاليف التشغيل والإهلاك. - كفاءة أداء المشروع. - تكلفة المتر المكعب المنتج.	100 % 20 - 40 % 100 %	80 % 60 % 80 %	80 % 80 % 70 %	

مصفوفة استراتجية النمو والتخفيف من الفقر - محافظة حضرموت
محور البنية الأساسية
الغاية العامة المحورية : خلق قاعدة إنتاجية متطورة
القطاع : المياه المؤسسة العامة للمياه - ساحل حضرموت

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
رفع نسبة التغطية من المياه للسكان والقطاعات الأخرى.	1- زيادة كمية إنتاج المياه.	- تنمية مصادر المياه الجوفية من خلال إنشاء السدود و الحواجز المائية.	م3	17891159	23395775	32813785	المؤسسة العامة للمياه
	2- زيادة كمية الإستهلاك من المياه.	- البحث عن مصادر مياه جديدة.	م3	12154163	1683811	25258358	مؤسسة المياه
	3- زيادة كمية الإستهلاك المنزلي.	- عمل الدراسات و البحوث للمياه و الصرف الصحي.	م3	9297131	1332291	19827811	مؤسسة المياه + المواطنين
	4- زيادة عدد توصيلات المياه.	- الحد من الحفر العشوائي للآبار.	عدد	57176	68783	87786	مؤسسة المياه

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
	5- زيادة توصيلات الصرف الصحي.	- ترشيد استخدام المياه.	عدد	18662	44112	59032	مؤسسة المياه
	6- خفض نسبة الفاقد.	- تخفيض نسبة الفاقد من المياه.	%	32.1	27.4	23.0	مؤسسة المياه
	7- زيادة عدد المساكن المزودة بحنفية المياه.	- إنشاء محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي.	مسكن	41178	48664	56414	مؤسسة المياه
	8- زيادة عدد السكان المستفيدين من إمدادات المياه.	- تنفيذ البرامج والخطط للتحديث والصيانة لشبكات المياه والصرف الصحي.	فرد	335248	398592	464100	مؤسسة المياه
	9- زيادة عدد المستفيدين من شبكة الصرف الصحي.	- توسيع خدمات الصرف الصحي. - تأهيل الكادر الفني.	فرد	113586	169455	197304	مؤسسة المياه

مصفوفة استراتجية النمو والتخفيف من الفقر - محافظة حضرموت
محور البنية الأساسية
الغاية العامة المحورية : خلق قاعدة إنتاجية متطورة
القطاع : المؤسسة العامة للمياه - وادي حضرموت و الصحراء

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
تقديم خدمات مستدامة للمياه والصرف الصحي للمناطق الحضرية في مديريات الوادي والصحراء.	1- التوسع في تغطية المناطق الحضرية بالوادي والصحراء بخدمات المياه.	- زيادة إنتاجية المياه. - زيادة السعة التخزينية للمياه. - تقديم الخدمة للامتدادات السكانية الجديدة. - تقديد خدمة المياه للمناطق الجديدة.	عدد المشتركين	35	39.900	44.100	مؤسسة المياه
	2- إنشاء خدمات الصرف الصحي في المناطق الحضرية الأكثر كثافة سكانية.	- استيعاب كوادر مؤهلة. - التدريب المتواصل للكوادر. - تحديث وتطوير الإدارة. - تحديث وتطوير المختبرات.	عدد المشتركين	صفر	0.7	0.8	مؤسسة المياه

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
	3- تبني سياسة واضحة في إدارة المياه.	- إعادة تأهيل الشبكات القديمة. - حملات توعية جماهيرية في استخدام المياه. - إنشاء الآليات لمراقبة الفاقد. - تحديث وتطوير قاعدة البيانات.	نسبة الفاقد	35 %	28 %	22 %	مؤسسة المياه
	4- بناء القدرات والدعم المؤسسي.	- إعادة تأهيل الشبكات القديمة. - حملات توعية جماهيرية في استخدام المياه. - إنشاء الآليات لمراقبة الفاقد. - تحديث وتطوير قاعدة البيانات.	كفاءة الأداء	60 %	85 %	95 %	مؤسسة المياه

مصفوفة استراتجية النمو والتخفيف من الفقر - محافظة حضرموت
محور البنية الأساسية
الغاية العامة المحورية : خلق قاعدة إنتاجية متطورة
القطاع : الاتصـــالات - وادي حضرموت و الصحراء

الأهـداف العامـة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشـرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
توفير وتحسين خدمات الاتصال وتقنية المعلومات لمناطق الوادي والصحراء.	1- استكمال الاتصالات للمناطق التي لم تصل إليها الخدمة بعد (الثابت والمنقول).	- مسح المواقع وتحديد الاحتياجات. - إعداد الدراسات. - الاستمرار في المحافظة على إدخال التقنيات غير المتجانسة في مواصفاتها وتوفير تجهيزات ذات جودة عالية.	عدد المشتركين	46000	56000	63000	وزارة الإتصالات + القطاع الخاص
			عدد السنترالات	12	14	16	
			عدد المحطات	30	42	55	
			عدد الكبائن	35	40	45	
	2- زيادة ربط مشتركي خدمة الانترنت.	- الترويج ونشر الوعي المعلوماتي لدى المواطنين بواسطة عقد دورات في الحاسوب والإنترنت. - تسهيل الحصول على أجهزة حاسوب بالتقسيط وبأسعار مناسبة.	عدد	4000	9000	14000	وزارة الإتصالات + القطاع الخاص

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
	3- نشر خدمة التراسل ADSL في عواصم المديريات الرئيسة.	- الترويج بوجود الخدمة وبأهميتها. - إعادة النظرفي التسعيرة.	عدد المشتركين	15	150	300	وزارة الإتصالات
	4- توسيع خدمة الشبكة الذكية.	- الترويج بوجود الخدمة وبأهميتها.	عدد الخدمات	9	20	25	وزارة الإتصالات
	5- تحسين البناء المؤسسي : أ - بناء القدرات. ب- التطور المؤسسي.	- تأهيل الكادر باستمرار. - تطوير الأنظمة الإدارية وبرامج التشغيل.	رضى المشتركين	حسن	جيد	جيد جداً	وزارة الإتصالات

مصفوفة استراتجية النمو والتخفيف من الفقر - محافظة حضرموت
محور قطاعات التنمية البشرية
الغاية العامة المحورية : خلق قاعدة إنتاجية متطورة
القطاع : التعليم العام - ساحل حضرموت

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
رفع وتطوير مستوى التعليم الأساسي	1- زيادة معدل الإلتحاق بالتعليم الأساسي : الإجمالي للذكور للإناث	- توفير المبني المدرسي.	%	83 % 92 % 73 %	89 % 96 % 82 %	95 % 99 % 90 %	وزارة التربية + المنظمات المانحة
	2- زيادة عدد الطلاب الإجمالي الذكور الإناث	- تطوير وتحسين المناهج الدراسية.	عدد	117576 67385 50191	146727 81392 65335	181297 97399 83210	وزارة التربية + المنظمات المانحة
	3- زيادة عدد المدارس.	- استكمال تنفيذ الخارطة المدرسية.	عدد	343	445	564	وزارة التربية + المنظمات المانحة

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
رفع وتطوير مستوى التعليم الثانوي	4- زيادة عدد الشعب.	- توسيع وبناء مدارس خاصة بالفتيات.	عدد	3449	4192	5036	وزارة التربية + المنظمات المانحة
	5- زيادة عدد المدرسين : إجمالي ذكور إناث	- توفير احتياجات التعليم العام من المباني المدرسية والتجهيزات والمختبرات.	عدد	5760 3725 2035	6379 3549 2345	7252 4470 2782	وزارة التربية + المنظمات المانحة
	1- زيادة معدل الإلتحاق بالتعليم الثانوي : الإجمالي للذكور للإناث	- تحسين وتطوير مستوى أداء المعلمين في التعليم الأساسي والثانوي.	%	30 % 40 % 19 %	34 % 44 % 23 %	37 % 47 % 27 %	وزارة التربية + المنظمات المانحة
	2- زيادة عدد الطلاب الإجمالي للذكور للإناث		عدد	12602 8728 3874	16461 11133 5328	20775 13528 7247	وزارة التربية + المنظمات المانحة

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
	3- زيادة عدد المدارس.	- العمل على توظيف معلمات من بنات الريف للعمل في مناطقهم.	عدد	35	50	61	
	4- زيادة عدد الشعب.	- تحسين وتطوير قدرات الإدارة المدرسية.	عدد	336	422	519	
	5- زيادة عدد المدرسين : إجمالي ذكور إناث	- تطوير وتحسين المناهج الدراسية. - العمل على دراسة أسباب التسرب وتحديد تلك الأسباب بين الذكور ولإناث. - الحد من ظاهرة التسرب من التعليم العام من الفتيات في الريف.	عدد	920 655 265	1029 693 336	1154 738 416	

مصفوفة استراتجية النمو والتخفيف من الفقر - محافظة حضرموت
محور قطاعات التنمية البشرية
الغاية العامة المحورية : خلق قاعدة إنتاجية متطورة
القطاع : التعليم العام - وادي حضرموت و الصحراء

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
رفع وتطوير مستوى التعليم الأساسي	1- زيادة معدل الإلتحاق بالتعليم الأساسي : الإجمالي للذكور للإناث	- توفير المبنى المدرسي.	%	75.1 % 82.5 % 53.8 %	83 % 96 % 70.1 %	98.3 % 100% 87%	وزارة التربية والتعليم + المنظمات المانحة
	2- زيادة عدد الطلاب الإجمالي الذكور الإناث	- رفع مستوى أداء المعلمين في التعليم العام.	عدد % %	88322 60 % 40 %	141847 55 % 45 %	195-372 50 % 50 %	وزارة التربية والتعليم + المنظمات المانحة
	3- زيادة عدد المدارس	- تحسين قدرات الإدارة المدرسية.	عدد	229 مدرسة 268 مبنى			وزارة التربية والتعليم + المنظمات المانحة

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
رفع وتطوير مستوى التعليم الثانوي	4- زيادة عدد الفصول الدراسية.	- توفير احتياجات التعليم العام من المباني المدرسية والتجهيزات التعليمية.	فصل	2502	4063	6137	وزارة التربية والتعليم + المنظمات المانحة
	5- زيادة عدد المدرسين : إجمالي ذكور إناث	- الحد من ظاهرة التسرب وخاصة من الفتيات.	مدرس	3394	4908	7253	وزارة التربية والتعليم + المنظمات المانحة
	1- زيادة معدل الإلتحاق بالتعليم الثانوي : الإجمالي للذكور للإناث	- القضاء على ظاهرة الغش.	%	80 % 81.2 % 18.8 %	85 % 60 % 25 %	90 % 45 % 45 %	وزارة التربية والتعليم + المنظمات المانحة
	2- زيادة عدد الطلاب الإجمالي للذكور للإناث	- الاهتمام بالصفوف (1-3) من التعليم الأساسي.	عدد	7702 49.8 % 51.2 %	20000 70 % 30 %	40000 50 % 50 %	وزارة التربية والتعليم + المنظمات المانحة

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
	3- زيادة عدد المدارس	- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في التعليم .	مدرسة	22	40	50	
	4- زيادة عدد الفصول الدراسية	- تفعيل النشاط اللاصفي في المدارس .	فصل	216	625	1333	
	5- زيادة عدد المدرسين: إجمالي ذكور إناث	- تغطية النقص الحاد في المعلمين والمعلمات.	مدرس	463	732		

مصفوفة استراتجية النمو والتخفيف من الفقر - محافظة حضرموت
محور قطاعات التنمية البشرية
الغاية العامة المحورية : خلق قاعدة إنتاجية متطورة
القطاع : الصحة العامة - وادي حضرموت و الصحراء

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
رفع نسبة التغطية بالخدمات الصحية من (60%) عام 2005م إلى (75%) عام 2010م و (97,3%) عام 2015م	1- زيادة المنشئات الصحية : المستشفيات المراكز الصحية مراكز الأمومة و الطفولة مراكز تخصصية مراكز الصحة الإنجابية الوحدات الصحية مراكز الرعاية الصحية مواقع التحصين	- التوسع في إنشاء المستشفيات. - إنشاء المراكز والوحدات الصحية في المناطق الريفية. - تأهيل وحدات الرعاية الصحية الأولية. - تأهيل وإنشاء المستشفيات الريفية ودعم خدمات الطوارئ. - وضع خارطة للخدمات الصحية لمديريات الوادي والصحراء. - عدالة توزيع الخدمات الصحية. - استكمال وتجهيز المنشآت الموجودة.	عدد	5 17 5 1 31 110 1 75	11 30 24 3 46 134 4 115	14 35 36 4 - 60 150 6 150	وزارة الصحة

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
	2- زيادة عدد الأسرة	عدد الأسرة بالمستشفيات عدد الأسرة بالمراكز الصحية إجمالي الأسرة	سرير	456 122 587	724 170 894	912 220 1132	وزارة الصحة
	3- زيادة الكادر المتخصص	عدد الأطباء المحليون عموم عدد الأطباء المحليون الاختصاصيون. عدد الأطباء الأجانب الاختصاصيون عدد أطباء الأسنان عدد الأطباء الصيادلة عدد الممرضين عدد الفنيين	طبيب أخصائي أخصائي طبيب طبيب ممرض فني	108 36 9 10 626 474 218	188 57 36 15 15 875 474	228 72 42 20 18 1000 502	
	4- زيادة عمالة الخدمات الصحية	عدد القابلات عدد العمالة المساعدة عدد العمالة الإدارية	قابلة موظف موظف	89 97 98	128 120 160	150 140 192	
	نسبة التغطية		%	56 %	75 %	97.3 %	

مصفوفة استراتجية النمو والتخفيف من الفقر - محافظة حضرموت
محور قطاعات التنمية البشرية
الغاية العامة المحورية : خلق قاعدة إنتاجية متطورة
القطاع : التعليم الفني و التدريب المهني - ساحل حضرموت

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
زيادة معدل الالتحاق في التعليم الفني والتدريب المهني من 5% في المستوى المهني 9% في المستوى التقني في عام 2005م إلى 12% بحلول عام 2010م وإلى 15% بحلول 2015م من	زيادة معدل الالتحاق في التعليم الفني والتدريب المهني في المستويين المهني والتقني.	- إعداد إستراتيجية للتعليم الفني والتدريب المهني بالمحافظة. - التوسع في إنشاء المعاهد المهنية والتقنية بالمحافظة وفقاً للإستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني والتي حددت الحاجة إلى إنشاء عدد (5) معاهد مهنية وعدد (3) معاهد تقنية وكليات مجتمع بساحل حضرموت إضافة للمعاهد القائمة وقيد التنفيذ مع مراعاة توزيعها على المديريات والتنوع في التخصصات. على أن يكون من ضمنها معهد فندقي	معدل الالتحاق في المستوى المهني (بعد التعليم الأساسي)	5 %	12 %	18 %	وزارة التدريب المهني والتعليم الفني + المنظمات المانحة + وزارة السياحة + القطاع الخاص
			معدل الالتحاق في المستوى التقني (بعد التعليم الثانوي)	9 %	12 %	12 %	

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
مخرجات التعليم الأساسي والثانوي		سياحي ومعهد لتدريب المرأة بالمكلا وكلية المجتمع بسقطرى. - تطوير المعاهد القائمة وتحديث تجهيزاتها واستثمار إمكانياتها في تنفيذ الدورات القصيرة والتعليم الموازي في الفترة المسائية لزيادة قدرتها الاستيعابية. - تعزيز دور القطاع الخاص في دعم التدريب المهني وتشجيعة للاستثمار في مجال التعليم الفني والمهني. - إنشاء قاعدة بيانات معلوماتية دقيقة عن احتياجات سوق العمل من التخصصات المختلفة الحالية والمستقبلية. - إجراء المسح الميداني ومتابعة مخرجات التعليم الفني والمهني للتعرف على احتياجات سوق العمل.					

مصفوفة استراتجية النمو والتخفيف من الفقر - محافظة حضرموت
محور قطاعات التنمية البشرية
الغاية العامة المحورية : خلق قاعدة إنتاجية متطورة
القطاع : التعليم الفني و التدريب المهني - وادي حضرموت و الصحراء

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
تطوير علاقة المعاهد بالمؤسسات الحكومية والأهلية والمعاهد المهنية الأخرى في جميع المحافظات	خلق علاقة وطيدة مع المؤسسات الحكومية والأهلية والدولية والمؤسسات التدريبية الأخرى المماثلة في جميع المحافظات.	- اعتماد التدريب التعاوني بين ورش المؤسسات وورش القطاع الخاص وفق برامج معداه. - استفادة منتسبي المؤسسات والورش الخاصة من اتمام التدريب في المعاهد لمنحهم شهادات مهنية. - تطوير العلاقة مع مؤسستي التنمية الالمانية DED&GTZ. - تواصل العلاقة مع المنظمة الدولية للتنمية ICS.	تدريب طلاب المعاهد في ورش القطاع الخاص والمؤسسات الاهلية.	تدريب المعاهد لمنتسبي المؤسسات و الورش الخاصة ذوي المؤهلات المتدنية.	64 مؤسسة وورشة قطاع خاص. - تدريب تعاوني حسب الطلبات. 2 خبراء ميكانيكا + كهرباء.	150 ورشة مؤسسة غير محدد حاليا أكثر من خبيرين.	الحكومة + وزارة التعليم الفني.

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
	تحسين وضع التعليم والتدريب كما وكيفا بالمعهد المهني الصناعي بسيئون.	- العمل بانماط التدريب الوزاري المختلفة : نظامي - مستمر - موازي - دورات قصيرة. - العمل بنظام متابعة الخريجين من المعهد ومحاولة ايجاد وظائف لهم أو قروض ميسرة لهم وعمل مشاريع صغيرة. - توفير المخصصات المالية الكافية والكفيلة بتحسن وضع التعليم الفني والتدريب المهني باعتماد كلفة المتدرب الواحد.	تعدد انماط التدريب المختلفة. متابعة الخريجين بعد تخريجهم من المعهد. زيادة المخرجات المالية بزيادة حجم التدريب.	النظامي - المستمر 1115 متخرج منذ التاسيس 1998 وحتى 2006	النظامي - المستمر - دورات قصيرة 1628 متخرج اذا وصله متخصصات الى	النظامي - المستمر - دورات قصيرة 2650 متخرج عندما تصل عدد التخصصات الى 85 تخصص	
	تحسين وضع التعليم والتدريب كما وكيفا بالمعهد الفني البيطري الزراعي	- استقبال المعهد للدفعة الاولى من المتدربين في اغسطس 2008	استكمال المباني والتجهيزات للمعهد البيطري النهائي 2007.	بدء العمل فيه	استيعاب 150-300 متدرب	بمعدل 150 متدرب	وزارة التعليم الفني.

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
	بمديرية القطن وإنشاء معاهد اخرى جديدة.	بتخصصات من 1-3 تقريبا. - انشاء معهد الحرف التقليدية بتريم. - انشاء معهد تقني صناعي اخر بسيئون. - انشاء المعهد بالتخصصات المناسبة للفتاه حسب خطط و برامج واستراتيجية الوزارة.			اعداد التصاميم والدراسات و بدء العمل.	متخرجات سنويا استكمال البناء و التجهيز وبدء الدراسة بها.	

مصفوفة استراتجية النمو والتخفيف من الفقر - محافظة حضرموت
محور قطاعات التنمية البشرية
الغاية العامة المحورية : خلق قاعدة إنتاجية متطورة
القطاع : المرأة و التنمية - ساحل حضرموت

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
تطوير وتحسين صحة المرأة	1- تقوية هيكلة الإدارة العامة لتنمية المرأة مركزيا في المحافظة.	- توفير الكادر المؤهل للعمل في إدارة تنمية المرأة في المحافظة. - توفير الأجهزة الأساسية اللازمة للعمل. - تدريب الكادر ذو العلاقة بالمرأة في الإدارات الصحية ومهارات اللغة والكمبيوتر.	% للأنشطة المنفذة عدد مكاتب الصحة العامة بالمديريات التي لديها إدارة تنمية المرأة.	صفر	20 % 5 مديريات	60 % 10 مديريات	وزارة الصحة + المنظمات المانحة + منظمات المرأة + الحكومة.
	2- التنسيق بين الجهات المعنيةوالناشطة في مجال صحة المرأة وتمكين المرأة.	- التنسيق مع الإدارات في قطاع السكان بوزارة الصحة. - التنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة. - إيجاد شبكة عمل وطنية للجهات المعنية بقضايا المرأة.	عدد مجالس التنسيق على مستوى المحافظة - عدد مجالس التنسيق على مستوى المديرية	صفر صفر	1 2	3 4	

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
	3- المتابعة والإشراف للبرامج والأنشطةلإدارة تنمية المرأة.	- متابعة سير العمل - رفع تقارير دورية - تقييم سنوي	% للأنشطة والبرامج المنفذة	 0	80 % 90% 60%	100 % 100 % 100 %	
رفع مستوى مشاركة المرأة في موقع صنع القرار.	1- تطبيق نظام الحصص (الكوتا). 2- رفع مستوى تمثيل وتوسيع لصلاحيات وزيادة موارد الآليات المؤسسية الحكومية. 3- إيجاد كادر نسوي يتمتع بقدرة سياسية تمكنه من المنافسة في الحياة السياسية العامة. 4-توطيد الشراكة بين الآليات المؤسسية الحكومية وغير الحكومية.	1- توسيع وتفعيل الحوارمع كافة الجهات (مكاتب الوزارات، المؤسسات الحكومية، المنظمات غير الحكومية، الأحزاب السياسية) للدعوة لتطبيق نظام الحصص (الكوتا). 2- الحملات التوعوية للتعريف بنظام الحصص (الكوتا). 3- الاستفادة من تجارب النساء في المجال السياسي في الدول العربية 4- إعداد برامج تدريبية لرفع القدرات القيادية لدى النساء.	لمشاركة المرأة في مجلس النواب ومواقع صنع القرار				الحكومة.
دعم القدرات المؤسسية للمنظمات غير الحكومية.							
دعم مستوى تمثيل الآليات المؤسسية الحكومية.							

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
		5- التنشئة السياسية لدى المرأة منذ الصغرمن خلال المناهج التعليمية والانخراط في العمل السياسي والحزبي والمجتمعي. 6- إجراء مسوحات للعناصر النسائية المشاركة في مواقع صنع القرار، والعناصر النسائية ذات الكفاءة وغير المشاركة في مواقع صنع القرار. 7- التدريب على قضايا العمل السياسي والقيادي في إدارة الحملات الانتخابية. 8- وضع آلية شراكة فاعلة بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المعنية بقضايا المرأة.					
تحسين المساواة مع الذكور.	- خفض معدل الأمية بين النساء.	- تطوير وزيادة برامج محو الأمية الأبحدية بين أوساط	%				جهاز محو الأمية.

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
	- تقليص فجوة التعليم بين الجنسين.	النساء وبالذات الريفيات. - تخفيض نصف معدلات تسرب الفتيات من التعليم. - زيادة معدل التحاق الفتيات بالتعليم العام والثانوي والجامعي والفني والتقني.	% للإناث إلى الإجمالي				وزارة التربية + المنظمات المانحة.
تمكين المرأة اقتصاديا.	- زيادة فرص العمل للمرأة. - زيادة و توسيع حجم القروض الممنوحة للأسر المنتجة ومشروعات المرأة. - منح فرص للمرأة في إدارة المشروعات الاقتصادية.	- مراجعة مستوى توزيع الوظائف القيادية بين الجنسين. - دعم التمويل الأصغر الموجه لبرامج المرأة. - توجيه برامج الإقراض للنساء الفقيرات. - تنفيذ مسوحات لتصنيف قوة العمل النسائية. - توسيع إسهامات القطاع الخاص في تدريب وتأهيل وتوظيف النساء العاملات.	عدد عدد عدد				الحكومة + القطاع الخاص + المنظمات الداعمة.

مصفوفة استراتجية النمو والتخفيف من الفقر - محافظة حضرموت
محور قطاعات التنمية البشرية
الغاية العامة المحورية : خلق قاعدة إنتاجية متطورة
القطاع : المرأة و التنمية - وادي حضرموت و الصحراء

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
التخفيف من فقر المرأة وتمكينها من إدارة الموارد	ضمان مشاركة المرأة في تخطيط وتقييم ادارة الموارد.	اشراك المرأة في لجان ادارة الموارد.	نسبة %	صفر	1 %	5 %	الحكومة + المجالس المحلية.
	تمكين المرأة في ادارة المشاريع وتحسين مستوى دخل الأسرة.	- تنفيذ مسوحات عن احتياجات سوق العمل وتصنيف قوة المرأة ووضع برامج لرفع كفائتها واعادة تأهيلها. - مراجعة القوانين المنظمة لعمل المرأة. - تنظيم برامج التوعية.					الحكومة + المنظمات المانحة.
	رفع فرص المرأة في التوظيف.	- إلتزام السلطة المحلية بتوظيف 20% من النساء من إجمالي التوظيفات السنوية بالمنطقة.	نسبة %	صفر	8 %	16 %	الحكومة + المنظمات المانحة.

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
		- تشجيع القطاع الخاص على تشغيل النساء المؤهلات حيثما أمكن ذلك					الحكومة + المنظمات الداعمة.
رفع مشاركة المرأة في مواقع السلطة والادارة العامة وصنع القرار	تطبيق نظام حصص النساء في مواقع السلطة والادارة وصنع القرار : المجالس المحلية : مجلس النواب : مدراء عموم : مدراء إدارات :	تطوير مستوى المشاركة السياسية للنساء. توسيع وتفعيل الحوار بين كافة القوى السياسية لتطبيق نظام ..... الانتاجية (حصة النساء)	نسبة % عضوة عدد عدد	0 0 صفر 10	1 % 5 1 15 %	5 % 10 2 25	الحكومة + المنظمات الداعمة.
	إيجاد كادر نسائي يتمتع بقدرات قيادية	- رفع القدرات القيادية لدى النساء. - التنشئة السياسية للمرأة من سن مبكر من خلال البرامج التعليمية.	نسبة العاملات في أجهزة السلطة التنفيذية	5 %	10 %	15 %	الحكومة + المنظمات الداعمة.

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
		- تدريب النساء على قضايا العمل السياسي. - تحسين البرامج الإعلامية للتوعية بقضايا النساء.					
	رفع مستوى مشاركة المرأة في وسائل الإعلام	- فتح المجال أمام الأصوات الإعلامية النسائية.	عدد المشاركات	2	5	10	وزارة الإعلام + الحكومة + المنظمات الداعمة.

مصفوفة استراتجية النمو والتخفيف من الفقر - محافظة حضرموت
محور قطاعات التنمية البشرية
الغاية العامة المحورية : خلق قاعدة إنتاجية متطورة
القطاع : منظمات المجتمع المدني - وادي حضرموت و الصحراء

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
تطوير البناء المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني	تعزيز علاقات التعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني	تشكيل اتحاد نوعي على مستوى الوادي.	عدد مجالس التنسيق على مستوى الوادي.	صفر	1	1	وزارة الشئون الإجتماعية + منظمات المجتمع.
		تشكيل مجالس على مستوى كل مديرية للمديريات المؤهلة.	عدد مجالس التنسيق على مستوى المديريات.	1	4	16	
	العمل على إيجاد مقرات خاصة لمنظمات المجتمع المدني	الاستفادة من دعم وتسهيلات السلطة والمنظمات المانحة المتمثلة في : - التواصل مع الجهات المانحة لتمويل إنشاء مقرات للجمعيات. - دعم السلطة المحلية بتوفير	عدد المقرات	50	90	130	الحكومة + منظمات المجتمع.

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
		مقر دائم لممثل منظمات المجتمع المدني بالمحافظة اسوة بالمحافظات.					
	الزيادة في تأسيس جمعيات جديدة.	تأسيس جمعيات في المناطق الصحراوية. تشكيل جمعيات في المناطق الريفية. تشكيل جمعيات نوعية متخصصة.	جمعية	98	140	208	المجتمع المدني.
	رفع مستوى فعالية وقدرات نشاط منظمات المجتمع المدني القائمة.	تأهيل وتدريب قيادات المنظمات. تنظيم دورات تدريبية لرفع قدرات ومهارات الهيئات الإدارية في مجال الإدارة والتخطيط والمحاسبة والحاسوب.	نسبة المنظمات النشطة	5%	20%	35%	الحكومة + المنظمات المانحة.

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
	تحسين مصادر دخل الجمعيات بإنشاء بعض المشاريع التنموية لتحصل على دخل ثابت.	1) الاستفادة من دعم وتسهيلات السلطة المحلية لتعزيز وتحسين مصادر دخل الجمعيات من خلال صرف أرضية لبناء سوق مركزي أو التنسيق مع صندوق تشجيع الانتاج الزراعي لتمويل سوق مركزي لتسويق المنتجات الزراعية.	سوق مركزي	صفر	1	1	السلطة المحلية + منظمات المجتمع المدنية.
		2) دعم السلطة المحلية لبناء مركز تجاري بالتنسيق مع الصندوق الاجتماعي لتمويل إنشاء مركز تجاري لترويج وتسويق منتجات الجمعيات ومراكز الأسر المنتجة .	مركز تجاري				
		3) إنشاء المشروعات الصغيرة من خلال :	عدد				

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
		أ. دعم مشروع إحياء الحرف الصغيرة. ب. تشجيع التعاونيات الانتاجية. ج. التدريب والتأهيل على إدارة المشروعات.					
	الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة والعجزة.	- بناء مركز لذوي الاحتياجات الخاصة. - القيام بإحصائية لذوي الاحتياجات الخاصة وفق المعايير الدولية.	مركز	صفر صفر	1 _	2 _	الحكومة + المنظمات المانحة.
المشاركة في رسم السياسات والاستراتيجيات والخطط التنموية المتعلقة بالفقر	إشراك منظمات المجتمع المدني في تحديد الاحتياجات وإعداد الخطط والمشاريع.	- المشاركة في إعداد الإستراتيجية التنموية 2015م - المشاركة في إعداد الخطط التنموية وحلقات النقاش الخاصة بها. - إشراك المنظمات في إنشاء بعض المشروعات.	ممثل في لجان الإستراتيجية	صفر	4	15	الحكومة + السلطة المحلية.

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
	مشاركة منظمات المجتمع المدني في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر.	- المشاركة في اللجنة الفرعية للتخفيف من الفقر بالوادي وتشكيل لجان للمديريات المؤهلة.	ممثل في لجنة المحافظة ولجان المديريات.	1	5	16	
متابعة وتقييم السياسات والاستراتيجيات والخطط السنوية	تمكين منظمات المجتمع المدني من المشاركة في اعداد تقارير المتابعة والتقييم للسياسات والاستراتيجيات التنموية ورفع مهاراتهم لهذا الغرض.	- إقامة دورات تدريبية وورش عمل تتضمن تعزيز المهارات في مجالات : - المتابعة والتقييم. - اعداد التقارير. - وضع مؤشرات المتابعة والتقييم. - عمل الية للمتابعة والتقييم والية انسياب البيانات. المشاركة في اعداد تقرير الانجاز السنوي.	نسبة المنظمات %	صفر	30 %	75%	الحكومة + السلطة المحلية.

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
	العمل على إيجاد قاعدة معلوماتية للبيانات لنشاط منظمات المجتمع المدني.	تشكيل لجنة تنسيق بالوادي لاعداد قاعدة البيانات للوادي والمديريات.	مراكز على مستوى الوادي.		1	1	
		التدريب على قاعدة البيانات (النظام الألي) وادخال المعلومات بشكل دوري.	نسبة % من المنظمات في المديريات		40	60	

مصفوفة استراتجية النمو والتخفيف من الفقر - محافظة حضرموت
محور تنمية المجتمعات المحلية
الغاية العامة المحورية : خلق قاعدة إنتاجية متطورة
القطاع : ( )

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
تطوير الأساليب التقليدية في الإنتاج	خلق فرص وموارد لتحسين الإنتاج ولزيادة الدخل.	- إنشاء المشروعات الصغيرة و دعمها. - تسهيل تسويق المنتجات الزراعية و الحيوانية. - التدريب و التأهيل والتوعية. - تقديم التمويل الميسرللأنشطة الريفية. - دعم وإحياء الحرف التقليدية وتطوير إنتاجها.					
	إنشاء و تطوير التعاونيات المحلية وتنشيطها وتنسيق فعالياتها مع بقية الشركاء في التنمية.	- إنشاء الجمعيات الريفية وخصوصا في المديريات النائية. - الاستفادة من دعم السلطة المحلية و الجهات					

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
		المانحة لتعزيز رأسمال الجمعيات الريفية.					
	توسيع برامج و أنشطة التنمية الريفية.	- الاستفادة من صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي. - التنسيق مع كافة برامج التنمية الريفية و السمكية. - إيجاد قاعدة بيانات و معلومات تساعد على تمويل مشؤروعات التنمية الريفية.					
	إيجاد مصادر تمويل مستقرة لتنمية المجتمعات المحلية.	- إيجاد صندوق خاص لتنمية المجتمعات المحلية - تشجيع التمويل غير الرسمي للأنشطة الريفية للمواطنين.					

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
	تنظيم أنشطة وحملات للتوعية والتثقيف.	- تنظيم الندوات و اللقاءات الجماهيرية و توزيع الملصقات و البرشورات و النشرات الإعلامية. - تشجيع خطباء المساجد و قادة الرأي و الشخصيات الاجتماعية على دعم الحملات الإعلامية.					
سد فجوات الخدمات الأساسية	وضع البرامج التنموية الخدمية بما يتناسب مع واقع وظروف المجتمع المحلي.	التنسيق مع الصندوق الاجتماعي للتنمية و بقية المنظمات و الهيئات الداعمة لتبني المشروعات التربية و التعليم و الصحة و مياه الشرب و مراعاة العوامل المعيقة لتعليم البنات و التسرب من الدراسة وفق الظروف المحلية.					

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
بث روح المشاركة والتعاون	تنظيم أنشطة و حملات للتوعية والتثقيف. إيجاد مصادر تمويل مستقرة لتنمية المجتمعات المحلية. تنظيم أنشطة وحملات للتوعية والتثقيف. إنشاء و تطوير التعاونيات والجمعيات المحلية وتنشيطها وتنسيق فعالياتها مع بقية الشركاء في التنمية. خلق علاقات تعاون بين التجمعات المحلية والمراكز الحضرية القريبة منها.						

مصفوفة استراتجية النمو والتخفيف من الفقر - محافظة حضرموت
محور تنمية إدارة المجتمعات المحلية
الغاية العامة المحورية : خلق قاعدة إنتاجية متطورة
القطاع : ( )

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
- استكمال وتطوير البناء المؤسسي. لأجهزة السلطة المحلية في المحافظة.	- استكمال إنشاء المكاتب و الهيئات التنفيذية في المديريات - توفير المقرات و المجمعات الإدارية و التجهيزات - وضع خطة لتطوير القوى العاملة في الأجهزة المحلية - بناء شبكة لقواعد المعلومات و تطوير القدرات التحليلية و التقييمية لدى الكادر المختص - رفد الجهاز التنفيذي للسلطة المحلية و المؤسسات المحلية بالعدد	- إعادة تنظيم وتوضيح وتوزيع المهام والوظائف في كافة مستويات الإدارة وفيما بينما. - إعادة هيكلة البنية المؤسسية للسلطة المحلية على مستوى المحافظة والمديرية ، وإعادة تنظيم العلاقة بين مكونات السلطة (المجلس المحلي، إدارات الديوان والأجهزة التنفيذية) على المستويين بما يتناسب مع المهام والوظائف المعاد تنظيمها،	عدد المكاتب % المكاتب المجهزة القوة العاملة في الأجهزة المحلية % الكوادر المتخصصة % الكوادر الفنية				

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
	الكافي و المتناسب من الكوادر وخصوصا الكادر الفني و المتخصص. - رفع القدرات الإشرافية و التنفيذية و التنظيمية - تأهيل كافة المؤسسات المحلية لتمكينها من القيام بمهام التنفيذ المنوطة بالسلطة المحلية - تقوية قدرات مكاتب تشجيع الاستثمارات وتعزيز صلاحياتهم - تقوية المكاتب و الأجهزة ذات الصلة بتعزيز المشاركة في التنمية و على وجه الخصوص القطاع الخاص و منظمات المجتمع المدني و المغتربين و الشخصيات الاجتماعية.	وبهدف زيادة كفاءتها. - تحديد نوعية وكمية القدرات (البشرية، والتجهيزات والبنية التحتية والإدارية والتنفيذية) التي يجب أن تتوافر لتمكين السلطات المحلية على المستويين لاداء وظائفها. - إعطاء الأولوية للمديريات النائية و المحرومة. - التأهيل و التدريب المستمر للكادر . - مد كافة المؤسسات المحلية بالكوادر الفنية والهندسية والتجهيزات والمعدات والموازنات التشغيلية.					

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
تنمية الموارد المالية المحلية للمحافظة و المديريات و ترشيد استخداماتها	- استكمال إنشاء مكاتب المالية في المديريات، الأجهزة الإيرادية لعموم المحافظة. - دراسة و تقييم و رفع الأوعية الإيرادية و تحسين وسائل جبايتها. توجيه الموارد المالية المحلية حسب نظام الأولوية لأهم الخدمات الأساسية و للمجتمعات المحلية و المديريات الأقل نموا إقتصاديا و بشريا.	- إعادة تحديد مستويات الدعم المالي والموارد المالية اللازمة لتمكين السلطات المحلية من القيام بمهامها وإعادة هيكلة نظام الإدارة المالية الذي يضمن الشفافية في طرق استخدام الموارد العامة.كذلك إعادة تنظيم /هيكلة أساليب توزيع الدعم المركزي واحتسابه لضمان عدالة التوزيع ومكافئة حسن الأداء في استخدام الموارد وتنميتها وكذلك زيادة دقة وفعالية					
تقوية و بناء القدرات التخطيطية المرتبطة بإعداد البرامج	-إنشاء مكاتب للتخطيط و التنمية المحلية في المديريات. -و ضع و تنفيذ الخطط المحلية للمديريات و	توجيه الدعم لضمان التوازن في مستويات التنمية في جميع أنحاء الوطن. - تمكين المديريات من تحديد احتياجاتها التنموية.					

الأهداف العامة	الأهداف المباشرة	السياسات والبرامج والإجراءات	المؤشرات الكمية				مسئولية التنفيذ
			وحدة القياس	سنة الأساس 2005	سنة 2010	سنة 2015	
والخطط التنفيذية للإستراتيجية	تنسيقها في إطار الخطة العامة للمحافظة. -تقوية قدرات مكتبي التخطيط و التعاون الدولي بالمحافظة. - إجراء المسوحات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى المديريات وتحديد الاحتياجات التنموية.	- تمكين منظمات المجتمع المدني ورفع مهاراتها وقدراتها ومساهمتها في وضع الخطط المحلية. - التنسيق والتواصل مع كافة الجهات المانحة والداعمة. - تشكيل لجان وضع الخطط والتنسيق والمتابعة والتقييم. - إقامة الدورات و ورش العمل التدريبية والتخطيطية.					

ملحـــق (2)

قاعـدة بيـانات مديـريـات محـافظـة حضـرمـوت

قاعدة بيانات مديريات محافظة حضرموت

المساحة والسكان

م	المديريات	المساحة		الكثافة		إجمالي السكان		التوزيع المكـاني				التوزيع النوعـي				التوزيع العمـري							
		كم2	%	شخص/كم2	الترتيب	العدد	%	الحضر		الريف		الذكور	%	الإناث	%	السنوات 5 - 0	%	السنوات 14 - 6	%	السنوات 59 - 15	%	السنوات 16 +	%
								العدد	%	العدد	%												
	الإجمالي للمحافظة	161749	100	6.4		1028548	100	444690	43	583858	57	496178	48	501653	52								
1	مدينة المكلا	240		779	1	184635	18	184635	100	0	100	100657	53.8	86415	46.2	26582		39995		103660		9002	
2	الشحر	2257		33	6	73482	7.1	56904	91	16578	9	3797	51.7	35512	48	11486		15821		40921		4669	
3	الديس الشرقية	23399		1.0	23	23092	2.2	13534	59	9558	41.4	11695	50.6	11397	49	3737		4885		12556		1854	
4	الريدة وقصيعر	12000		3.8	21	45180	4.4	12631	28	32549	72	23125	50.8	22405	49	8379		11220		22416		2807	
5	دوعن	3546		12.4	15	43836	4.3	1644	3.8	42192	96.2	21031	49	22275	51	7105		11217		22102		3371	
6	غيل بن يمين	4632		6.1	20	28120	2.7	1673	6	26447	94	14191	51	13929	49.5	4962		7705		13464		1964	
7	حجر	3266		7.8	17	25566	2.5	1751	6.8	23815	93.2	12821	50.1	12745	49.9	4943		6527		12439		1653	
8	بروم و ميفع	2799		6.2	18	17327	1.7	6267	36	11060	74	8808	51	8437	49	3025		4375		8838		1089	
9	أرياف المكلا	?		?	?	16748	1.6	0	0	16748	100	8525	50.8	8345	49	2836		4418		8441		1053	
10	يبعث	1741		5.7	3	9862	1	0	0	9862	100	5006	50.7	4856	49	1839		2461		4784		778	
11	غيل باوزير	2419		20.2	8	48831	4.7	34877	71	13954	28.6	25115	51.4	23716	49	7394		10680		27102		3436	
12	الضليعة	2500		7.5	19	18678	1.8	1551	8.3	17127	91.7	8823	47.2	9855	53	4094		5310		7942		1252	
13	حديبو	2761		12.3	14	34011	3.3	8545	25	25466	75	17917	52.7	16094	47	7300		8989		16526		1117	
14	قلنسية	1222		8.3	16	10109	1	3862	38	6247	61.8	5520	54.6	4589	45	1940		3184		4611		374	
15	سيئون	804		127.4	2	102409	10	19389	19	83020	21.1	52056	51	49815	49	17434		24284		53616		6070	

م	المديريات	المساحة		الكثافة		إجمالي السكان		التوزيع المكاني				التوزيع النوعي				التوزيع العمري							
		كم2	%	شخص/كم2	الترتيب	العدد	%	الحضر		الريف		الذكور		الإناث		0 - 5 السنوات	%	6 - 14 السنوات	%	15 - 59 السنوات	%	16 + السنوات	%
								العدد	%	العدد	%												
16	تريم	2894		34.8	5	100617	9.8	53194	53	47423	47	52056	52	48561	48	17579		24722		52799		5309	
17	شبام	1117		43.7	4	48829	4.4	13110	27	35719	73.2	24679	51	25106	50	8613		11886		24709		3441	
18	القطن	3153		20.4	7	64248	6.2	12808	20	51440	80	32580	52	31668	49	11200		16720		32211		3923	
19	السوم	12340		1.0	23	12666	1.2	0	0	12666	100	6496	51	6173	49	2662		3352		5919		654	
20	حريضة	1008		18.5	10	18684	1.8	2999	16	15685	83.9	9627	52	9057	48	2958		4788		9416		1503	
21	ساه	16336		1.5	22	24146	2.3	5824	24	18322	75.9	12081	50	12065	50	4676		6479		11564		1427	
22	حورة	2269		12.5	11	28474	2.8	2747	9.6	25727	90.4	14478	51	13996	49	4927		7618		13851		1899	
23	رخية	700		12.5	13	8715	0.8	691	8	8024	92	4112	48.2	4603	52	1608		2349		3933		825	
24	عمد	1100		18.2	9	20052	1.9	2072	10	17980	89.7	9801	47.7	10971	52	3710		5298		9109		1856	
25	ثمود	15182		0.3	27	4402	0.4	1605	37	2797	63.5	2431	55	1971	45	914		1208		2081		168	
26	رماه	25688		0.2	28	6357	0.6	1590	25	4767	75	3501	55	2856	45	1252		1822		2945		245	
27	القف	26076		0.1	28	2145	0.2	0	0	2145	100	1119	52	1026	48	311		574		1138		122	
28	العبر	7467		0.4	26	3348	0.3	787	24	2561	76.5	1914	48	1435	52.3	611		894		1629		187	
29	حجر الصيعر	2987		0.8	25	2471	0.2	0	0	2474	100	1414	0.6	1077	43.3	323		645		1334		172	
30	زمخ ومنوخ	21721		0.1	29	1505	0.1	0	0	1505	100	802	53	703	47	243		425		700		137	

❖ المصادر: مكتب الإحصاء - المكلا.

قاعدة بيانات مديريات محافظة حضرموت

القطاعات الإنتاجية - الزراعة

م	المديريات	الأراضي الزراعية (هكتار)				المساحات المحصولية (هكتار)																		الحيـــــازات			
		الأراضي الصالحة للزراعة	الأراضي المزروعة	%	الترتيب	الإجمالي	من المحافظة%	من المديرية%	الحبوب	الترتيب	الخضروات	الترتيب	الفواكة	الترتيب	البقوليات	الترتيب	النقدية	%	الأعلاف	%	التمور (الف نخلة)	من المحافظة%	من المديرية%	الإجمالي	الزراعية	الزراعية والحيوانية	الحيوانية
	الإجمالي للمحافظة	64984	383964	100																							
	مديريات الساحل	20000	16,469	31	2				2784		1277		9475		140.5		523		7078		3935						
1	مدينة المكلا	300	100	0.3					20	17	12	15	20	20	0.5				18	18	18	22		5459	46	895	4518
2	الشحر	623	575	1.5					12	20	12	15	127	15	0		71		96	16	38	18		8229	3194	982	4053
3	الديس الشرقية	1068	709	1.8					16	18	88	9	232	13	30		24		490	7	40	17		2219	70	541	1608
4	الريدة وقصيعر	600	300	0.8					4	21	3	19	165	14	1		11		147		500	4		3908	30	1042	2836
5	دوعن	3527	3205	8.3					600	5	12	15	374	12	24		15		274	12	600	3		8771	2752	4629	1390
6	غيل بن يمين	800	300	0.8					420	7	212	6	159	14	50		124		564	6	250	6					
7	حجر	3885	3625	9.4					269	9	44	14	3501	4	5		5		1541	5	2000	1		4339	1846	1941	552
8	بروم و ميفع	1805	1180	3.1					580	6	585	4	2525	5	8		0.75		378	11	47	15		3124	151	1017	1956
9	أرياف المكلا	400	200	0.5					16	18	84	10	660	9	3		105		402	10	100	13					
10	يبعث	86	63	0.2					63	16	0		60	18	11		6		48	17	3	24		1941	1000	751	190
11	غيل باوزير	706	414	1.1					124	14	43	13	39	19	1		14		252	11	34	19		3586	373	1121	2092
12	الضليعة	1446	1098	2.8					240	11	5	18	84	16	7		4		228	14	5	23					
13	حديبو	4754	4700	12.3					420		177		1518		0		2		2640		300						
14	قلنسية									7		7		8						3		5					

م	المديريات	الأراضي الزراعية (هكتار)				المساحات المحصولية (هكتار)																الحيـــــازات			
		الأراضي الصالحة للزراعة	الأراضي المزروعة	%	الترتيب	الإجمالي	من المحافظة %	من المديرية %	الحبوب	الترتيب	الخضروات	الترتيب	الفواكة	الترتيب	البقوليات	%	النقدية	%	الأعلاف	%	التمور (الف نخلة)	من المحافظة %	من المديرية %	الإجمالي	الزراعية	الزراعية والحيوانية	الحيوانية
	مديريات الوادي والصحراء	44984	21927	###																	1,867.8						
15	سيئون	3144	2326	6	7				3376	3	2185		6112		0		13		2837		217			5776	50	965	4761
16	تريم	4566	2716	7	5				3647	2	984		4660		0		171		2253		113			6213	78	1400	4735
17	شبام	3435	1972	5.1	7				1093	4	510		2112		0		114		869		211			5116	70	1576	3470
18	القطن	11048	4707	12.2	1				5143	1	1587		4237		0		67		3012		103			7763	175	2180	5408
19	السوم	1101	673	1.7					183	12			426		0				486		25			1119	5	94	1020
20	حريضة	7043	2500	6.5	6				146	13	60		79		0		14				221			2968	173	1621	1174
21	ساه	842	591	1.5					317	9	119		2361		0				224		71			2228	0	1492	736
22	حورة	4036	1758	4.5	8				116	16	52		529		0				486		111			2553	122	1855	576
23	رخية	1017	851	2.2											0						27			1136	30	1075	31
24	عمد	1899	1620	4.2	9										0						44			2572	54	2497	21
25	ثمود	640	22	0.6											0						715			550	0	182	368
26	رماه	850	20	0.1											0						0.5			910	2	70	838
27	القف	898	51	0.2											0						2.8			461	3	124	334
28	العبر	1088	11	0.03											0						0.9			298	0	183	115
29	حجر الصيعر	2074	1180	3.1											0				60	100	3.7			231	0	219	12
30	زمخ و منوخ	1303	929	2.4					15		20	15	10	20	0	0	5	5	50	50	1.9			241	3	174	64

❖ المصادر: وثائق اللقاء التشاوري الموسع للقطاعات الإنتاجية في محافظة حضرموت - مكتبا الزراعة و الري في المكلا وسيئون.

تابـع الزراعـــــــــة

م	المديريات	الثروة الحيوانية																المراكز والمحطات		
		الإجمالي	الماعز	%	الضأن	%	الجمال	%	الدواجن	%	نحل العسل (خلية)	%	أرانب	%	أبقار	%		محطات إرشادية	مراكز بيطرية	محطات بحوث
	الإجمالي للمحافظة	3019927	1554163	100	1255421	100	96536				339711	100								
	مديريات الساحل	1973425	948524	61	946659	75.4	19997	21	95805		85076	25	89700		27340					1
1	مدينة المكلا	35360	15000		3000		150		7000		1500		8500		210				1	
2	الشحر	34115	18500		9000		900		2000		910		770		2035				1	
3	الديس الشرقية	156405	127700		19250		996		3280		300		980		3900				1	
4	الريدة وقصيعر	188177	13008		135900		2790		5900		590		20990		8999				1	
5	دوعن	108953	39192		16378		442		8093		44848									
6	غيل بن يمين	340771	128980		155980		4551		19570		3000		25320		3370				1	
7	حجر	104089	64629		21655		1951		6979		4788		4000		87				1	
8	بروم و ميفع	32730	13000		2450		1500		8980		4000		2000		800				1	
9	أرياف المكلا	60889	35455		11216		202		4023		3904		6000		89					
10	يبعث	267832	130970		110890		2560		6480		5652		8300		2980					
11	غيل باوزير	98254	30990		35440		1550		15100		4134		9840		1200				1	
12	الضليعة	339520	200700		120000		870		4900		10000		3000		250					
13	حديبو	140750	120800		12200		1500		2000		850				3400					
14	قلنسية	135055	9600		123300		35		1500		600				20					

م	المديريات	الثروة الحيوانية																المراكز والمحطات		
		الإجمالي	الماعز	%	الضأن	%	الجمال	%	الدواجن	%	نحل العسل (خلية)	%	أرانب	أبقار	%		%	محطات إرشادية	مراكز بيطرية	محطات بحوث
	مديريات الوادي والصحراء	1036502	605639	39	308762	24.6	76539	79			254635	75								1
15	سيئون	105508	71855		33423		230				27716							1	1	
16	تريم	144440	60406		50405		1908		31721		59696							1	1	
17	شبام	61000	38000		22000		1000				19592							1	1	
18	القطن	173441	96632		58299		4669		13841		69470							1	1	
19	السوم	79382	53446		23217		2719											1	0	
20	حريضة	41600	26000		15000		600				8465							1	0	
21	ساه	35600	20000		15000		600				4521							1	1	
22	حورة	38800	22000		16000		800				9886							1	0	
23	رخية	15289	12000		3000		289				4423								1	
24	عمد	33200	26000		6000		1200				44829									
25	ثمود	32136	17371		6315		8450				10									
26	رماه	121763	63529		25488		32746													
27	القف	59335	39065		9883		10387				2330									
28	العبر	6400			4400		2000				2330									
29	حجر الصيعر	7000			5500		1500				1339									
30	زمخ و منوخ	81608	59335		14832		7441				28									

❖ المصادر: مكتبا الزراعة بالساحل و الوادي - وثائق اللقاء التشاوري للقطاعات الإنتاجية.

قاعدة بيانات مديريات محافظة حضرموت

القطاعات الإنتاجية - الثروة السمكية

م	المديريات	الصيادون			القـــــوارب						الإصطياد				الجمعيات			الشركات		الصادرات		البنية التحتية						
		العدد	%	الترتيب	العدد	%	الترتيب	المكائن	%	الترتيب	العدد	%	الترتيب	القيمة (الف ريال)	العدد	عدد الأعضاء	الترتيب	العدد	الترتيب	طن	الف ريال	مواقع انزال	مراسي	ساحات مزاد	موانئ اصطياد	معامل ثلج	ثلاجات حفظ	مجمدات
	الإجمالي للمحافظة	13304	100	0	5888	100		8484	100		65969	100		7299983						18866	51400							
	مديريات الســـــاحل																											
1	مدينة المكلا	2291	17.22	4	1121	19	3	2011	24	2	17115	26	3	2009034	5	1884	3	16	1			3	2	2		9	13	12
2	الشحر	3272	24.6	1	1764	30	1	3181	37	1	18183	28	2	1785950	5	3262	3	10	2			2	1			12	12	10
3	الديس الشرقية	1732	13	5	603	10.2	5	1183	14	4	3076	5	4	392358	2		4					1		1		1	1	
4	الريدة وقصيعر	2835	21.3	2	1149	19.6	2	1887	22	3	23096	35	1	2691215	6		2	3	3							12		
5	دوعن	0									0				0			0										
6	غيل بن يمين	0									0				0			0										
7	حجر	0									0				0			0										
8	بروم و ميفع	121	0.9	8	60	1	7	100	0.8	6	1006	2	6	71321	1		5	1	4			1		1				
9	أرياف المكلا	0									0				0			0										
10	يبعث	0									0				0			0										
11	غيل باوزير	225	1.7	7	85	1.4	6	122	1	5	487	1	7	74373	1		5											
12	الضليعة	0									0				0			0										
13	حديبو	2533	19	3	811	13.8	4				3006	5	5	275732	7		1	3	3							2	3	
14	قلنسية	295	2.2	6	295	5	8																					

م	المديريات	الصيادون			القـــــوارب					الإصطياد			الجمعيات		الشركات		الصادرات		البنية التحتية						
		العدد	%	الترتيب	العدد	%	الترتيب	المكائن	%	الترتيب	العدد	%	الترتيب	القيمة (الف ريال)	العدد	عدد الأعضاء	الترتيب	العدد	الترتيب	طن	الف ريال	مواقع إنزال	مراسي	ساحات مزاد	أوانئ إصطياد	معامل ثلج	ثلاجات حفظ	مجمدات
مديريات الوادي والصحراء																											
15	سيئون	0			0						0				0			0									
16	تريم	0			0						0				0			0									
17	شبام	0			0						0				0			0									
18	القطن	0			0						0				0			0									
19	السوم	0			0						0				0			0									
20	حريضة	0			0						0				0			0									
21	ساه	0			0						0				0			0									
22	حورة	0			0						0				0			0									
23	رخية	0			0						0				0			0									
24	عمد	0			0						0				0			0									
25	ثمود	0			0						0				0			0									
26	رماه	0			0						0				0			0									
27	القف	0			0						0				0			0									
28	العبر	0			0						0				0			0									
29	حجر الصيعر	0			0						0				0			0									
30	زمخ و منوخ	0			0						0				0			0									

❖ المصدر: وثائق اللقاء التشاوري للقطاعات الإنتاجية في محافظة حضرموت - مكتب الثروة السمكية - المكلا.

قاعدة بيانات مديريات محافظة حضرموت
القطاعات الإنتاجية - الصنـــاعـة

م	المديريات	المنشآت الصناعية																المناطق الصناعية	الحرف والمهن اليدوية										
		عدد المنشآت الصناعية								قيمة الإنتاج (مليون ريال)				عدد العاملين					العدد الإجمالي	مواد البناء	الحدادة	النسيج والحياكة	التطريز والخياطة	المعاصر	ورش الصيانة	النجارة	الجلدية	الفخارية	ورش السيارات	أخرى
		إجمالي	الكبيرة	%	المتوسطة	%	الصغيرة	%		إجمالي	الكبيرة	المتوسطة	الصغيرة	إجمالي	الكبيرة	المتوسطة	الصغيرة													
	الإجمالي للمحافظة	3719	82	2	157	4	3480	94		31190				10905				8											
	مديريات الساحل	2277	73	3	137	6	2067	91		23090				5518				6											
1	مدينة المكلا		8															2											
2	الشحر	_	13		49		12											2					5			1 ?		12 ?	
3	الديس الشرقية		2																										
4	الريدة وقصيعر		2																										
5	دوعن																												
6	غيل بن يمين																												
7	حجر																												
8	بروم و ميفع		2																										
9	أرياف المكلا		2																										
10	يبعث																												
11	غيل باوزير		15		10													2											
12	الضليعة																												
13	حديبو																												
14	قلنسية																												

م	المديريات	المنشآت الصناعية																						المناطق الصناعية	الحرف والمهن اليدوية											
		عدد المنشآت الصناعية								قيمة الإنتاج (مليون ريال)				عدد العاملين																						
		إجمالي	الكبيرة	%	المتوسطة	%	الصغيرة	%		إجمالي	الكبيرة	المتوسطة	الصغيرة	إجمالي	الكبيرة	المتوسطة	الصغيرة																			
		1442	9	1	20	1	1413	98		8099	900	730	6469	5377	48	202	5127							2		188	11	8	49	29	205	115	56	141	238	373
15	سيئون	462	3		10		449			2725	300	365	2060	1841	18	102	1721									63	3	3	17	9	59	39	28	57	80	91
16	تريم	388	1		5		382			2032	100	182	1750	1541	4	50	1487									54	2	0	10	8	77	30	5	43	70	83
17	شبام	118	2		2		114			793	200	73	520	509	8	20	481									22	1	4	5	2	21	3	6	7	12	31
18	القطن	274	3		3		268			1640	300	110	1230	1086	18	30	1038									18	4	1	7	9	29	39	17	18	39	87
19	السوم	36	0		0		36			165	0	0	50	72	0	0	72									2	0	0	4	0	2	3	0	2	5	18
20	حريضة	11	0		0		11			50	0	0	230	22	0	0	22									3	0	0	0	0	2	0	0	1	3	2
21	ساه	51	0		0		51			230	0	0	125	102	0	0	102									6	1	0	4	0	6	0	0	4	10	21
22	حورة	28	0		0		28			125	0	0	0	56	0	0	56									6	0	0	0	1	2	1	0	3	6	8
23	رخية	0	0		0		0			0	0	0	0	0	0	0	0									0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
24	عمد	0	0		0		0			96	0	0	96	0	0	0	0									5	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
25	ثمود	21	0		0		21			243	0	0	243	42	0	0	42									9	0	0	0	0	3	0	0	2	5	6
26	رماه	52	0		0		53			0	0	0	0	106	0	0	106									0	0	0	2	0	4	0	0	4	8	26
27	القف	0	0		0		0			0	0	0	0	0	0	0	0									0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
28	العبر	0	0		0		0			0	0	0	0	0	0	0	0									0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
29	حجر الصيعر	0	0		0		0			0	0	0	0	0	0	0	0									0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
30	زمخ و منوخ	0	0		0		0			0	0	0	0	0	0	0	0									0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

❖ المصادر: مكتب الصناعة و التجارة - ساحل حضرموت - مكتب الصناعة والتجارة بالوادي - نتائج ورش عمل المديريات.

قاعدة بيانات مديريات محافظة حضرموت

السيـــــــاحـــة

م	المديريات	المنشآت السياحية																	
		إجمالي	فنـــــــادق			شاليهات	إستراحات	منتزهات ومسابح	شقق مفروشة	وكالات	مكاتب نقل	قرى سياحية	المشتغلون	العائدات السياحية (مليون ريال)	عدد السياح	مجموع الليالي السياحية	متوسط الليالي السياحية
			العدد	الغرف	الأسرة										متوسط		
	الإجمالي للمحافظة		116	4360	8872					30	14		1089		32601		
	مديريات الســـــاحل		79	3457	6651				12	24	10		672		8770		
1	مدينة المكلا		55	1480	3170								680		18426	207802	
2	الشحر																
3	الديس الشرقية																
4	الريدة وقصيعر																
5	دوعن																
6	غيل بن يمين																
7	حجر																
8	بروم و ميفع																
9	أرياف المكلا																
10	يبعث																
11	غيل باوزير																
12	الضليعة																
13	حديبو																
14	قلنسية																

م	المديريات	المنشآت السياحية										المشتغلون	العائدات السياحية (مليون ريال)	عدد السياح	مجموع الليالي السياحية	متوسط الليالي السياحية
			فنـــــــادق			شاليهات	إستراحات	منتزهات ومسابح	شقق مفروشة	وكالات	مكاتب نقل	قرى سياحية				
			العدد	الغرف	الأسرة									متوسط		
	مديريات الوادي والصحراء	80	37	909	2221			22		6	4	1	409	196.7	23831	47662	2
15	سيئون	45	23	578	1445			4		14	4		224		82261		
16	تريم	20	1	45	90			18					52				
17	شبام	4	2	84	157								75				
18	القطن	3	3	45	111												
19	السوم																
20	حريضة																
21	ساه																
22	حورة																
23	رخية																
24	عمد																
25	ثمود	1	1	15	39								3				
26	رماه	4	4	93	232								24				
27	القف																
28	العبر	3	3	49	147								15				
29	حجر الصيعر												16				
30	زمخ و منوخ																

❖ المصادر : مكتب السياحة محافظة حضرموت.

قاعدة بيانات مديريات محافظة حضرموت

النقـــــــل

م	المديريات	النقل البري				النقل البحـــــري													النقل الجـــــوي														
		نقل الركاب		نقل البضائع		الموانئ	الوكالات الملاحية		شركات التجوال/الشرق	الوكالات الخدمية		الحركة الوافدة		البضائع المتداولة					المطـارات	حركة الطائرات		الهبوط الفني		حركة البضائع (طن)			حركة الركاب			حركة البريد (كجم)		
		المكتب	وسائل النقل	المكتب	وسائل النقل		للبواخر	ر/خشبية		وكالة غذائية	وقود	للبواخر	ر/خشبية	إجمالي	بالبواخر	بالخشبية	المفرغة	المصدرة	الحلويات	هبوط	إقلاع	هبوط	إقلاع	إجمالي	واردة	صادرة	إجمالي	عابرون	مغادرون	قادمون	إجمالي	مفرغة	مشحونة
	الإجمالي للمحافظة					2													2														
	مديريات الســاحل	11	2106		1375	2																										
1	مدينة المكلا					1	18	4	9	4	9	4	350	287	1282726	1242947	39779	655786	11809	7837	1	2975	3050	790	788	176014	84274	91767	33265	1450.8	837.5	613	37.4	29	8.4
2	الشحر					1																														
3	الديس الشرقية																																			
4	الريدة وقصيعر																																			
5	دوعن																																			
6	غيل بن يمين																																			
7	حجر																																			
8	بروم و ميفع																																			
9	أرياف المكلا																																			
10	يبعث																																			
11	غيل باوزير																																			
12	الضليعة																																			
13	حديبو																																			
14	قلنسية																																			

م	المديريات	النقل البري					النقل البحـــــري														النقل الجـــــوي												
		نقل الركاب		نقل البضائع		الموانئ	الوكالات الملاحية		شركات الشحن والتفريغ	الوكالات الخدمية		الحركة الوافدة		البضائع المتداولة						المطارات	حركة الطائرات		الهبوط الفني		حركة الركاب			حركة البضائع (طن)			حركة البريد (كجم)		
		المكتب	وسائل النقل	المكتب	وسائل النقل		للبواخر	عن خشبية		وقود	مواد غذائية	للبواخر	عن خشبية	إجمالي	بالبواخر	بالخشبية	المفرغة	المصدرة	الحاويات	هبوط	إقلاع	إقلاع	هبوط	عابرون	مغادرون	قادمون	إجمالي	صادرة	واردة	إجمالي	إجمالي	مفرغة	مشحونة
	مديريات الوادي والصحراء																															
15	سيئون																			1	942				20000	20000	40000	5	7	12		
16	تريم																															
17	شبام																															
18	القطن																															
19	السوم																															
20	حريضة																															
21	ساه																															
22	حورة																															
23	رخية																															
24	عمد																															
25	ثمود																															
26	رماه																															
27	القف																															
28	العبر																															
29	حجر الصيعر																															
30	زمخ ومنوخ																															

❖ المصادر : وثائق اللقاء التشاوري للقطاعات الإنتاجية في محافظة حضرموت.

قاعدة بيانات مديريات محافظة حضرموت

البنية التحتية

م	المديريات	الكهرباء				الميـــــاه					الصرف الصحي			الطرق (كم)					البريد والإتصالات					
		التجمعات السكانية	من الشبكة العامة	شبكة خاصة أو أهلية	عدد المساكن بدون	التجمعات السكانية	من الشبكة العامة	شبكة مشاريع أهلية	من الآبار	من البرك والكرفان	مجاري	تقليد	مكشوف	التجمعات السكانية الموصولة					عدد مكاتب البريد	عدد خطوط الهاتف	خط لكل ١٠ ألف من السكان	الطاقة المركبة	الطاقة المستغلة	عدد المنزلات	عدد الكبائن
			%	%	%		%	%	%	%				إجمالي	أسفلتية	حصوية	ترابية	وعرة				الف خط	%		
	الإجمالي للمحافظة																		37						
	مديريات الســـاحل																								
1	مدينة المكلا	29	100	0	0														9	22547		30184	75	5	
2	الشحر	72	100	0	0														2	7701		8063	95.5		
3	الديس الشرقية	33	100	0	0														1	1729		2048		1	
4	الريدة وقصيعر	146	60	40															1	1736		2048	85	2	
5	دوعن	250		20															1	1521					
6	غيل بن يمين	174		90															1						
7	حجر	126			✓		✓		✓	✓									1						
8	بروم و ميفع	57		95															1			192		1	
9	أرياف المكلا	165																							
10	يبعث	89		90																					
11	غيل باوزير	95	80																2	5108		6480	79	1	
12	الضليعة	246		80															1						
13	حديبو	684	80																1	600		4000	15		

م	المديريات	الكهرباء				الميـــــاه					الصرف الصحي			الطرق (كم)							البريد والإتصالات						
		التجمعات السكانية	من الشبكة العامة	شبكة خاصة أو أهلية	عدد المساكن بدون	التجمعات السكانية	من الشبكة العامة	شبكة مشاريع أهلية	من الآبار	من البرك والكرفان	مجاري	تقليد	مكشوف	التجمعات السكانية الموصولة							عدد مكاتب البريد	عدد خطوط الهاتف	خط لكل ١٠ ألف من السكان	الطاقة المركبة	الطاقة المستغلة	عدد المستيرلات	عدد الكباش
			%	%	%		%	%	%	%				إجمالي	أسفلتية	حصوية	ترابية	وعرة							%		
14	قلنسية	124	80	20																							
15	سيئون	138	99		1		80	20	0	0											4	13249		203656	65		
16	تريم	162	98		2		58	42	0	0			✓									9504		10608	89.5	2	10
17	شبام	376	99		1		62														2	3920		4584	85.5	1	
18	القطن	178	90		10			38	0	0												4364		5272	82.7	1	5
19	السوم	108	28	14	58		95	✓														201		256	78.5		1
20	حريضة	62	100		0		✓	95														830		1952	42.5	1	
21	ساه	91	70				✓		✓	✓												765		992	77	1	
22	حورة	92	95		5			✓														964		1504	64	1	7
23	رخية	142		✓	_																0						(12456)
24	عمد	188		✓	_																0						
25	ثمود	107	41		59		✓	✓	✓	✓											1	145		304	47.7		
26	رماه	34	✓		✓																0	289		544	53		
27	القف	68	30	0	70		✓		✓	✓											0						
28	العبر	43	50		50				✓	✓												143		240	59.9		2
29	حجر الصيعر	136	0	0	100																0	0					
30	زمخ و منوخ	33	0	0	100				✓	✓											0	0					

قاعدة بيانات مديريات محافظة حضرموت

التعليم العـــــام

م	المديريات	التعليم الأساسي																		التعليم الثانوي									
		الفئة العمرية 6 - 15 سنة		عدد المدارس	عدد الملتحقين						معدل الإلتحاق للفئة العمرية 6 - 15 سنة				المدرسون				عدد المدارس	عدد الملتحقين				المدرسون				
		ذكور	بنات		إجمالي	ذكور	%	إناث	%	إجمالي	الفجوه	إناث	ذكور	المرتبة	إجمالي	إناث	ذكور	إجمالي		إجمالي	ذكور	%	إناث	%	إجمالي	ذكور	إناث	%
الإجمالي للمحافظة		143579	134248	569	208036	121353	58.3	86682	41.7		84.5	64.5	35.5		74.8	9673	7064	2609	27	48	21041		5491	30	1314				
مديريات الســـاحل		81148	76462	337	117577	67385	57.3	50191	42.7	74.6	83	65.6	34.4	2	74.6	6030	3767	2263	38	26	12657	8783	3874	30	802	563	239		
1	مدينة المكلا	23408	22265	43	39090	21662	55	17428	45	86	93	78	22	2	86	2141	779	1362	64	6	5762	3820	1942	34	332	204	128	40	
2	الشحر	9481	8638	29	13767	7643	56	6124	44	76	81	71	29	9	76	755	497	258	34	4	1394	797	597	43	127	69	58	46	
3	الديس الشرقية	2880	2693	14	4327	2202	51	2125	49	78	76	79	21	7	78	281	178	103	0	2	522	311	211	40	46	25	21	46	
4	الريدة وقصيعر	6609	6235	30	9643	5219	54	4424	56	75	79	71	29	12	75	309	251	58	19	2	599	420	179	30	43	40	3	7	
5	دوعن	6707	6230	27	10371	6657	68	3714	36	80	99	60	40	4	80	413		26	6	3	905	891	14	1.5	48	48	0	0	
6	غيل بن يمين	4538	4319	24	6277	3656	58	2621	42	71	81	61	39	14	71	164	154	10	6	2	466	409	57	12	23	23	0	0	
7	حجر	4014	3576	17	4076	2861	2861	1215	30	54	71	34	66	19	54	242	7	235	97	1	383	350	33	8.6	26	26	0	0	
8	بروم و ميفع	2593	2475	15	3046	2071	70	975	32	60	80	39	61	17	60	161	144	17	11	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
9	أرياف المكلا	2644	2405	21	2314	1659	72	655	28	46	63	27	73	23	46	109	109	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
10	يبعث	1492	1314	4	1786	1224	68	562	31	64	82	43	57	16	64	74	74	0	0	1	169	169	0	0	9	9	0	0	
11	غيل باوزير	6252	5818	21	10183	5609	55	4573	45	84	90	79	21	3	84	678	502	176	26	3	1405	839	566	40	113	84	29	26	
12	الضليعة	3093	4012	32	3743	2637	70	1106	30	53	85	28	72	21	53	137	136	1	1	1	150	150	0	0	9	9	0	0	
13	حديبو	5357	4895	51	7728	3621	51	4107	53	75	68	84	16	12	75	537	521	16	3	1	841	589	252	30	26	26	1	0	
14	قلنسية	2080	1587	9	1226	664	53	562	46	33	32	35	65	26	33	29	28	1	3	0	51	28	23	45	0	0	0	0	

م	المديريات	التعليم الأساسي																		التعليم الثانوي									
		الفئة العمرية 6 - 15 سنة		عدد المدارس	عدد الملتحقين						معدل الإلتحاق للفئة العمرية 6 - 15 سنة				المدرسون				عدد المدارس	عدد الملتحقين				المدرسون				
		ذكور	بنات		إجمالي	ذكور	%	إناث	%	إجمالي	الفجوه	إناث	ذكور	المرتبة	إجمالي	%	إجمالي	ذكور	إناث	%	إجمالي	ذكور	إناث	%	إجمالي	ذكور	إناث	%
	مديريات الوادي والصحراء	62431	57786	232	90459	53968		36491	40	75	63.9	63.1	86.4	1	3643	3297	693	346	8	22					539	503	36	
15	سيئون	13340	12497	32	23336	12731	55	106	45	90.3	15.21	84.9	95.4	1	834	693	141	17	90.3	6	2465	1767	698	30	162	144	18	10
16	تريم	135 28	12747	29	20963	12415	59	8548	41	79.8	32.9	67.1	91.8	5	875	807	68	8	79.8	4	2221	1870	351	20	145	135	10	10
17	شبام	6475	6158	17	9910	5894	59	4016	41	78.4	34.8	65.2	91	6	357	337	20	6	78.4	3	789	717	72	10	54	53	1	0
18	القطن	9211	8574	40	13843	8269	60	5574	40	77.8	35	65	89.8	8	616	532	84	14	77.8	2	1231	935	296	20	64	57	7	10
19	السوم	1916	1649	8	1918	1217	63	701	37	53.8	57.5	42.5	63.5	20	71	66	5	7	53.8	1	100	83	17	20	7	7	0	0
20	حريضة	2717	2373	11	2434	1616	66	818	34	47.8	65.5	34.5	59.5	22	96	90	6	6	47.8	1	264	236	28	11	17	17	0	0
21	ساه	3511	3374	16	5232	3233	62	1999	38	76	40.1	59.2	92.1	9	196	193	3	2	76	1	459	363	96	20	26	26	0	0
22	حورة	4248	3850	27	6112	3873	63	3329	37	75.5	41.8	58.2	91.2	11	300	288	12	4	75.5	2	649	597	52	10	44	44	0	0
23	رخية	1278	1218	11	1628	1097	67	531	33	65.2	56.4	43.6	85.8	15	84	84	0	0	65.2	1	24	24	0	0	5	5	0	0
24	عمد	2988	2643	20	3351	2453	73	898	27	59.5	66	34	82.1	18	111	109	2	2	59.5	1	165	165	0	0	15	15	0	0
25	ثمود	710	575	2	397	239	60	158	40	30.9	72.5	27.5	33.7	27	25	22	3	12	30.9	0	27	20	7	30	0	0	0	0
26	رماه	1055	883	5	722	485	67	2387	33	37.2	73.2	26.8	46	25	27	27	0	0	37.2	0	0	0	0	0	0	0	0	0
27	القف	327	283	3	82	55	67	27	33	13.4	11.4	89.6	16.8	29	6	6	0	0	13.4	0	0	0	0	0	0	0	0	0
28	العبر	507	445	4	381	280	73	101	27	40	77.3	22.7	55.2	24	26	24	2	8	40	0	0	0	0	0	0	0	0	0
29	حجر الصيعر	373	312	5	113	74	65	39	35	16.5	87.5	12.5	19.8	28	13	13	0	0	16.5	0	0	0	0	0	0	0	0	0
30	زمخ و منوخ	247	205	2	37	37	100	0	0	8.2	100	0	15	30	6	6	0	0	8.2	0	0	0	0	0	0	0	0	0

❖ المصدر : مكتب التربية والتعليم بالمحافظة.

قاعدة بيانات مديريات محافظة حضرموت

الصحـــــــــة

م	المديريات	المنشآت الصحية						الكوادر الصحية والطبية العاملة												مؤشرات الخدمة									القطاع الخاص				
		المستشفيات			المراكز الصحية		الوحدات الصحية	إجمالي العاملين	الاطباء	الأخصائيون	مساعد و أطباء	الممرضات	المرشدون الصحيون	القابلات	الفنيون	إداريون وعمالة مساعدة		نسبة التغطية		طبيب ١٠٠٠ من السكان	السكان/ مساعد صحي	السكان/ مساعد صحي	السكان/ ممرض	سرير لكل	النساء سن ١٥ - ٥٩ / قابلة	المنشآت			الأطباء	الأخصائيون
		عدد	عدد الأسرة	بأسرة	عدد الأسر	بدون أسر												العامة	التحصين						مستشفيات	عيادات	مستوصفات		
	الإجمالي للمحافظة	20	1427	29	312	104	269	3831	350	57	283	1148	1148	97	888	665	602								6	282	18		
	مديريات الساحل	14	1120	10	180	10	149	2472	195	19	168	697	0	50	786	418	401								5	101	9		
1	مدينة المكلا	2	450	1	20	3	9	1086	109	5	39	279		0	672	168	175		100	5.5	16	0			3	70	6		
2	الشحر	2	190	0	0	0	16	390	41	6	26	114		0	48	152	85		93	5.2	17.9	0			0	18	2		
3	الديس الشرقية	1	40	1	0	1	6	107	4	0	11	43		0	19	11	15		93	1.6	21.7	0			0	2	0		
4	الريدة وقصيعر	1	60	1	20	1	19	99	5	1	17	39		12	5	9	7		91	1	11.6	2.5			0	3			
5	دوعن	2	100	0	0	2	14	148	4	1	14	49		6	1	28	25		90	0.9	13.7	1.3			2	0	0		
6	غيل بن يمين	1	40	1	20	1	9	53	3	0	10	22		6	2	5	5		82	1	10.7	2			0	1	0		
7	حجر	1	40	1	20	0	18	99	2	0	14	34		12	3	5	26		95	0.7	17.6	4.4			0	0	0		
8	بروم و ميفع	1	40	1	20	0	8	58	0	0	6	24		5	3	6	13		94	0	16.3	2.7			0	0	0		
9	أرياف المكلا	0	0	0	0	1	12	29	0	0	8	12		2	1	1	5		122	0	11.2	1.1			0	0	0		
10	يبعث	0	0	1	20	0	4	24	0	0	7	11		0	1	3	2		98	0	17.1	0			0	0	0		
11	غيل باوزير	1	60	1	20	1	9	201	25	6	16	49		3	30	27	40		100	4.8	12.5	0.6			0	7	1		
12	الضليعة	0	0	1	20	0	10	17	1	0	0	8		0	1	0	1		119	0.5	4	0			0	0	0		
13	حديبو	1	60	1	20	0	13	138	0	0	0	0		0	0	0	0		133	0	0	0			0	0	0		
14	قلنسية	1	40	0	0	0	2	23	1	0	0	13		4		3	2		42	0.9	11.6	3.6			0	0	0		

م	المديريات	المنشآت الصحية						الكوادر الصحية والطبية العاملة										مؤشرات الخدمة									القطاع الخاص				
		المستشفيات			المراكز الصحية		الوحدات الصحية	إجمالي العاملين	الإطباء	الأخصائيون	مساعدو أطباء	الممرضات	المرشدون الصحيون	القابلات	الفنيون	إداريون وعمالة مساعدة	نسبة التغطية		طبيب ١٠٠٠ من السكان	السكان/ مساعد صحي	السكان/ مساعد صحي	السكان/ ممرض	سرير لكل	النساء سن ١٥ - ٥٩ / قابلة	المنشآت			الأطباء	الأخصائيون
		عدد	عدد الأسرة	بأسرة	عدد الأسر	بدون أسر											العامة	التحصين							استشفيات	عيادات	مستوصفات		
	مديريات الوادي والصحراء	6	307	19	132		120	1359	155	38	115	428	23	47	102	247	201								1	181	9		
15	سيئون	1	200	4	16		13	447	66	27	13	135	10	2	35	81	78	80	91	6	1.2	0.2	13.3	19.7	541	0	59	4		
16	تريم	1	90	2	12	12	13	202	22	5	20	53	1	6	32	39	24	60	93	2	1.9	0.6	5	9.5	583	0	48	1		
17	شبام	1	41	1	20		10	102	19	0	10	29	0	1	6	25	12	40	97	3.7	1.9	0.2	5.6	11.7	1539	0	22	1		
18	القطن	1	112	2	12	12	17	243	21	6	22	59	10	19	13	50	43	70	91	3.1	3.2	2.8	10	18	900	0	30	0		
19	السوم	0	0	1	4		8	46	3	0	9	19	0	0	3	7	5	40	93	2.2	6.6	0	13.9	2.9	744	0	3	0		
20	حريضة	1	36	0	0	30	6	61	4	0	9	15	0	3	9	7	14	50	89	2	4.6	1.5	7.7	18.4	3946	0	0	0		
21	ساه	0	0	2	8	8	12	64	5	0	9	22	0	13	1	11	3	40	92	1.9	3.5	5	8.4	3	4231	0	4	0		
22	حورة	1	28	1	4	20	15	56	5	0	8	27	1	0	3	8	4	50	89	1.6	2.6	0	9.2	10.5	510	1	7	0		
23	رخية	0	0	1	4	4	5	17	1	0	1	13	0	0	0	2	0	40	86	1.1	1.1	0	14.3	4.4	0	0	0	0		
24	عمد	0	0	1	4	4	6	18	0	0	5	8	0	1	0	0	4	40	92	0	2.4	0.5	3.8	1.9	4348	0	0	0		
25	ثمود	0	0	1	20		1	26	2	0	3	10	1	0	0	6	4	30	77	4.9	7.3	0	26.8	48.7	0	0	5	0		
26	رماه	0	0	1	20		3	28	3	0	2	15	0	0	0	7	1	30	107	5.1	3.4	0	25.4	33.9	0	0	3	0		
27	القف	0	0	1	4		2	10	1	0	0	9	0	0	0	0	0	20	5	5.9	0	0	52.9	23.5	0	0	0	0		
28	العبر	0	0	1	4	4	3	29	3	0	4	8	0	1	0	4	9	30	54	7.3	9.7	2.4	19.4	9.7	0	0	0	0		
29	حجر الصيعر	0	0	0	0		3	7	0	0	0	6	0	1	0	0	0	20	32	0	0	3.6	21.7	0	0	0	0	0		
30	زمخ و منوخ	0	0	0	0		3	3	0	0	0	3	0	0	0	0	0	10	65	0	0	0	19.3	0	0	0	0	0		

❖ المصادر : مكتبا الصحة و السكان محافظة حضرموت.

قاعدة بيانات مديريات محافظة حضرموت

مـؤشـــرات الفـقـــــر

م	المديريات	إجمالي عدد الأسر	خط الفقر الأعلى			خط الفقر الغذائى			خط الفقر الخدمات							فقر التعليم				الأميـــة		
			عدد الأسر تحت خط الفقر الأعلى	نسبة الأسر تحت خط الفقر	المرتبة	عدد الأسر تحت خط الفقر الغذائي	نسبة الأسر تحت خط الفقر	المرتبة	عدد الأسر تحت خط الفقر	نسبة الأسر تحت خط الفقر	نسبة الأسر التي لا تتوفرلها خدمات صحية	نسبة الأسر التي لا تتوفرلها الانارة	نسبة الأسر التي لا تتوفرلها صرف صحي	نسبة الأسر التي لا تتوفرلها الطرق	نسبة الأسر الغير مزودة بمياه شرب نقية	نسبة الأسر تحت خط فقر التعليم	نسبة الإلتحاق للجنسين٦-١٤ سنة	نسبة الإلتحاق للبنين٦-١٤ سنة	نسبة الإلتحاق للبنات٦-١٤ سنة	معدل الأمية فوق العمر ١٥ سنة لكلا الجنسين	معدل الأمية فوق العمر ١٥ سنة للذكور	معدل الأمية فوق العمر ١٥ سنة لكلا للنساء
	الإجمالي للمحافظة																					
	مديريات الســاحل																					
1	مدينة المكلا																					
2	الشحر	7179	3726	51.9					927		9.3	11.7	10.4	13.6	3.4		27.8	23.3	32.5			
3	الديس الشرقية	4683	3198	68.3					926		24	14.3	20.6	20	12.9		22.6	26.2	19.3			
4	الريدة وقصيعر	5256	2617	49.8					2633		35.1	57.2	61.3	52	45.1		50.9	43.6	60.3			
5	دوعن	5972	3064	51.3					3221		46.2	25	85.1	98.2	16.9		47	34.9	60.6			
6	غيل بن يمين			43.8			33													50.2	26.9	69.1
7	حجر	2991	1223	40.9					2193		51.3	76.6	90.7	99.4	67		60.7	43.7	78.9			
8	بروم و ميفع		54				41															
9	أرياف المكلا																					
10	يبعث	2188	1009	46.1					1538		46.1	76.8	95.3	99.5	47.8		50.2	30.5	74.1			
11	غيل باوزير	5950	3177	53.4					1128		22	20.2	15.4	14.2	8.3		29.6	24.2	35.6			
12	الضليعة	2044	1204	58.9					1686		70.4	74.1	100	99.5	87.9		60.8	33	90.3			
13	حديبو	5401	2160	40					3752		65.7	68.1	73.5	73.2	75.2		49	44.4	53.8			
14	قلنسية																					

م	المديريات	إجمالي عدد الأسر	خط الفقر الأعلى			خط الفقر الغذائي			خط الفقر الخدمات							فقر التعليم			الأمية		
			عدد الأسر تحت خط الفقر الأعلى	نسبة الأسر تحت خط الفقر	المرتبة	عدد الأسر تحت خط الفقر الغذائي	نسبة الأسر تحت خط الفقر	المرتبة	عدد الأسر تحت خط الفقر	نسبة الأسر تحت خط الفقر	نسبة الأسر التي لا تتوفرلها خدمات صحية	نسبة الأسر التي لا تتوفرلها الانارة	نسبة الأسر التي لا تتوفرلها صرف صحي	نسبة الأسر التي لا تتوفرلها الطرق	نسبة الأسر الغير مزودة بمياه شرب نقية	نسبة الأسر تحت خط فقر التعليم	نسبة الإلتحاق للجنسين ٦-١٤ سنة	نسبة الإلتحاق للبنين ٦-١٤ سنة	نسبة الإلتحاق للبنات ٦-١٤ سنة	معدل الأمية فوق العمر ١٥ سنة لكلا الجنسين	معدل الأمية فوق العمر ١٥ سنة للذكور	معدل الأمية فوق العمر ١٥ سنة للنساء
مديريات الوادي والصحراء																					
15	سيئون		5498	46.8		3771	32.1														
16	تريم		6439	60.6		5344	50.3														
17	شبام					1655	27.9		2337	39.4											
18	القطن		3934	58.8		2984	44.6														
19	السوم		666	60.6			50.3		440												
20	حريضة			41			33.2		992												
21	ساه					811			1074											51	
22	حورة		1923	58.8		1458	44.6														
23	رخية					299	28.3		336	34.6											
24	عمد		897	34.6		734															
25	ثمود			42			33		520	79.6											
26	رماه			42			33			79.6											
27	القف			42			33			79.6											
28	العبر			42			33			79.6											
29	حجر الصيعر			42			33			79.6											
30	زمخ و منوخ						38.7			50											

❖ المصدر: نتائج المسح الوطني لظاهرة الفقر 1999م. الجهاز المركزي للإحصاء.

قاعدة بيانات مديريات محافظة حضرموت

المجتمـــع المدنـــــي

م	المديريات	إجمالي منظمات المجتمع المدني	منظمات الاالمجتمع المدني																				
			جمعيات تنمية المجتمعات المحلية	الجمعيات الخيرية الاجتماعية	الجمعيات الثقافية	جمعيات البيئة	الجمعيات الزراعية	الجمعيات السمكية	الإتحادات العمالة	النقابات	الجمعيات النسوية	إتحاد نساء اليمن	الأندية الرياضية	الجمعيات الرياضية	الجمعيات الاستهلاكية	خدمية	جمعيات حرفية إنتاجية	مؤسسات أهلية				
	الإجمالي للمحافظة		10	113	13	19	42	28		21	17		32		9							
	مديريات الســاحل		10	62			28			9	8		14									
1	مدينة المكلا	81	1	28	8	2	7	10	9		3		6		4								
2	الشحر	22	4			2	2	5						1	2		2						
3	الديس الشرقية	11	2	2	1		2	1			1	1	1										
4	الريدة وقصيعر	8		3				5															
5	دوعن																						
6	غيل بن يمين																						
7	حجر																						
8	بروم و ميفع	4	3	1																			
9	أرياف المكلا																						
10	يبعث																						
11	غيل باوزير	6		2	1	3																	
12	الضليعة																						
13	حديبو	17	1		1	6	1	5			2					1							
14	قلنسية	3						3															

م	المديريات	إجمالي منظمات المجتمع المدني	منظمات الالمجتمع المدني																				
			جمعيات تنمية المجتمعات المحلية	الجمعيات الخيرية الاجتماعية	الجمعيات الثقافية	جمعيات البيئة	الجمعيات الزراعية	الجمعيات السمكية	الاتحادات العمالة	النقابات	الجمعيات النسوية	إتحاد نساء اليمن	الأندية الرياضية	الجمعيات الرياضية	الجمعيات الإستهلاكية	خدمية	جمعيات حرفية إنتاجية	مؤسسات أهلية		
مديريات الوادي والصحراء		143		60	6	4	21	0	5	9	12		24		0			11		
15	سيئون	56		22	1	2	6		5		3		13					4		
16	تريم	23		11	2	1	2				2		4					1		
17	شبام	20		11	2		3				1		2					1		
18	القطن	11		2	1	1	2				2		1					2		
19	السوم	2					1				1									
20	حريضة	2		0			1						1							
21	ساه	12		8			1				1		2							
22	حورة	12		4			4				1		1					2		
23	رخية	1		1																
24	عمد	1		1																
25	ثمود	0													1					
26	رماه	1																1		
27	القف	0					1													
28	العبر	1									1									
29	حجر الصيعر	1		1																
30	زمخ و منوخ	0																		

❖ المصدر : نتائج ورش العمل حول تحديد الأولويات التنموية و الأهداف الاستراتيجية لمديريات محافظة حضرموت.

قاعدة بيانات مديريات محافظة حضرموت

المـــرأة والتعليـــــم

م	المديريات	المرأة والتعليم							المرأة والعمل			المرأة والفقر			المرأة والمشاركة السياسية			المرأة والعمل المجتمعي				
		قراءة وكتابة	تعليم أساسي	ثانوي	دبلوم قبل وبعد الثانوي	جامعي	مابعد الجامعي		إجمالي	الهيئات والمكاتب	إتخاذ القرار											
الإجمالي للمحافظة																						
مديريات الســاحل																						
1	مدينة المكلا	147	904	1084	473	1207	14			4004	17%											
2	الشحر																					
3	الديس الشرقية																					
4	الريدة وقصيعر																					
5	دوعن																					
6	غيل بن يمين																					
7	حجر																					
8	بروم و ميفع																					
9	أرياف المكلا																					
10	يبعث																					
11	غيل باوزير																					
12	الضليعة																					
13	حديبو																					
14	قلنسية																					

م	المديريات	المرأة والتعليم							المرأة والعمل				المرأة والفقر			المرأة والمشاركة السياسية			المرأة والعمل المجتمعي				
		قراءة وكتابة	تعليم أساسي	ثانوي	دبلوم قبل وبعد الثانوي	جامعي	مابعد الجامعي		إجمالي	الهيئات والمكاتب	إتخاذ القرار												
مديريات الوادي والصحراء																							
15	سيئون																						
16	تريم																						
17	شبام																						
18	القطن																						
19	السوم																						
20	حريضة																						
21	ساه																						
22	حورة																						
23	رخية																						
24	عمد																						
25	ثمود																						
26	رماه																						
27	القف																						
28	العبر																						
29	حجر الصيعر																						
30	زمخ و منوخ																						

❖ المصدر : تقرير النتائج الأولية لمسح أوضاع المرأة الإقتصادي الإجتماعي بمدينة المكلاء - برنامج تطوير المدن.

قاعدة بيانات مديريات محافظة حضرموت

الحكـــم المحلـــــي

م	المديريات	المجالس المحلية		القوى الوظيفية للأجهزة التنفيذية																												الموارد المالية (الف ريال)					
		المجالس	الهيئة الإدارية	المكتب التنفيذي	التعليم	الأشغال	الصحة		التخطيط	الشئون الاجتماعية		النقـــل	الصناعة والتجارة	الإتصالات	المالية	الإحصاء	الزراعة	الميـــاه	الإعلام	التعليم الفني	الخدمة المدنية	الثروة السمكية	الشباب والرياضة	الثقافة	الأوقاف	الكهرباء	النفط والمعادن	الإيرادات الجمارك المحلية	الإيرادات المشتركة	الدعم المركزي الرأسمالي	الحصة من الموارد العامة المشتركة	اجمالي الإيرادات
	الإجمالي للمحافظة																																			
	مديريات الســاحل																																			
1	مدينة المكلا			531	3539	479	1491		30	228	2	153	127	192	42	194	296	58	352	74	254	14	138	52	7	27									
2	الشحر			77	1145	99	362			31		29	23	24	7	56	71	8	59				13	6											
3	الديس الشرقية			25	484	22	103						1	11		12	31							1											
4	الريدة وقصيعر			16	461	16	91						1			4	24																		
5	دوعن			9	523	7	127							11													39								
6	غيل بن يمين			10	278		47							8																					
7	حجر			34	346	26	94			5				16		4																			
8	بروم و ميفع			23	213	20	50							10		42																			
9	أرياف المكلا			14	155		25																													
10	يبعث			42	121		37																													
11	غيل باوزير			2	1107	144	187			9		12	11	18		42	96		58					3											
12	الضليعة			32	212		13																													
13	حديبو			13	381	77	223		3	8		11	12	30	2	11	7	2	2	2	17	6	7	3										
14	قلنسية				73																															

م	المديريات	المجالس المحلية		القوى الوظيفية للأجهزة التنفيذية																								الموارد المالية (الف ريال)				
		المجالس	الهيئة الإدارية	المكتب التنفيذي	التعليم	الأشغال	الصحة	التخطيط	الشؤون الاجتماعية	النقل	الصناعة والتجارة	الاتصالات	المالية	الأحصاء	الزراعة	المياه	الإعلام	التعليم الفني	الخدمة المدنية	الثروة السمكية	الشباب والرياضة	الثقافة	الأوقاف	الكهرباء	النفط والمعادن	الإيرادات المحلية	الإيرادات المشتركة	الدعم المركزي الرأسمالي	الحصة من الموارد العامة المشتركة	إجمالي الإيرادات
مديريات الوادي والصحراء						34		17	31	7	19			9	381																
15	سيئون	26	5		1420	65	447	17	1	0	9	79	17	0	16	196				0				368						
16	تريم	20	5		1210	17	202	0	1	0	4	12	17	0	64	94								80						
17	شبام	20	5		506	19	102	0	1	0	0	7	15	0	24	74								49						
18	القطن	20	5		840	46	244	0	5	0	11	17	17	0	82	69								60						
19	السوم	18	5		84	2	46	0	0	0	0	0	10	0	8	0														
20	حريضة	18	5		152	13	61	0	11	0	5	5	12	0	22	0														
21	ساه	18	5		271	8	64	0	0	0	0	0	10	0	11	7														
22	حورة	18	5		407	6	56	0	0	0	3	2	8	0	44	0														
23	رخية	18	5		87	2	17	0	0	0	0	0	5	0	0	0														
24	عمد	18	5		135	6	18	0	0	0	0	0	0	0	0	0														
25	ثمود	18	5		26	0	26	0	0	0	0	3	8	0	0	0														
26	رماه	18	5		19	0	28	0	0	0	0	0	5	0	0	0														
27	القف	18	5		7	0	10	0	0	0	0	0	5	0	0	0														
28	العبر	18	5		30	19	29	0	0	0	0	5	10	0	0	0														
29	حجر الصيعر	18	5		9	0	7	0	0	0	0	0	4	0	0	0														
30	زمخ و منوخ	18	5		6	0	3	0	0	0	0	0	6	0	0	0														

قاعدة بيانات مديريات محافظة حضرموت

المجتمعـــات المحلـــــية

م	المديريات	أنواع المجتمعات المحلية			الأنشطة الإقتصادية								البرامج والمشروعات والأنشطة القائمة									مشاركة المجتمع			الشراكة		
		ريفية	حضرية	بدوية	زراعية	تربية الحيوان	رعي	سمكية	تجارة	حرف يدوية	صناعية	تنمية ريفية	سمكية	مكافحة الفقر	تعليم أساسي	تعليم الفتاة	تنمية زراعية	تنمية المرأة	أخرى	مشاريع أهلية	لجان شعبية	أشكال أخرى	منظمات دولية حكومية	منظمات غير حكومية دولية	منظمات غير حكومية وطنية	منظمات مانحة خارجية
	الإجمالي للمحافظة																									
	مديريات الســاحل																									
1	مدينة المكلا																									
2	الشحر																									
3	الديس الشرقية																									
4	الريدة وقصيعر																									
5	دوعن																									
6	غيل بن يمين																									
7	حجر																									
8	بروم و ميفع																									
9	أرياف المكلا																									
10	يبعث																									
11	غيل باوزير																									
12	الضليعة																									
13	حديبو																									
14	قلنسية																									

م	المديريات	أنواع المجتمعات المحلية			الأنشطة الإقتصادية							البرامج والمشروعات والأنشطة القائمة								مشاركة المجتمع			الشراكة		
		ريفية	حضرية	بدوية	زراعية	تربية الحيوان	رعي	سمكية	تجارة	حرف يدوية	صناعية	تنمية ريفية	سمكية	مكافحة الفقر	تعليم أساسي	تعليم الفتاة	تنمية زراعية	تنمية المرأة	أخرى	مشاريع أهلية	لجان شعبية	أشكال أخرى	منظمات غير حكومية وطنية	منظمات غير حكومية دولية	منظمات مانحة خارجية
	مديريات الوادي والصحراء																								
15	سيئون																								
16	تريم																								
17	شبام																								
18	القطن																								
19	السوم																								
20	حريضة																								
21	ساه																								
22	حورة																								
23	رخية																								
24	عمد																								
25	ثمود																								
26	رماه																								
27	القف																								
28	العبر																								
29	حجر الصيعر																								
30	زمخ و منوخ																								

❖ المصادر: لاتوجد بيانات حتى الأن.